وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

دروس في مادة علم التراكيب

كتاب بيداغوجي

موجه لطلبة السنة ثالثة ليسانس، تخصص لسانيات عامة

إعداد الأستاذ:

الدكتور محمد عرباوي

2025/2024

مقدمة

تعد مادة علم التراكيب من مواد الوحدة الأساسية لدى طلبة السنة ثالثة ليسانس المتخصصين في الدراسة اللغوية، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن أهمية هذه المادة لا تنحصر عند طلبة التخصص اللغوي، بل إن كل طلاب قسم اللغة العربية بحاجة إلى هذه المادة التقنية شأنها شأن المواد الأخرى المشكلة لعلوم اللغة العربية، وعلى رأسها النحو والصرف والبلاغة، ويليها علم الصوت والمعجم والدلالة وغيرها؛ لأنها العلوم التي تكسب الطالب الأداة التي يسيطر بها على الفكر الأدبي ويتحكم فيه، ولا أبالغ إن قلت إن موادَّ كعلم التراكيب والنحو والبلاغة باتت ضرورية في كل أطوار التعليم الجامعي بالنظر إلى ما نراه ونسجله من تدني في المستوى اللغوي كتابة ونطقا لدى طلبتنا الأعزاء.

وقد أولى علماؤنا قديما وحديثا علم التراكيب عناية كبيرة منذ بداية التقعيد للغة العربية وتدوين العلوم الشرعية، ويعد كتاب سيبويه أول منجز في هذا العلم وإن لم يحمل مصطلح علم التراكيب في عنوانه أو متنه؛ لكنه جمع من العلوم التي يرتكز عليها وهي النحو والصرف والبلاغة. وجاءت الآثار بعده تترى مرورا بالمبرد صاحب المقتضب وابن جني صاحب الخصائص وغيرهم كثير، وصولا إلى عبد القاهر الجرجاني الذي أرسى أصول هذا العلم في كتابه دلائل الإعجاز واشتهر محتواه بنظرية النظم، وتوالت جهود اللسانيين المحدثين في هذا المجال مستفيدين من التراث ومن الدرس الغربي على السواء.

ونحن في هذا العمل نقدم هذه المادة في خمسة عشر درس متوافق مع المقرر البيداغوجي المعتمد لدى الوزارة الوصية، ونأمل أن يجد فيها الطالب ما يفيده وما يمتعه.

ننطلق في الدرسين الأولين بضبط المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالمادة مثل: (الكلام، الكلم، النحو، النظم، التركيب، الجملة، النص) مع تحديد العلاقة بينها إلى أن نصل إلى مفهوم علم التراكيب.

ثم نستعرض في الدروس الموالية أهم قضايا علم التراكيب، والتي قسمناها بحسب علاقة علم التراكيب بالعلوم الأخرى وعلى رأسها علم النحو والأسلوبية وعلم المعاني في البلاغة العربية. ونمر إلى أهم عنصر في علم التراكيب وهو الإسناد في اللغة العربية، لنتعرف على مفهومه، وعناصره، وأنواعه ومنها: التام والناقص، اللفظي والمعنوي، الأصلي وغير الأصلي، المجازي والحقيقي. ونتطرق إلى قضية الرتبة في الجملة العربية، وهي قضية تراثية وحداثية أيضا، نتعرف فيها على البنية الأساسية للجملة ثم نناقش مسألة أصلية الرتبة (فاعل+فعل) والرتبة المحولة عنها.

وتمهد لنا الدروس السابقة الولوج بسهولة نحو الدرس الخاص بالتراكيب الإسنادية، نستكتشف فيه أنواع التراكيب بحسب تمام الفائدة وبحسب الإسناد، لنباشر مكونات التركيب الإسنادي وأصنافه والفرق بين العمدة والفضلة في الجملة، ثم التعرف على التراكيب غير الإسنادية والتراكيب شبه الإسنادية.

بعدها نتفحص التركيب الاسمي، وننقب عن الحالات التي يأخذها المسند إليه كالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل. وبنفس الكيفية نناقش التركيب الفعلي وحالات المسند الفعل أو اسم الفعل أو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو اسم التفضيل أو المصدر.

نأتي بعد ذلك إلى التراكيب الجملية من حيث مفهومها وأنواعها التي سنكتفي فيها بتقسيمها حسب استقلالية التركيب وباعتبار الإسناد وحسب محلها الإعرابي. ونخصص درسا كاملا لشبه الجمل لأنها تتشابه مع الجمل فنضع دراستنا على أوجه التشابه وكيفية إعرابها ونحلل قضية تعلقها بالجمل الأصل.

ولتمحيص جهود علمائنا القدامى نعود إلى الرؤية التركيبية في التراث من جهة المفهوم الدلالي للجملة ومفهومها التركيبي. ونحاول وضع هذه الرؤى في محك الانطباقية مع الدرس اللساني الحديث وعلم التراكيب من خلال المفهوم البنوي للجملة، ومفهومها التوليدي ووصفها الوظيفي والدلالي والتركيبي.

وللتفصيل أكثر نتناول في الدروس الثلاثة الأخيرة قضية التركيب من ثلاثة مناظير: البنوي بداية من دي سوسير وبلومفيلد، والوظيفي انطلاقا من جهود سيمون ديك وأحمد المتوكل، وأخيرا المنظور التوليدي عند تشومسكي بالتطرق إلى عدة مسائل أبرزها البنية العميقة والبنية السطحية وقضية التوليد والتحويل في الجملة العربية.

وأخيرا أنصح طلبتي بالعودة إلى كتب التراث فهي الأساس في كل انطلاقة بحثية لغوية، حتى وإن كان هدفهم فهم الدرس التركيبي الحديث القائم على النظريات اللسانية الغربية، فالغرب أنفسهم يقرون بعودتهم إلى التراث العربي وانبهارهم بما توصل إليه علم المعاني الذي نحسب أنه لا يوجد في لغاتهم علم مثيل له. والحمد لله رب العالمين.

الدرس الأول

ضبط المفاهيم والمصطلحات (01)

بعدما قدّمنا لمادة علم التراكيب وعرفنا عناوين محاورها، سنتطرق في هذا الدرس إلى مجموعة من المصطلحات الأساسية التي ترتكز عليها هذه المادة وتتقارب فيما بينها من حيث المفاهيم، وهي كثيرة، في الحقيقة، نحاول أن نقتصر على أهمها وأكثرها تداولا، فنأخذ مصطلحات: الكلام، الكلم، النحو، الجملة، النص.

أولا– الكلام

جاء في الخصائص: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك وقام محمد»[1]. وقال الزمخشري: «الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي إلاّ في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة»[2]. فجعلا الكلام رديفا للجمل.

---

[1]– ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط2، تح: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002، ج1، ص17.

[2]– ابن يعيش محمد بن علي، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ج1، ص18.

يوضح ابن جني الفرق بين القول والكلام: «قولنا قام زيد، يعدّ كلاما، فإن أدخلنا عليه (إن) إن قام زيد، رجع بالزّيادة إلى النقصان فصار قولا لا كلاما، ألا تراه ناقصا ومنتظرا التّمام بجواب الشّرط»[1]، ويتبيّن من آراء ابن جني، أنّ القول أعمّ من الكلام والجملة، لا يشترط فيه أن يؤدي معنى مستقلا بنفسه، فتكون بذلك الوحدات المفردة والمركبات التي لم تتضمن معنى مستقلا قولا[2].

ثانيا– الكلم

لم يفرق العلماء بين الكلم والكلام، إذ يقصدون بهما معنى واحدا هو تركيب من كلمتين أو أكثر ذات فائدة يحسن السكوت عنها، ولذلك يُعبّر بأحدهما عن الآخر، فقد وظف عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز لفظي الكلم والكلام بمعنى واحد مبرزا حاجتهما إلى النحو، ورأى أن الفكر يتعلق بمعاني الكلم والكلام مرتبطةً بمعاني النحو[3].

ثالثا– النحو

يعرفه ابن جني (ت392هـ) بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره»[4]، ويعنى النحو بمعرفة كيفية تركيب الكلام، وما يعتري أواخر

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص18.

[2]– محمد غيتري، التركيب الفعلي العربي دراسة لسانية حاسوبية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 1998، ص42.

[3]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1989، ط2، ص95.

[4]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.

الكلمات من إعراب وبناء، ويعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية، كالذكر والحذف والتقديم والتأخير»[1].

ويأتي الإعراب في مقدمة مهام النحو والتي تحدد طبيعة الوظائف التي تؤديها الكلمات داخل النص، قال ابن جني: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول ولو كان الكلام نسقا واحدا، لاستبهم أحدها من صاحبه»[2].

من هنا؛ فإن مهمة الكلمة في النص تتحدد من خلال إعرابها، وأي تغيير في إعرابها ينجم عنه تغيير في تركيب الجملة وتغيير معنى الكلام، فـالنحو إذن، هو المقياس الذي يتبين به صحيح الكلام من سقيمه ونقصانه من تمامه، وهو نظام لغوي يعنى بتأليف الألفاظ في الجملة على وجه من التركيب والنظم الذي أفرغ فيه المعنى.

رابعا– الجملة

ورد تعريف الجملة من الناحية اللغوية في لسان العرب كما يلي: «الجملة من جمل الشيء، جمعه، والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، وأجملَ الشيء جمعَه عن تفرقة،... والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، ويقال أجملت له الحساب والكلام، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ

---

[1]– السامرائي فاضل صالح، معاني النحو، مطابع الحكمة للنشر، بغداد، 1991، ج1، ص5.

[2]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص36.

الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان، 32]»[1]؛ أي مجتمعا لا مفرقا. وعرَّفها الصِّحاح: الجُمْلَةُ وَاِحَدَةُ الجُمَلِ، وَأَجْمَلَ الحِسَابَ رَدَّهُ إِلَى الجُمْلَةِ[2]. فالجملة في تعريفها اللغوي لا تخرج عن معنى الضم والجمع بعد التفرق.

أما الجملة من الناحية الاصطلاحية، فإنها تشكل القاعدة الأساسيَّة الَّتي ينطلق منها كل بناء لُّغوي؛ لأنها الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص نظام اللغة، وقد اختلف العلماء في تعريفها، لكن يمكن تنسيقه في أنها ما تكوّن من كلمتين فأكثر، وأفاد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، وأنها تتكون من عنصرين أساسيين هما المسند والمسند إليه وأنها قد تقتضي بعض المتممات كالحال والتمييز.

ولم يستخدم اللُّغويون القدامى لفظ الجملة بالمفهوم الاصطلاحي، فقد عَّبر بعضهم عنها بمصطلح الكلام، والبعض الآخر فرَّق بينهما، فانقسموا إلى فريقين:

1– القائلون بالترادف: وأبرزهم: المبرد (ت285هـ) الذي يعد أول من استعمل مصطلح الجملة في مقتضبه، وسماها أيضا الكلام[3]، وتلميذه أبو بكر السراج

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1999، مج1، ص ص685–686.

[2]– الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990، ص198.

[3]– المبرد أبو العباس محمد، المقتضب، تح: عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1994، ط3، ص ص1–4.

(ت316هـ)، وابن جني (ت392هـ) [1]، وعبد القاهر الجرجاني[2]، والزمخشري[3]، وأبو البقاء العكبري[4]، ورأوا أن الكلام هو المفيد لمعناه وهو نفسه الجمل، ودرج على ذلك جمهور النّحاة. حيث لم يُعرف لفظ الجملة بالمعنى الاصطلاحي عند سيبويه (ت180هـ) بل ظهر عند من جاؤوا بعده.

2- القائلون بعدم الترادف: وأبرزهم: الرَّضي الأستراباذي (ت686هـ)[5]، وابن هشام (ت761هـ) [6]، والشَّريف الجرجاني (ت816هـ)[7]، ويذهبون إلى أنَّ الجملة والكلام مختلفان، فالجملة أعم من الكلام، لعدم اشتراطها الإفادة بخلاف الكلام الذي يشترط أن يحسن السُّكوت عليه، فكل كلام جملة وليس العكس. ودقق ابن هشام في ذلك بأن الجملة تقوم على الإسناد سواء أفاد أو لم يفد؛ فالتركيب الإسنادي يسمى جملة، فإن أفاد سمي كلاما.

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

[2]- الجرجاني عبد القاهر، الجمل، تح: علي حيدر، دمشق، سورية، 1972، ص40.

[3]- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، ص21.

[4]- العكبري أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تح: محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، بيروت، 1992، ط1، ج1، ص35.

[5]- الاستراباذي رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تعليق: عبد الرحمن السيد، بدوي المخنون، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1996، ط2، ج1، ص9.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1991، ج2، ص5.

[7]- الجرجاني الشريف على بن محمد، معجم التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيل، القاهرة، 2004، ص70.

ويأتي السيوطي (ت911هـ) ليُوفق بين الاتجاهين السّابقين، حيث حدّ الجملة بأنها القول المركب، وجعل أساسها الإسناد مقصودا لذاته أولا، ثم أباح مرادفتها للكلام[1].

ونحن نرى أن منشأ الخلاف يتعلق بوجود تركيب إسنادي أدنى يمثل جزءاً غير مستقل بذاته فلا تتحقق فائدته إلا بلزوم اندماجه في تركيب أوسع، فيكون التركيب الأدنى جملة غير تامة وليس كلاما، والتركيب الأوسع جملة تامة يمكن وصفها بأنها كلام.

أما المحدثون فقد تخلصوا من قيود التفكير الفلسفي ولجؤوا إلى الملاحظة والاستقراء، حيث يرى عبد السّلام المسدّي أن الجملة المستقلة هي أكبر وحدة نحوية في الكلام وتتميز بأنّ أجزاءها تترابط عضويا وأنها لا تندرج في بناء نحوي أوسع منها[2].

وذهب إبراهيم أنيس إلى أن: «الجملة في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلاّ بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»[3]، أما مهدي المخزومي فيرى أنّ الجملة هي الصّورة اللّفظية الصّغرى

---

[1]– السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ط1، ج1، ص ص49–50.

[2]– عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986، ص6.

[3] – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ط2، ص ص276–277.

للكلام المفيد[1]، وعند عبّاس حسن الكلام أو الجملة هو ما تركّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل[2].

فتلاحظ هنا اتفاقهم على أن الجملة هي وحدة من وحدات الكلام، وتشترط الإفادة، ويختلفون في ضرورة احتوائها على تركيب إسنادي وفي شرط استقلالها الإسنادي عن التراكيب الأخرى؛ أي إنّ فكرة الإسناد ليست لازمة لتشكيل جملة صحيحة.

خامسا– النص

1– النص لغةً: في المعجم الوسيط جاءت مادة (نص) بمعنى نصُّ الشّواءِ: صوتٌ على النار والقدر، نصَّ الشيء: رفعه وأظهره، يقال: نصت الضبية جيدها، ويقال نص الحديث: رفعه وأسنده إلى المحدث عنه، ونص فلاناً: أقعده على المنصة، والشيء: حركه، ونص الدابة: استحثها، ونص فلاناً: استقصى مسألته عن شيء حتى استخرج كل ما عنده[3].

---

[1]– مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1987، ط2، ص31.

[2]– عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، 1986، ط8، ج1، ص15.

[3]– مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، إخراج: إبراهيم مصطفى وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004، ص926 (مادة نص).

وفي لسان العرب جاء النص بمعنى رفعة الشيء وقيل: التوفيق، وقيل التعيين على شيء ما، ونص الأمر شدته، ونص كل شيء منتهاه، ونص الحديث ينصه نصاً: رفعه[1].

فالأول يعرف النص بأنه يمثل العلو والظهور أي البروز، بينما الثاني يضيف إلى الظهور الانتهاء أو بلوغ أقصى الشيء، وهما تعريفان فيهما إيحاء بالمعنى الاصطلاحي، فالنص ربما هو أقصى ما يمكن أن ينتهي إليه التحليل اللساني.

2- النص اصطلاحاً: خاض في المفهوم الاصطلاحي للنص العديد من أقطاب الدرس اللغوي الحديث وأهمهم: (رولان بارت Roland Barthes) الذي عرفه بالقول: «كلمة نص تعني النسيج...الذي يقوم على الفكرة التوليدية التي ترى أن النص يصنع ذاته ويعتمل ما في ذاته عبر تشابك دائم: تنفك الذات وسط هذا النسيج ضائعة فيه كأنها عنكبوت تذوب هي ذاتها في الإفرازات المشيدة لنسيجها، ولو أحببنا استحداث الألفاظ لأمكننا تعريف نظرية النص بأنها علم نسيج العنكبوت»[2].

وفي هذا التعريف يشبه (رولان بارت) إنتاج النص وبناءه ببيت أو نسج العنكبوت، خيوطه تقابل الحبر، والخلال تقابل أداة القلم، والكتاب يقابل هيئة

---

[1]- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ): لسان العرب، تحقيق الأساتذة: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط.ت، مج6، ج49، ص4441 (مادة نصص).

[2]- رولان بارت: لذة النص، ترجمة فؤاد صفا والحسين سرحان، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1988، ص62-63.

المنسج، والنساج الصانع الماهر يركب الخيوط فوق بعضها وينسق الألوان ويتقن الحبك والحياكة.

أما (فان دايك) فيعتبر النص بنية مقطعية قضوية تتشكل من وحدات لسانية يندرج بعضها في بعض فهو عبارة عن «منطوقات لغوية مكتوبة ومطبوعة، تستند إلى وصف نحوي أكثر ثراء لأبنيتها..، وسنفترض هنا كذلك أنه توجد أبنية كبرى دلالية وفق طبيعتها»[1].

وإذا كان (فان دايك) يحدد النص من منظور نحوي ودلالي؛ فإن (آدم جون ميشال Adam Jean Michel) يحدده من منظور نحوي ودلالي وتداولي، فهو بنية مقطعية تتكون من سلسلة من المقاطع الشكلية أو القضوية أو التداولية، وكل مقطع يتكون من بنى كبرى، هي الأخرى مكونة من بنى صغرى، والبنية الصغرى تتشكل من وحدة أصغر منها؛ أي إن النص بنية هرمية لوحدات يندرج بعضها في بعض كما يلي[2]:

1– النص بمنظور نحوي شكلي: هو بنية مقطعية جملية، حيث يتكون من سلسلة من المقاطع الجملية، وكل مقطع جملي مكون من بنى جملية كبرى، وكل بنية جملية كبرى مكونة من بنيات جملية صغرى، وكل بنية جملية صغرى مكونة من عدد من الجمل، والجملة هي وحدة نحوية شكلية صورية خالية من الدلالة.

---

[1]– تون فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة سعيد حسن البحيري، ص74–75.

[2]– روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ص ص49–60.

2– النص بمنظور منطقي أو دلالي: هو بنية مقطعية قضوية، حيث يتكون من سلسلة من المقاطع القضوية، وكل مقطع قضوي مكون من بنى قضوية كبرى، وكل بنية قضوية كبرى مكونة من بنى قضوية صغرى، وكل بنية قضوية صغرى مكونة من عدد من القضايا، والقضية وحدة منطقية مركبة من جملة ودلالة، وهذا المنظور أشمل من المنظور النحوي؛ ومن ثم فإن البنية المقطعية القضوية تتضمن بداخلها البنية المقطعية الجملية.

3– النص بمنظور تداولي: هو بنية مقطعية لأفعال كلامية ينجزها المتكلم ليؤدي بها أغراضاً، ويحقق فعلاً إنجازياً خاصاً هو الإقناع، ويتم ذلك وفق ثلاثة مستويات، هي:

أ– المستوى التداولي الأعم: النص بنية مقطعية لأفعال الكلام، حيث يتكون من سلسلة من المقاطع الكلامية، وكل مقطع كلامي مكون من بنى كلامية كبرى، كل بنية كلامية كبرى مكونة من بنى كلامية صغرى، كل بنية كلامية صغرى مكونة من عدد من أفعال الكلام، وفعل الكلام مكون بدوره من ثلاثة أفعال: فعل القول وفعل الإنجاز وفعل التأثير.

ب– المستوى التداولي العام: النص بنية مقطعية للأفعال الإنجازية؛ حيث يتكون من مقاطع لأفعال إنجازية ثانوية تدعم فعلا إنجازيا مهيمنا.

ج– المستوى التداولي الخاص: النص بنية مقطعية تحقق فعل إنجاز الحجاج (الإقناع)، حيث يتكون من مقاطع لأفعال إنجازية ثانوية غير متجانسة تدعم أهم

فعل إنجازي هو الحجاج، وهو المهيمن على الأفعال الإنجازية الواردة معه في نص معين.

وفي هذا الصدد يرى (أوستين.ج.ل Austin.J.L) أننا عندما نتكلم ننتج فعلاً كلامياً ونحقق ثلاثة أفعال مترابطة هي[1]:

1–الفعل القولي: وهو ما يتفوهه المتكلم، ويتكون من الفعل الصوتي والفعل التبليغي حيث تنتظم الأصوات وفق قواعد النحو لتشكل كلمات وجمل، والفعل الخطابي حيث تحمل هذه الكلمات والجمل دلالات ومعاني.

2–الفعل الإنجازي: هو العمل المنجز الذي يشتمله فعل القول، ويعبر عن مقاصد المتكلم كالإخبار، التوكيد، الأمر، النهي، الاستفهام، التمني، الاعتذار، التهديد، الوعد، الشكر، الحجاج،..الخ.

3–الفعل التأثيري: هو رد فعل المخاطب بعد الأثر الذي يحدثه فيه الفعل الإنجازي.

أما أعلام لسانيات النص فإن النص عندهم هو حدث تواصلي تقوم نصيته على سبعة معايير مجتمعة هي: السبك والحبك والقصد والقبول والإعلامية والمقامية والتناص[2].

---

[1]– خولة طالب الابرهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص 161.

[2]– ينظر: أحمد مداس: لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1،2007، ص83–84.

وبتوفر هذه المعايير السبعة يصبح النص وحدة مستقلة عن مختلف البنى المكونة له، فالسبك والحبك يركزان على طبيعة النص ذاته، والقصد والقبول يتصلان بمستعملي النص؛ أي المنتج والمتلقي معاً، بينما تجعل المعايير الأخرى النص قابلا للدراسة في ضوء اللسانيات النصية، ويعكس توفر هذه الجوانب مجتمعة القدرة التي يملكها المتكلم على إنتاج النص والقدرة التي يملكها المتلقي على التفريق بين النص واللانص وبالتالي القبول أو الرفض.

ومن هذا المنطلق يتم التفريق بين النص والخطاب من حيث إن النص هو بنية لسانية صورية صغرى تندرج في بنية المقام فيشكلان معا بنية اجتماعية محسوسة كبرى هي الخطاب، ونحو الخطاب هو العلم الذي يعنى بكيفية تحول نص معين إلى خطاب.

وفي النهاية يكون النص باختصار عبارة عن إنتاج للكلام في صورة منطوقة أو مكتوبة أو إشارية، وقد يكون طويلا أو قصيراً، قديما أو جديداً، لكن بشرط أن يتحقق فيه عنصر التواصل بين المتكلم والسامع في إطار السياق، فإذا تحقق ذلك جاز أن تكون الكلمة الواحدة في مقام النص الذي يحمل دلالة معينة.

الدرس الثاني

ضبط المفاهيم والمصطلحات (02)

عرفنا في الدرس السابق من مادة علم التراكيب بعض المفاهيم والمصطلحات وأهمها: الكلام، الكلم، النحو، الجملة، النص، وسنواصل في هذا الدرس التعرف على مفاهيم ومصطلحات أخرى لها علاقة وطيدة بهذه المادة، وأهمها: النظم والتركيب، لنصل في النهاية إلى مفهوم علم التراكيب، وهو عنوان هذه المادة المدرسة لطلبتنا.

أولاً– النظم

توسع اللغويون حديثا عن أشكال العلاقات بين مكونات الجملة وعن تألفها ونظامها عندما تطرقوا إلى علم المعاني في كتبهم، ويأتي على رأسهم عبد القاهر الجرجاني، ثم من جاؤوا بعده أمثال السكاكي والقزويني.

فقد وضعنا الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز أمام رؤية منهجية فريدة، بدايتها التعليق ونهايتها النظم حيث يقول: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها سببا من بعض، والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم

باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما»[1]، ثم تحدث بعد ذلك عن هذه الأقسام الثلاثة مبينا أوجه التعليق في كل قسم منها.

النظم والنحو: يقول الجرجاني: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضي علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[2].

فالحديث عن النظم يعني الحديث عن قوانين النحو في الجملة، فلا بد للكلام من مسند ومسند إليه، وصحة تعلق بعضه ببعض تعتمد على حكم من أحكام النحو ومعنى من معانيه.

ثانياً– التركيب

1– التّركيب لغة: جاء في الصّحاح: «ركّبه تركيبا إذا وضع بعضه على بعض»[3]. وفي اللّسان: «تراكب السّحاب وتراكم إذا صار بعضه فوق بعض،... والمُركّب: الأصل والمنبت؛ إذ تقول: فلان كريم المركب، إذا أردت به كريم أصل منبته في قومه»[4]. وفي القاموس المحيط: «رَكَّبَه تركيبًا: وضَع بعضَه على بعضٍ، فتَرَكَّبَ وتَراكَبَ»[5].

---

[1]– الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص80.

[2]– المرجع نفسه، ص 64.

[3]– الجوهري، الصحاح، ج1، ص139.

[4]– ابن منظور، لسان العرب، ج5، مادة (ر ك ب)، ص ص294 –297.

[5]– الفيروز آبادي مجد الدين، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005، ط08، ج1، ص91.

وجاء في المعجم الوسيط: «التّركيب وضع الشّيء بعضه على بعض، وضمّه إلى غيره فيصير شيئا واحدا في المنظر... والتركيب تأليف الشيء من مكوناته البسيطة، ويقابله التحليل»[1]. وفي معجم اللّغة العربية المعاصرة: «التّركيب بمعنى ضَمَّ أجزاءَه المتفرقة ورتّبها وربط بعضها ببعض للحصول على وحدة متكاملة، وركّب الجملة أي ألّف بين أجزائِها»[2].

وفي القرآن الكريم يرتبط التّركيب أيضا بحسن الصنعة، ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ* ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ* فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار، 6، 7، 8] نجد أن لفظ "ركّبك" وُظِّف للدلالة على إتقان صنع الخالق للإنسان، وتسوية خلقته وتعديلها في صورة كاملة بديعة.

مما سبق يتضح أنّ التّركيب في اللغة يستقر على مفهوم واحد يقترن بمعان تكاد تنحصر في الضّم، والجمع، والتّأليف، ولا تتحقق هذه المعاني إلاّ فيما كان مشكَّلا من وحدتين فأكثر في لُحمةٍ واحدة متقنة.

2- التركيب اصطلاحا: من المفيد لوضع تعريفه الاصطلاحي أن نتعرّض قبل ذلك للفرق بين التركيب وبعض المصطلحات مثل: التّأليف البناء، الجملة.

أ- **التركيب والتأليف:** إن ضمّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى، كَبَعْلَبكّ وغلام زيد، نسميه تركيباً، بخلاف التّأليف؛ إذ يشترط فيه وقوع الألفة بين الجزأين، فهو

---

[1]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2011، ط5، ج1، ص368.

[2]- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2008، ط1، ج2، ص932.

أخصّ منه وهو تركيب وزيادة[1]؛ والترتيب كالتركيب؛ لكن ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض، تقدما وتأخرًا، وجمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة[2].

ورغم ذلك لا يبتعد مفهوم التّركيب كثيرا عن مفهوم التّأليف، فابن هشام يقول بأنه: «قول مفيد، وأقل اِئتلافه من اِسمين أو من فعل واِسم»[3]. يعرفه (سيبويه) بأنه: «اجتماع كلمتين أو أكثر لعلاقة معنوية»[4]، فالتركيب: «قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة سواء أكانت الفائدة تامة مثل: النجاةُ في الصِّدقِ، أم ناقصة مثل: نُورُ الشَّمْسِ، الإِنْسَانِيَةُ الفَاضِلَةُ، إنْ تُتْقِن عَمَلَكَ»[5]. ويفهم ممَّا قيل ههنا أنَّ التركيب تأليفٌ وضمٌّ ورَصْفٌ واجتماعٌ بين كلمتين أو أكثر مع تأدية الفائدة، وسواء هذه الفائدة تامة أم ناقصة فهي شرط ضروري للتركيب التَّام.

ب– التركيب والبناء: التّركيب هو نفسه البناء، فهما تعليق عنصر بآخر، والجملة هي الخلية الدلالية المركّبة من وحدات متماسكة بنويا، «وأي جملة مهما بدت بسيطة أو مركبة تتكون بطبيعة الحال من هذه الوحدات المجزّأة الأولية»[6].

---

[1]– الفاكهي عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993، ط2، ص76.

[2]– الجرجاني الشريف، معجم التعريفات، ص98.

[3]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص10.

[4]– سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ص134.

[5]– الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2010، ط1، ج1، ص8.

[6]– المسدي عبد السلام، قضية البنيوية، دار أمية، تونس، 1991، ط1، ص64.

وهكذا فالتركيب اللغوي هو جمع لمكونين فأكثر من المورفيمات أو الكلمات الإفرادية، مع شرط تأليف بنياته وفق قواعد لغوية ووجود الإفادة في الدلالة على معنى تام، وكلّ تغيير يمس أحد مستويات البنية يؤدّي إلى تغيير دلالتها من صورة إلى أخرى. وقد تجاوز مفهوم التركيب مستوى بنية الجملة إلى بنية الكلمة ذاتها خاصة عند الدمج بين جزأين متفرقين لتشكيل كلمة واحدة، نحو: صلدم المنحوتة من صلد وصدم.

ج– **التركيب والجمل:** التَّركيب هو الجمل، لأنَّ الكلمة المجرَّدة من التَّركيب تبقى مبهمة لا معنى لها، وأشار ابن مالك بقوله: «كاستقم» فهذه الجملة مركَّبة تركيبا إسناديًّا، حيث تكوَّنت من فعل وفاعل[1].

وعلّق اِبن يعيش قائلا: «وإشارة (هذا) إلى التّركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدة، فإنّ ذلك يحصل إلا باِسمين وبهذا المعنى يكون التّركيب عند النّحاة مساويا لتعريف الجملة»[2].

وذلك لأن التَّركيب نوعان: تركيب إفراد وتركيب إسناد، الأوّل أن تركّب كلمتين بحيث تكوّنان كلمة واحدة تفيد معنى واحدا مغايرا عن معناها منفصلتين ويكون في الأعلام نحو: حضرموت، والثّاني تركيب إسناد وهو الكلام المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، كإسناد اِسم إلى اِسم أو فعل إلى اِسم.

---

[1]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص ص7–8.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، ص206.

د– علم التراكيب: مما سبق يتبين أن علم التراكيب يدرس العلاقات داخل نظام الجملة وحركة عناصرها وانسجامها في نطاق تام مفيد، ونظام الكلمات من حيث بنيتها وترتيبها داخل الجملة، وأضرب ترتيبها وعلاقة كلّ كلمة بالأخرى، فالزّيادة في المبنى زيادة في المعنى، وكلّ تحول في البنية يؤدّي بالضّرورة إلى تحول في الدّلالة.

الدرس الثالث

قضايا علم التراكيب

أولا– علاقة قضايا علم التراكيب بالنحو:

إن التركيب هو ذلك التّلاؤم بين الكلمات بغية الوصول إلى معنى معيّن، فهو يتضمن ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض بناء على المعنى المنشود مع مراعاة معاني النّحو، وما يترتّب عليه من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتنكير وغير ذلك. فالمراد به ضمّ وترتيب الكلمات ضمن نسق معين من أجل توليد جمل تؤدي معنى معيّنا.

ففي حين يجعل بعضهم التّركيب قطاعا من النّحو يصف القواعد التي من خلالها نؤلف في جمل الوحدات الدالة[1]، نجد آخرين يفرّقون بين علم النّحو وعلم التّراكيب، فيجعلون علم التّراكيب أعمّ وأشمل، بحيث يشمل علم الصّرف وعلم النّحو ويسمّونه علم القواعد، وهو يختصّ بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة وحركة العناصر

يقول ماريو باي: «فالتغيرات الحادثة هنا داخلا لكلمات نفسها تشكّل موضوع علم الصّرف الذي يختصّ بدراسة الصّيغ، وتنظيم الكلمات في نسق

---

[1]– Jean Dubois, Dictionnaire de linguistique, Librairie La rousse Imprimerie Berger–Levrault Nancy.

معيّن يشكّل موضوع علم النّحو، وإنّ الصّرف والنحو ليكوّنان ما يسمى بعلم القواعد أو التّركيب أو قوانين المرور التي لا يمكن أن تنتهك تجنّبا للوقوع في ورطة تفوق تيّار المعاني المتدفّق الذي يربط متكلّما بآخر، وتوقف التفاهم الذي هو الهدف الأساسي أو الوحيد للّغة»[1] .

كثيرا ما يعبّر عن مصطلح الجملة بالتركيب أو النمط التركيبي، تقول خولة الإبراهيمي: «قد نجد هذا المصطلح مستعملا للدّلالة على مفهوم الجملة ولكنّه أوسع مجالا منه، إذ يدلّ على أنواع من التّراكيب عديدة لا تدخل في عداد الجملة، مثل: التّركيب العددي والتّركيب المزجي والتّركيب الإضافي»[2].

ويتفرع علم التراكيب من حيث علاقته بالنحو إلى: علم بناء الجملة، علم بناء الكلمة، علم القواعد اللغوية العالمية، علم القواعد اللغوية الخاصة، علم الضوابط العامة والضوابط الخاصة المفروضة على القواعد، كما يتناول أنماط الجمل، والعلاقات بين الكلمات وآثارها، والقواعد التي تحكم تلك العلاقات[3]، ولأنّ التصريف يتناول قواعد بنية الكلمة، والنحو يتناول قواعد بنية الجملة؛ فقد يطلق على المجال الذي يجمع بين مباحث العلمين علم القواعد.

---

[1]– ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، 1998، ط8، ص21.

[2]– خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000، ص101.

[3]– مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، بيروت، 1988، ص83.

ثانيا– علاقة قضايا علم التراكيب بالأسلوبية

لولا جهود القدماء ما كان للدرس النحوي الحديث أن يتأسس، وهو الدرس الذي اعتمد فيه أصحابه على المناهج اللغوية الحديثة كالألسنية والأسلوبية وغيرهما، مما يسمح بالانتقال من البحث في وصف الجملة إلى البحث في دلالاتها، فأسسوا ما أسموه علم أسلوب الجمل.

يقول الدكتور صلاح فضل: «يأتي علم أسلوب الجمل ليختبر القيم التعبيرية للتراكيب النحوية على ثلاث مستويات: تتكون الجمل من صيغ نحوية وفردية، والانتقال من نوع محدد من الكلمات إلى نوع آخر، ثم بنية الجملة، أي ترتيب الكلمات وحالات النفي والإثبات وغيرها ثم الوحدات العليا التي تتألف من جمل بسيطة مثل ما يكون اللغة المباشرة وغير المباشرة من مطلقة وحرة وما سواهما»[1].

وعليه فإن إعادة دراسة الجملة وتركيبها اللغوي يعد من صلب ما تسعى إليه الأسلوبية الحديثة التي توجهت بسهامها إلى النظرية التصنيفية العربية القائمة على اقتصار الجمل على اسمية وفعلية.

وقد ذكر الأستاذان محمد الطرابلسي وعبد السلام المسدي في كتابهما القيم (الشرط في القرآن): «أن تصنيف الجمل العربية ما زال في حاجة إلى نظرة جديدة جذرية، فالتصنيف النوعي الغالب الذي يقصر الجمل العربية على فعلية

---

[1]– فضل صلاح، علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1985، ص 138.

واسمية ضاق عن استقطاب مختلف مظاهر الكلام العربي والدرس الوظائفي، وقد اختنقا بالأحكام الماقبلية الجاهزة التي تجعل المركب عالة على البسيط، فتقضي بذلك على طرافة المركب من الكلام وتقضي إلى أبواب ومصطلحات قاصرة عن لم الأشتات»[1].

فالظاهر من خلال حديث الأستاذين هو ضرورة الخروج بالجملة من هذا المجال الضيق المقصور على الجملة الاسمية والفعلية إلى رحاب أوسع يشمل كامل التركيب اللغوي الذي تتعدد فيه الجمل النحوية، وتتنوع صيغها وأساليبها ووظائفها، فيكون بذلك التصنيف التقليدي القديم مقتصرا على استجلاء وإدراك دلالاتها ومعانيها النحوية، ومن ثم تضيع جماليات النظام النحوي.

ثالثا– علاقة قضايا علم التراكيب بعلم المعاني

إن اهتمام النحاة العرب انصب على أجزاء الجملة في نحو المسند والمسند إليه والعلاقة بينهما والمكملات وغير ذلك، فلم يدرسوا الجملة دراسة مستقلة ومنتظمة في ضوء منهج علمي واضح، بل ظلت دراستهم مشتقة ومبعثرة، ومن المؤكد أن الاشتراك في دراسة التركيب قائم بين علم النحو وعلم المعاني؛ لأن النحو يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعاني

[1]– المسدي عبد السلام والطرابلسي محمد، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص 173.

بالجملة الواحدة ويتخطاها إلى علاقتها بالجمل الأخرى، في السياق الذي هي فيه[1].

وتأسيسا على هذا فإن الجملة ينبغي أن تدرس دراسة وصفية قائمة على النحو الأساسي العلمي، والاعتماد على الأصل الاستعمالي لا الرؤية التاريخية، وأن يستشرف من القرآن نصا أساسيا للتقعيد ووضع ضوابطه، ومنبعا صافيا يستقي منه مبادئ دراسة الجملة العربية ودلالاتها، إذ أن الجملة في الاستعمال القرآني تشتمل على بلاغة منفردة[2].

يقول مهدي المخزومي: «إن موضوع الدرس النحوي هو الجملة وما يعرض لها من ظروف قولية، وما يعرض لأجزائها في أثناء الاستعمال، وفي ثنايا التأليف من عوارض، فقد تقع الجملة في سياق الاستفهام أو التأكيد، وتعد بعرض لأجزائها عوارض مختلفة من تقديم وتأخير، ومن ذكر وحذف ومن إظهار وإضمار، ومن معاني إعرابية كالفاعلية والمعنوية»[3].

ومن أهم قضايا علم التراكيب التي يأخذها من علم المعاني: التقديم والتأخير، التعريف والتنكير، الحذف، الفصل والوصل، القصر، ونحاول توضيحها كما يلي:

---

[1]– تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص316.

[2]– الباقلاني أبو بكر محمد بن طيب، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط3، ص105.

[3]– المخزومي مهدي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص16.

1– التّقديم والتّأخير: يتألّف الكلام من أجزاء وكلمات، حيث يحتلّ كلّ جزء منه مكانة وفق التّرتيب المألوف، لكنّ المقام قد يقتضي تقديم ما حقّه التأخير والعكس، وفقا لمطالب اِستعمالية. لذلك يعدّ التّقديم والتّأخير أحد دعائم تأليف الكلام ونظمه، وهو موضوع له أهميته في علم المعاني من البلاغة لارتباطه الكثير بالمعنى، ويعرّفه نجم الدّين الطّوفي بأنّه «جعل اللّفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية أو بعدها لعارض اِختصاص أو أهمية أو ضرورة»[1].

فالتّقديم والتّأخير في الاِستعمال النّحوي هو حالة من التّغيير تطرأ على جزء من أجزاء الجملة، وتوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل، ويحدث ذلك في الجملة الفعلية كتقديم المفعول به على الفعل والفاعل لإدارة الحصر مثلا، وفي الجملة الاِسمية أيضا كتقديم الخبر على المبتدأ نحو: في الحجرة طالب، بتقديم الخبر على المبتدأ تجنبا للاِبتداء بالنّكرة.

وقد جعل اِبن الأثير التّقديم والتّأخير النّوع التّاسع في الصّناعة المعنوية وقال بأنّه: «باب طويل عريض يشتمل على أسرار دقيقة، وأنّه على ضربين: الأوّل يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، والثّاني يختص بدرجة التّقدم في الذّكر، ويستعمل عنده لوجهين أولهما الاِختصاص والآخرُ مُراعاة النّظم»[2]

---

[1]– نجم الدين الطوفي، الأكسير في علم التفسير، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1977، ص 154.

[2]– ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تعليق: أحمد الجوفي وبدوي طبانة، دار النهضة، مصر، ط2، ج2، ص210.

فالضّرب الأوّل يعني أنّ أي تغيير في اللّفظ قد يؤدي إلى تغيير في المعنى، والضّرب الثاني يختص بالتّقديم لكن لو قمنا بالتّأخير لما اِختل المَعنى. ومنه فالتّقديم والتّأخير تغيير في نظم الكلام، حيث نجد النّحويين اِعتمدوا على التّركيب أكثر متجاهلين المعنى، أمّا البلاغيين فقد اِهتموا بالتّركيب وجعلوا المعنى أساسا في بحثهم.

2- التعريف والتنكير: المعرفة هي كل لفظة وضعت لتدل على شيء بعينه، أما النكرة فهي لفظة مبهمة شائعة لا تدل على شيء بعينه[1].

وقد حدد النحاة المعرفة بستة أنواع هي: الضمير، العلَم، اسم الإشارة، الاسم الموصول، التعريف بـ(الألف واللام)، التعريف بـ(الإضافة). ووضعوا للنكرة ضابطا هو قبولها (الألف واللام) مؤثرة فيها التعريف[2].

والنكرة ذات موقع خاص في الكلام، وتفيد معاني مختلفة قد لا تحققها المعرفة، فقد تحقق إيجازا في بنية التركيب، مع المعنى الذي هي فيه، وذلك إذا ما وصفت بجملة، فإنها تتلوها مباشرة من دون واسطة بينهما؛ لأن الجمل في الأصل نكرات، بخلاف المعرفة فلا يجوز وصفها بالجملة إلا بواسطة الاسم الموصول مما يجعلها لا سبيل فيها إلى الإيجاز.

وبهذا الفهم يمكننا أن نفسر إيثار النكرة على المعرفة حال كونها موصوفة بجملة، فإن الإيجاز هو أهم مقصد وغرض تحققه تلك النكرة، وبيان ذلك ما جاء

---

[1]– أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006، ط1، ج2، ص282.

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، 1980، ط2، ج1، ص ص86-87.

في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران، 133]، فلو قدر مجيء (مغفرة وجنة) معرفتين للزمتا الاسم الموصول بينها وبين صفتها مع زيادة نحوية في الصفة تتمثل في الضمير العائد على الاسم الموصول، فيكون الكلام (وسارعوا إلى المغفرة التي هي من ربكم والجنة التي عرضها السماوات والأرض)، بيد أن النكرة أغنت عن هذا الإطناب، وحققت الإيجاز في بنية الآية، ولا سيما أنها بنيت من أول لفظ عليه، وهو قوله: (وسارعوا).

وفضلا عن ذلك، فإن المعنى مختلف بين البنيتين، فالذي في الآية تقريب مغفرة الله وجنته من العباد من خلال تتابع الصفة والموصوف دون ذكر واسطة بينهما، إذ بدأت الآية بالأمر بالمسارعة إليها والترغيب فيها.

3– الحذف: يقتضي الحذف أمر نحويا هو وجود قرينة تدل على المحذوف؛ إذ لا يصح الحذف أبدا إلا بتوافر القرائن عليه، وأمر معنويا هو وجود المرجح له؛ لأنه لا يكون حذف من دون توافق معه[1].

وتعيين المحذوف أمر تفرضه قرائن النحو، فقد تكون علامة الإعراب قرينة مهمة على نوع المحذوف اسما كان أو فعلا، فالاسم المرفوع يطلب تقديرا مختلفا عما يطلبه الاسم المنصوب، ولذلك صلة بالمعنى والسياق وأثرا في البيان.

فالآيتان: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل، 24]، ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل، 30]، متشابهتان من حيث

[5]– عتيق عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة، بيروت، 2009، ط1، ص133.

المبنى، سوى من علامة الاسم بعد القول، فإنه مرفوع في الآية الأولى ومنصوب في الآية الثانية، مما يستلزم لكلٍّ ضرباً من التقدير ليتفق مع المعنى المراد.

فالاسم في الآية الأولى (أساطيرُ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (هي أساطير الأولين)؛ لأن السؤال هنا كان موجها إلى الكافرين فجاء قولهم استئنافا؛ لعدم اعترافهم بإنزال القرآن من الله، فلو قدر أن جاءت العلامة نصبا لكان التقدير (أنزل أساطيرَ الأولين) مما يجعله في تناف وما عندهم من معنى مراد[1].

أي لو قُدِّر قول الكافرين هكذا (أنزل أساطير الأولين) لكان اعترافًا منهم بالفعل والفاعل؛ أي بوجود الله، وبأن الله قد أنزل عليهم حقا شيئا منزلا من عنده، وهذا الاعتراف يستحيل أن يكون لدى الكافرين في الواقع، لذلك التقدير الأنسب هو قولهم (هي أساطير الأولين) ثم حذف المبتدأ (هي) لغاية التقليل من شأن الشيء المنزل.

أما في الآية الثانية، فالاسم (خيراً) مفعول به لفعل محذوف، والتقدير (أنزل خيرا)، فإن تقدير المحذوف فعلا (أنزل) هو الأوفق للمعنى المراد؛ لأن السؤال كان موجها إلى المتقين وهم معتقدون بإنزال الخير من عند الله[2].

وهذا بعكس ما لو أتت العلامة رفعا وقدر المحذوف اسما، فإنه سيحمل ضربا من الشك؛ لأنه سيكون استئنافا كما في الآية الأولى. فلكل قرينة وتقدير ضرب من المعنى، وليس الأمر بينهما سواء.

---

[1]– السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الاردن، ط2، 2007، ص 94.

[2]– السامرائي فاضل صالح، المرجع نفسه، ص 94.

4– الفصل والوصل: هو: "العلم بمواضع العطف والاستئناف، والتهدِّي إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها"[1]، أو تركها عند عدم الحاجة إليها. فهو يقوم على أساس نحوي، فهو وصل وامتداد لباب العطف، فإذا اهتم النحاة بدراسة العطف بين المفردات؛ فإن البلاغيين واصلوا ذلك بدراسته بين الجمل فصلا ووصلا، ودليل ذلك أمران:

أ– أساسه التمييز بين جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها منه، فالنوع الأول في حكم المفرد لصحة تأويل الجملة به، والفصل والوصل بينها من قبيل العطف أو تركه بين المفردات[2]، مثل: مررت برجل خُلُقه حسن وخَلْقه قبيح، فهنا جملتان: الأولى (خلقه حسن) وقعت صفة لـ(رجل)، فعطفت عليها الجملة الأخرى (خلقه قبيح) على أساس تشريكها في ذلك الإعراب.

ولكن الإشكال أن نعطف على الجملة العارية من الإعراب جملة أخرى، كقولك: (زيد قائم وعمرو قاعد، والعلم حسن والجهل قبيح). لهذا عدل البلاغيون عن دراسة الفصل والوصل في المفردات فيكفيها دراسة النحاة لها، ووجهوها للجمل لأنها أوسع دلالة ومعنى، ولابد لها من سعة في التعليل والتأويل.

ب– متابعة النحاة في الإعراب على مستوى الحكم النحوي الرابط بين الجملتين، فإن له أثرا بارزا في الفصل والوصل بينهما، إذ يكون التمييز بين الجمل حسب طبيعة ذلك الحكم من الإعراب، "فترك العطف يكون إما للاتصال

---

[1]– الزجاجي عبد الرحمان بن اسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1979، ط3، ص151 .

[2]– الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص231.

إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين"[1].

5- القصر: هو "تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص"[2]، أي بصيغة نحوية تستلزم وجود طرفين فيه (مقصور ومقصور عليه) وأداة تحقق معنى القصر بينهما، مثل النفي والاستثناء، "لأنك إذا قلت: (جاءني زيد) فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: (ما جاءني إلا زيد) نفيت المجيء كله إلا مجيئه"[3].

وقد تتحقق دلالة القصر في بعض صيغ الكلام دون قيامها على الطريق المخصوص، مثل الاستفهام حين يخرج عن أصل وضعه إلى غرض الإنكار، فإن من الإنكار ما فيه نفي عن أحد وإثبات في الوقت نفسه لآخرين.

فالاستفهام في الآية: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت، 33]، حقق دلالة القصر من خلال إنكاره أو نفيه أن يكون أحد أحسن قولا ممن دعا إلى الله، وإثباته في الوقت نفسه أن أولئك الداعين هم أحسن قولا.

بيد أن هذا لم يدخله ضمن صيغ القصر؛ لأنه لم يقم على صيغة مخصوصة بوجود طرفين ثابتين وأداة معهما، ولم يوضع لهذه الدلالة حقيقة وأصلا، بل خرج إليها مجازا، بخلاف صيغ القصر، فإنها مع أساسها النحوي قد وضعت للدلالة على التخصيص حصرا.

---

[1]– الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 246 .

[2]– السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص181 .

[3]– المبرد، المقتضب، ج4، ص389 .

الدرس الرابع

الإسناد في اللغة العربية

تتكون الجملة من ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه، وهما عمدة الكلام وأساسه، ويسميان أيضا النواة الإسنادية، وينقسم الإسناد إلى أقسام منها الإسناد الأصلي (التام) والإسناد غير الأصلي (الناقص) وكذلك اللفظي والمعنوي.

والسمة الغالبة على الجملة الاسمية المثبتة اتباع الترتيب العادي لنظام الجملة العربية، فالمسند إليه مقدم، والمسند مؤخر.

أولا– تعريف الإسناد

1– لغة: اسند الشيء إلى الشيء أي اتكأ عليه[1].

2– اصطلاحا: هو العلاقة بين المسند والمسند إليه في الجملة بحيث يقع أحدهما على أحدهما معنى الآخر، أو ينفى عنه مثل: البدر منير، لم يطلع القمر[2].

ويسمى أيضا: النسبة، النسبة الأساسية، النسبة الكلية، النسبة الأصلية، الحكم، البناء، التفريغ، الشغل.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادة (سند).

[2]– فوال بابتي عزيزة، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ج1، ط1، ص165.

ويعرف النحاة الإسناد بأنه عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أو هو تعليق خبر بمخبر عنه نحو: زيد قائم أو طلب بمطلوب منه نحو: ضرب أحمد خالدا[1].

وللإسناد ركنان هما المسند والمسند إليه ويشكلان المركب الإسنادي، والإسناد علامة من علامات الاسم وهو أحد العوامل المعنوية.

إذن؛ الإسناد هو عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما، فيتم في الذهن الربط بينهما بومضة (الإسناد) التي تتم قبل أن ينطق المتكلم بالمسند إليه.

ثانياً– تحديد العناصر الإسنادية

إن تحديد العناصر الإسنادية في الجملة، يكون فيه الاعتماد على الشكل والمعنى معا وألا نجعل الحركات الإعرابية هي الأساس في تحديد وظيفة الكلمة.

فالجانب الشكلي وحده لا يساعدنا على تحديد العناصر الإسنادية دائما في بعض الأنواع من الجمل. ويقصد هنا بالشكل الموقع والحركة الإعرابية، فالمسند إليه مثلا في الجمل التي يتلقى فاعلها الفعل، وينفعل به، أو الأفعال التي يتصف بها الفاعل دون أن يقوم بها، أي التي تقع عليه لا يمثل حقيقة المسند إليه في تلك الجمل، وإنما ما يمثله ما ينوب عنه فيها ومن أمثلة ذلك أفعال المطاوعة نحو: انكسر الإناء– مات الولد... الخ.

---

[1]– فوال بابتي عزيزة، المعجم المفصل في النحو العربي، ص165.

فهذه الأفعال يجهل فاعلها الحقيقي حتى وإن كانت مبنية للمعلوم، وهي في رأي الشريف ميهوبي لا تختلف عن الأفعال المبنية للمجهول فيها وما تؤديه من دلالة وإن اختلفت التسمية وشكل الصيغة الفعلية فيها ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1- جملة ذات فعل معلوم: الولد كَسَرَ الإناء

2- جملة ذات فعل مجهول الفاعل: كُسِرَ الإناء

3- جملة ذات فعل غير حقيقة الفاعل: انْكَسَرَ الإناء[1].

فما يمكن أن يقال في الجملة الثانية يمكن أن يقال في الجملة الثالثة لأن صيغة الفعل (كسر) هي نفسها صيغة الفعل (انكسر) من ناحية الدلالة، انكسر يدل على المبني للمجهول لأن الفاعل فيه غير حقيقي والفاعل في هذه الجملة هو الولد ويمكن تمثيلها من خلال هذا المشجر.

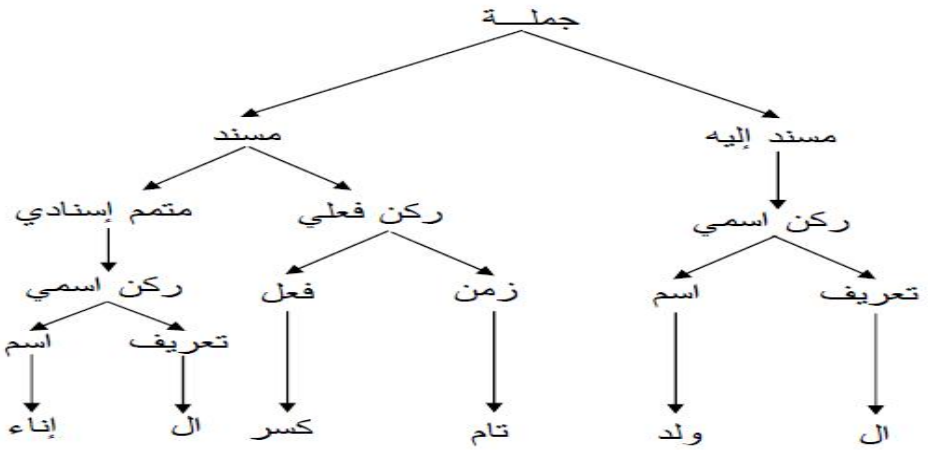

[1]- ميهوبي الشريف، المسند والمسند إليه في العربية رأي في المصطلح والتحديد، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، ع7، ديسمبر 2003، ص45.

من خلال المخطط السابق نلاحظ بأن هذه الجملة مرت بمراحل:

أ/ مرحلة البناء إلى المعلوم وذلك أن الفعل معلوم الفاعل، والفاعل الحقيقي موجود؛ أي بجانب فعله وهو الإسنادي في الجملة الولد كسر الإناء.

ب/ مرحلة البناء لغير المعلوم وهي مرحلة يكون فيها الفعل غير معلوم الفاعل وأن ما يقوم مقام الفاعل هو المتمم الإسنادي المفعول به في مرحلة البناء للمعلوم، حيث يصبح نائبا عن الفاعل الحقيقي فيها.

ومرحلة البناء لغير المعلوم تكون إما باستبدال حركات الفعل بحركات مناسبة أو إضافة بعض الملحقات إليه، مما ينتج استبدال حركات المفعول بحركات مناسبة وذلك لقيامه مقام الفاعل.

ج/ أما المرحلة الأخيرة فتعتبر متطورة بالنسبة للمرحلتين السابقتين (1) و(2) حيث تم تطور التركيب واشتقاقه في الجمل الثلاثة:

الولد كسر الإناء ← كسر الإناء ← منكسر الإناء[1]

–3– –2– –1–

إذا أمكن التسليم بهذه المراحل في تطور التركيب في الجمل الثلاثة السابقة إما عن طريق الحركات أو الملحقات، والتي تعود إلى تركيب مستتر واحد، فإنه

[1]– الشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني دراسة توليدية تحويلية، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1988، ص ص 212–213.

يمكننا تفسير الأفعال اللازمة الواردة في العربية منسوبة إلى من وقع عليه الفعل وليس للفاعل الحقيقي.

وعلى هذا الأساس يمكننا إيجاد الكثير من الأفعال في العربية التي نسبت على من وقع عليه الفعل، وجاءت لازمة، وعد ما بعدها فاعلا مثال:

جمع الحاكم الناس← جمع الناس ← تجمع الناس

ومن خلال هذا يمكن الإشارة إلى سمات الفعل وهي التركيبة الصوتية والدلالية حيث يتم انتقاء الفعل من خلالها[1].

ثالثاً– أنواع الإسناد

1– الإسناد التام والإسناد الناقص

أ– **الإسناد التام:** وهو ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدرين أو مذكورا أحدهما والآخر مقدر نحو الحق واضح ونحو قوله تعالى: ﴿فقالوا سلاما قوم منكرون﴾ [الذاريات، 25].

فسلاما مفعول لإسناد تام حذف طرفاه وتقديره نسلم أو نحوه، و"سلام" إسناد تام حذف منه المسند والتقدير "سلام عليكم" و"قوم" إسناد تام حذف منه المسند إليه، والتقدير: أنتم قوم، وهو ما عليه النحاة[2].

[1]– الشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني دراسة توليدية تحويلية، ص214.

[2]– السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص26.

ب– الإسناد الناقص: وهو ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر لا لفظا ولا تقديرا، نحو أعمال الوصف الرافع، لا لكونه مسندا بل لكونه وصفا وذلك نحو: "رأيت المنطلق أخوه" فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل وليس له مسند فإن "المنطلق" فضلة وهو مفعول به، فهذا إسناد ناقص إذا ذكر المسند إليه وليس له مسند[1]، ونحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنا أَخْرِجْنَا مِنْ اَلْقَرْيَةِ اَلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء، 75].

فأهلها فاعل لاسم الفاعل الواقع نعتا، فهذا فاعل مسند إليه وليس له مسند لأن الرافع له فضلة، وليس عمدة، فهذا إسناد ناقص، ونحو قوله تعالى: ﴿لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء، 3].

وقلوبهم فاعل لاسم الفاعل الواقع حالاً وهو مسند إليه وليس له مسند لأن الرافع له فضلة وليس عمدة فهذا إسناد ناقص[2].

إن الكلام لا يتألف إلا من الإسناد التام فاسم الفاعل وغيره من الصفات تكون جملة مع مرفوعها؛ إلا إذا تجرد ليكون مسندا لهذا المرفوع ليس إلا، وذلك إذا اكتفى الوصف بمرفوعه في نحو أمسافر الرجلان؟ وما حاضر الطلاب. فهنا تجرد الوصف لكونه مسند إلى المرفوع بعده فهذه جملة مؤلفة من مسند ومسند إليه.

---

[1]– السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص26.

[2]– السامرائي فاضل صالح، المرجع نفسه، ص26.

وإن لم يتجرد الوصف ليكون مسندا لمرفوعه فليس ذلك بجملة والإسناد ناقص، وذلك نحو: (رأيت الفائز أخواه) فالفائز لم يتجرد للإسناد إلى فاعله وإنما هو حال لما قبله ونحو (جاء خالد مسرعا أخواه) فمسرعا لم يتجرد للإسناد إلى فاعله وإنما هو حال لما قبله فاسم الفاعل مع مرفوعه ههنا ليس بجملة.

إن الإسناد هو عملية ذهنية تقوم على تفكير يسبق نطق بالجملة، والإسناد التام هو عكس الإسناد الناقص، والخلاف بينهما لفظي فحسب.

2- الإسناد الحقيقي والإسناد المجازي

أ- **الإسناد الحقيقي:** في جملة "حضر زيد" أُسند الحضور إلى زيد، وزيد يمكن أن يتصف بالحضور، فيحضر في الإسناد على الحقيقة، ولو قلنا: "ما حضر زيد" فزيدٌ أسند له عدم الحضور لا الحضور فعدم إسناد الحضور الحقيقي إلى زيد أمر ممكن، وأيضا مثل قوله تعالى: ﴿وقتل داوود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة﴾ [البقرة، 249].

ب- الإسناد المجازي: مثل: يبني المجتهد مستقبله، ومثل: "ولد الهدى" فإن الهدى لا يولد إذ الولادة من صفات الأحياء، فالإسناد مجازي وغير حقيقي.

لهذا لا يشترط النحاة في الإسناد الحقيقية بل يشترطون العلاقة الشكلية اللفظية بين المسند والمسند إليه ومعنًى يتصف به هذا المسند إليه اتصافا نحويا يمكن أن يطابق الواقع، ويمكن أن يفارقه، فالإسناد لفظي شكلي قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا، قال الفراء: "مات زيد"، لو عاملت المعنى لوجب أن تقول: "مات

زيداً" لأن الله تعالى هو الذي أماته، ولكنك عاملت اللفظ"؛ لهذا قال ابن جني في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية: "فأقواهن الدلالة اللفظية"[1].

وذهب الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح إلى أن المعاني تنقسم إلى أصول وفروع، فأما الأصول فهي التي تحدد بدلالة اللفظ ليس إلا، وهي من معطيات المواضعة الخاصة بلغة من اللغات، أما الفروع فهي التي تتحدد بما يسمى في البلاغة العربية القرائن التي قد تكون لفظية خطية ملفوظة أو معنوية سياقية، كما في الاستعارة المفردة والمكنية والتصريحية، إذ يشترط أن تكون الجملة مكتملة نحويا أي تامة الإسناد[2].

فالإسناد في اللغة العربية يتحقق بطريقتين من خلال الجملتين الاسمية والفعلية، وتتوفر الفضلة والعمدة في الجملة سواء كانت فعلية أو اسمية، وهذا من باب ما تتيحه اللغة العربية للمتكلم في التعبير عن المعنى الواحد بعدة أشكال مختلفة.

3- الإسناد اللفظي والإسناد المعنوي

أ- **الإسناد اللفظي:** هو أن ينسب الحكم إلى اللفظ كقوله: "زعموا مطية الكذب"؛ أي هذا اللفظ مطية الكذب، فـ "زعموا" هي جملة مبتدأ ومطية خبر[3].

---

[1]- الملخ حسن حسين، التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء، التحليل، التفسير)، دار الشروق، عمان، 2002، ط1، ص138.

[2]- الملخ حسن حسين، المرجع نفسه، ص ص138-139.

[3]- السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص30.

ومنه الحديث النبوي الشريف: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"، أي هذا اللفظ "كَنْزٌ من كنوز الجنة" أي كالكنز في نفاسته و"لا حول ولا قوة إلا بالله" مبتدأ، و" كنز" خبره.

ب– الإسناد المعنوي: هو أن تنسب كلمة ما لمعناها نحو: حضر أخوك وخالد مسافر، ومعنى ذلك أن تنسب الحضور في الأولى للشخص الذي هو أخوك لا للفظ، وتنسب السفر للشخص المسمى بخالد وليس للفظ، وهذا الإسناد هو الإسناد الشائع في اللغة، وإذا أطلق الإسناد فإنما يراد به هذا النوع[1].

نستنتج أن الإسناد المعنوي هو الأصل لأن الإسناد فيه يكون من أجل معنى الكلمة، أما الإسناد اللفظي فهو يخبر بالخبر عن المبتدأ أو المخبر عنه، أي إنه يوجد لفظ مبتدأ يجب أن يوضح مدلوله الخبر حيث يلفظ بمسمى معين.

4– الإسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي

أ– **الإسناد الأصلي:** وهو ما تألف منه الكلام؛ أي إسناد الفعل إلى الفاعل وإسناد الخبر إلى المبتدأ كما سبق إيضاحه، مثل: جاء عمر والجو معتدل.

ب– الإسناد غير الأصلي: وهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة، وأما نحو: أقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل بمعناه.

[1]– السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص30.

وجاء في شرح ابن عقيل أن الفعل مع فاعله واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة مثل قوله تعالى ﴿خشعا أبصارهم﴾ [القمر،7]، لأن خشعا التي هي حال مسندة إلى الأبصار والأبصار مسندة إليها[1].

[1]– السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 24–25.

الدرس الخامس

الرتبة في الجملة العربية

بدأ الاهتمام بمسألة الرتبة في الجملة العربية عندما حاول النحاة القدامى تحديد بنية الجملة الأساسية من خلال العناصر المكونة لها، وأهمية تلك العناصر في بنائها من حيث هي أساسية (عمدة) أو متمة (فضلة)، عن طريق النظر في مواقعها وحالاتها الإعرابية؛ والعلامات الدالة على تلك الحالات، وكذلك ما قد يطرأ على تلك العناصر من أحوال عارضة تخرجها من صورتها الأصلية إلى صورة أخرى يتطلبها الحدث اللغوي العام، ولكن خروجها لا يؤثر على نظام البنية الأساسية؛ لأنه يظل محافظا لترتيب العناصر ومواقعها.

أولا– البنية الأساسية للجملة

إن البنية الأساسية للجملة يطلق عليها النواة الإسنادية أو المركب الإسنادي وتتشكل من عنصرين أساسيين إسناديين هما المسند والمسند إليه.

فالبنية الأساسية للجملة الاسمية هي: مسند إليه (مبتدأ) + مسند (خبر)؛ لهما رتبة أصلية يحتل فيها المبتدأ مرتبة الصدارة ويحتل فيها الخبر المرتبة التالية له، ولكن يحدث أن تخرج هذه الرتبة عن أصلها لضرورة لغوية أو لغرض يتطلبه الحدث اللغوي، فيتأخر المبتدأ ويتقدم الخبر.

والبنية الأساسية للجملة الفعلية هي: مسند (فعل)+ مسند إليه (فاعل)؛ لهما رتبة أصلية، يحتل فيها الفعل مرتبة الصادرة، ويحتل فيها الفاعل المرتبة التالية لهُ. وبعكس الجملة الاسمية التي تجيز تبادل الرتبة بين عنصريها الإسناديين؛ فإن الرتبة في الجملة الفعلية مقيدة ومحفوظة؛ أي لا يتقدم الفاعل على الفعل، ولا يتأخر الفعل عن الفاعل، وهذا

وتقسيم الجمة إلى اسمية وفعلية، اعتمد فيه النحاة على مبدأ الصدارة، فإذا تصدر الجملة اسم فهي اسمية، وإن تضمنت فعلاً، وإذا تصدرها فعل فهي فعلية، يقول ابن هشام: "فالاسمية هي التي صدرها اسم... والفعلية هي التي صدرها فعل... مرادنا بصدر الجملة المسندُ أو المسند إليه؛ فلا عبره بما تقدم عليهما من الحروف"[1].

وظل هذا المبدأ سائدا عند معظم النحاة، رغم أنه مبدأ شكلي لا يعبر بدقة عن التقسيم الحقيقي للجملة؛ وذلك لأنهم لم يراعوا فيه إلا مبدأ الصدارة في الجملة، مما جعلهم يعدّون الجملة الفعلية التي تقدم فاعلها على الفعل ضمن الجملة الاسمية، فكان ذلك مدعاة إلى التكلف في التأويل والالتجاء إلى تقدير فاعل بعد الفعل، مع وجود الفاعل الأصلي مقدما عليه، ولا يمكن تصور فاعلين لفعل واحد، لأن ذلك لا يناسب طبيعة الجملة شكلا ولا معنى، كما أنه لا يؤيده الواقع اللغوي، ولا يقبله المنطق السليم.

[1]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ص492–493.

لذلك طالب بعض المحدثين بإعادة النظر في الجملة انطلاقا من نوع الكلمة التي تقوم بوظيفة المسند فيها، فالجملة الاسمية هي ما كان المسند فيها اسما، والجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلا، سواء أتقدم أم تأخر[1].

ولعلهم قد استندوا إلى ما رآه نحاة الكوفة من أن الجملة التي تقدم فيها الفاعل على الفعل، هي جملة فعلية، وذلك على نحو: زيد قام[2]. والرأي القائل بتحديد نوع الجملة انطلاقا من نوع المسند هو الرأي الأكثر واقعية وقربا من طبيعة اللغة.

وقد افترضت النظرية التوليدية التحويلية أن اللغات الإنسانية تعود إلى رتبة واحدة في البنية العميقة، هي: (فاعل+فعل+مفعول)، ورجّح بعض الدارسين العرب أن الجملة العربية تلتزم برتبة: (فعل+فاعل+مفعول)[3]، لذلك نتساءل ما هي الرتبة الأصيلة بين ركني الإسناد في الجملة الفعلية؟ أتمثلها الرتبة (فعل+فاعل...) أم الرتبة (فاعل+فعل...)؟

عدّ النحاة الصورة الثانية للجملة الفعلية (فاعل+فعل...) من قبيل الجملة الاسمية باعتبار مبدأ الصدارة، وتبنّوا الصورة الأولى (فعل+فاعل...) للجملة الفعلية باعتبار الصدارة والإسناد، وانطلاقا من نظرية العامل التي تفرض أسبقية العامل النحوي لا العامل المنطقي على المعمول، واقتصرت الجملة الفعلية على التي صدرها فعل، فترتب على ذلك تعقيدات أثقلت كاهل النحو العربي.

---

[1]– المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص42.

[2]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ص496–497.

[3]– ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1986، ص ص26–36.

ثانيا– أصلية الرتبة (فاعل+فعل)

إن الصورتين السابقتين للرتبة موجودتان في العربية، ولا فرق جوهري بينهما؛ لأن العلاقة الإسنادية قائمة، لكن الصورة الثانية (فاعل+فعل) هي التي تمثل أصلا للرتبة في الجملة الفعلية، أما الصورة الأولى (فعل+فاعل) فهي محولة عنها. وذلك للدلائل الآتية:

1– الأصل في رتبة الجملة الاسمية: مسند إليه+مسند، ولأنه لا فرق بين المسند إليه في الجملة الاسمية وبين المسند إليه في الجملة الفعلية من حيث طبيعة الكلمة (اسم)، فهو ثابت يستحق أن تُعطى له الصدارة، وإنما الفرق في نوع المسند (فعل أو غير فعل)، حيث يمتد تأثيره إلى إضافة دلالة الزمن أو عدم دلالته؛ لذلك تميل الجملة الفعلية في العربية إلى تقديم المسند إليه عن المسند.

ويمكن عدّها هي الرتبة الأصلية للجملة العربية بشكل عام، وما يعزز ذلك أن الغالب في اللهجات العربية واللغات السامية التزام هذه الرتبة[1].

2– التقديم والتأخير ظاهرة عامة في اللغات البشرية، تحدث عند اهتمام المتكلم بعنصر من عناصر الكلام فيجعله عرضة للتقديم في كلامه، فيقدم المسند أو المسند إليه أو يقدم المتمم الإسنادي عليهما معا كالمفعول به أو الجار والمجرور، وهذا التقدم لا يعني أنه يمثل رتبة العنصر الحقيقية، فكثيرا ما تظهر الجملة في غير الصورة الحقيقية لرُتبةِ عناصرها. فتقدم الفعل على الفاعل في

[1]– الفاسي الفهري عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، المغرب، 1993، ط3، ص106.

الجملة الفعلية لا يعني أنه يمثل الرُتبة الأصلية لها، فإذا قلنا: نجح الولد؛ فإن الفعل (نجح) قدم لغرض الاهتمام به، وصار الاهتمام منصبا على النجاح قبل الولد، أما إذا قلنا: الولد نجح؛ فإن الرُتبة طبيعية ومنطقية، حيث أتينا بالفاعل وهو الولد ثم قام الفاعل بفعله وهو النجاح فوصف به[1].

3– الجمل الفعلية التي يتقدم فيها الفاعل على الفعل، اعتبرها النحاة[2] – باستثناء الكوفيين– جملا اسمية بسبب الصدارة، لأن الفاعل في رأيهم قد خرج عن إطار الفاعلية إلى إطار الابتداء، واعتقدوا أن رتبة الجملة الفعلية على النحو: (فعل+فاعل) بسبب أن الفعل هو العامل في الفاعل (إعرابيا).

لكن الواقع أن الفاعل هو العامل في الفعل (منطقيا) لأن فالمنطق يجعلنا نقر بوجود (الفاعل) قبل (الفعل) و(الفعل) قبل (المفعول)؛ لأن الفاعل في الجملة الفعلية هو الذي قام بالفعل، وما الفعل إلا حركة ناتجة عن الفاعل أو إخبار عنه، لذلك يأتي الفعل في المرتبة الثانية بعد الفاعل؛ أي المسند إليه أولا ثم يسند إليه شيء ما بمسند، وكثيرا ما ترد الجملة الفعلية على هذا النحو: (مسند إليه+مسند).

مثال: محمد اجتهد، رغم أن الفاعل هو نفسه في: اجتهد محمد، ولا فرق في ذلك سوى حدوث تقديم لأحد ركني الجملة، لغرض بلاغي كالاهتمام مثلا؛ إلا أن القدماء يعربون فيها كلمة محمد مبتدأ، لأن الفاعل لما تقدم صار عرضة للعامل غير اللفظي وهو الابتداء، وصار الخبر بعده جملة تتكون من الفعل (اجتهد)

---

[1]– ميهوبي الشريف، الرتبة والتطابق العددي في الجملة الفعلية بين الواقع اللغوي وآراء الدارسين، مجلة الدراسات اللغوية بجامعة منتوري بقسنطينة، ع1، 2002.

[2]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ص 496–497.

وفاعل مقدر، أي إن الجملة صارت: محمد+اجتهد+هو، فالضمير "هو" المقدر، يعدونه فاعلا وعائدا في الوقت نفسه على المبتدأ، ولو أنهم عدوه رابطا أو عائدا فحسب لكان ذلك معقولا. لقد تخيلوا أن الفعل لا يعمل في فاعل متقدم عليه، وأن تقديم الفاعل على فعله يسلمه لعامل آخر، وهو الابتداء، أو غيره، وما دام الأمر كذلك، فلابد من شغل الفعل بفاعل آخر مقدر.

وهذا التفسير لا طائل من ورائه، وما العمل إلا ذريعة، لأن الفاعل مرفوع قبل الفعل أو بعده فجملة "محمد اجتهد" هي نفسها "اجتهد محمد" في تأدية الغرض الأصلي لها وهي إسناد شيء لشيء، فمحمد هو الذي اتصف بالاجتهاد، وسواء أتقدم أم تأخر فإننا نجده واحدا: محمدٌ اجتهد، اجتهد محمدٌ، كان محمدٌ يجتهد، محمدٌ كان يجتهد، إن محمداً سوف يجتهد، ظننت محمداً اجتهد، علمت أن محمداً سيجتهد.

فرغم اختلاف الرتبة تقديما وتأخيرا ودخول العوامل عليها فإن "محمداً" ظل هو المستند إليه "الفاعل"، و"اجتهد" ظل هو المسند "الفعل". فإذا تقدم المسند إليه أو تأخر، أو نصب، أو رفع، وكذلك المسند، فإن الأمر لا يختلف في إفادة المخاطب فائدة يخبر بها عن المسند إليه بالمسند.

يقول داود عبده: «ويعتبرون الفاعل في جملة مثل "الرجل ذهب" ضميرا مستترا تقديره "هو" لحفاظ على القاعدة التي تنص على وجوب تلو الفاعل للفعل رغم أنه ليس هناك أيُّ مانع لغوي لوقوع الفاعل قبل الفعل»[1]، كما يقول: «فليس

[1]– داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، عالم الكتب، بيروت، 1973، ص ص21–22.

هناك من ينكر أن لكل لغة خصائصها، غير أن جملة مثل: الرجل ضرب الولد لو قيلت بأية لغة في العالم لما كان الفاعل فيها غير الرجل لأنه هو الضارب، إلا إذا كان الإعراب لا علاقة له بالمعنى وعندها يكون لغوا»[1].

ويقول في مكان آخر: « خلاصة القول أنه ليس من المقبول أن يكون هناك فاعلان في جملة مثل: "الرجل ذهب"، كما هو واضح من معنى الجملة وفاعل آخر اخترعه النحاة هو "الضمير المستتر" وأن يكون هناك فاعلان في جملة مثل "الرجال ذهبوا" أو"هم ذهبوا كما هو مفهوم من المعنى، والواو التي ليست إلا مظهرا من مظاهر المطابقة في العربية... ولست أعني أن ليس هناك تقدير في اللغات، ففي "ذهب" مثلا، لابد من تقدير الفاعل "هو" ولكن ليس هناك داع لمثل هذا التقدير حين يكون الفاعل غير محذوف في الجملة، كما هو الحال في "الرجل ذهب" أو"هو ذهب". وكون الفاعل "مبتدأ" أي ابتدئ به الكلام لا ينفي عنه الفاعلية»[2].

ولعل الوحيد من النحاة الذي صرح بأن الترتيب الأصلي للجملة هو وجود الفاعل قبل الفعل، هو ابن يعيش، الذي يقول: « اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل، لأن وجوده قبل وجود فعله»[3].

---

[1]– داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص71.

[2]– داود عبده، المرجع نفسه، ص73.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص75.

لكن تأثره بفكرة العامل، وسيطرتها عليه، جعلته يستدرك ذلك مع اقتناعه بأن الفاعل هو الأول في الأصل، فيقول: « لكن عُرِضَ للفعل كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فَقُدِّمَ الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجود ثانيا»[1].

وما قاله ابن يعيش هو ما يماثل حقيقة الرُّتبة في الجملة الفعلية وهو: "مسند إليه+مسند" أما ما جاء على غير هذه الرّتبة فهو عارض جاء لغرض من الأغراض.

ويسنده قول الزجاجي في أثناء حديثه عن الاسم والفعل والحرف وأيهما أسبق في المرتبة و التقدم حيث يقول: «والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله»[2].

4- إن علامة مطابقة الفعل للفاعل في العدد والجنس لا تظهر إلا إذا تحققت الرتبة الأصلية بينهما، وهي: "مسند إليه+مسند"، حيث تتغير علامة الفعل بحسب الفاعل، مثال: (الولدُ ذهبَ، الولدَان ذهبَا، الأولادُ ذهبُوا). وهذا المقياس يجعلنا نستدل على عدد الفاعل وجنسه انطلاقا من صيغة الفعل، مما يؤكد الأصل المذكور للرُّتبة في الجملة الفعلية.

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص75.

[2]– الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص83.

أما إذا تأخر الفاعل وصارت الرتبة: "مسند + مسند إليه"؛ فيختل ميزان التطابق وتختفي تلك العلامة، لأن الغرض من وجودها هو مطابقة الفعل للفاعل في الرتبة الأصلية. عندها يلزم الفعل حالة واحدة مهما تغير الفاعل، مثال: (ذهب الولد. ذهب الولدان، ذهب الأولاد). فلا يعقل أن يتساوى عدد الفاعل وجنسه في القيام بالفعل (ذهب) دون وجود علامة تدل على ذلك.

5– يرى تشومسكي أن القواعد التي اقترحها صالحة لجميع اللغات، ويكاد ينكر وجود لغات على غير ترتيب: "ركن اسمي+ركن فعلي" على مستوى البنية العميقة. فالأدلة تشير إلى أن اللغات الإنسانية لا تأخذ بالمبادئ المعروفة في المنطق الحديث، بل تأخذ بالمفهوم الأرسطي الكلاسيكي الذي يرى أن الجملة تتكون من: فاعل ومحمول وقد يكون المحمول معقدا، فيتكون من فعل ومفعول أو من فعل وجملة فضلة[1].

أما اللغات التي خرجت عن هذا المبدأ وجاء الترتيب فيها: فعل+فاعل+مفعول، فإنه يبدو فيها انفصال المفعول عن الفعل، ويفترض أن يكونا في عبارة واحدة ولو في مستوى تمثيلي أعلى تجريدًا[2].

ويُفسَّر تقدم المسند على المسند إليه من وجهة النظر التوليدية التحويلية، بأنها تعود إلى البنية السطحية فهي ما يجسد الأداء الكلامي للغة الذي يخضع لعوامل

---

[1]– تشومسكي نعوم، اللغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة بن قبلان المزيني، المغرب، 1990، ص58.

[2]– تشومسكي نعوم، المرجع نفسه، ص70.

متعددة، على رأسها العامل النفسي الذي يتحكم في الكلام حسب ظروف المتكلم وأحواله ومواقفه[1].

وقبل بروزها إلى الوجود تمر بعمليات تحويلية تغير صورتها التي كانت عليها في البنية العميقة، كعمليات التقديم والتأخير والحذف والإحلال والنسخ وغيرها، وقد يتحول العنصر من موقعه فيتصدر التركيب إذا كان بؤرة؛ أي يحمل معلومة جديدة أو يشكل محل اهتمام.

[1]– N.Chomsky, Dialogues avec Mitsou Ronat, Paris ,1977, P168.

الدرس السادس

التراكيب الإسنادية

يُعَدُّ موضوع التركيب الإسنادي محل اهتمام النحاة على امتداد الزمان فهو يعتبر من أهم ما درس على الإطلاق في الدرس النحوي، ونجده عند القدامى تحت مصطلح الإسناد ويشتمل على مسند ومسند إليه. وقد شاع في العصر الحديث تحت مصطلح التَّركيب الإسنادي، وقد اعتبره اللغويون قطب الرحى لكل نظرية لسانية جديدة. وقبل ذلك نتعرف على أهم أنواع التراكيب.

أولا– أنواع التراكيب بحسب تمام الفائدة

يفرق الشريف الجرجاني بين نوعين من التركيب من جهة تمام الفائدة هما[1]:

1– التراكيب التامة: ما يصح السكوت عليه أي لا يحتاج في الإفادة إلى لفظ آخر ينتظره السامع مثل احتياج محكوم عليه إلى المحكوم به وبالعكس سواء أفاد إفادة جديدة نحو: زَيد قَائِمٌ ، أم لا نحو: السَّمَاءُ فَوْقنَا.

ولعلّ التركيب الإسنادي هنا هو الذي يدل على المعنى؛ لأنه يشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة، بخلاف التّراكيب الإضافية والوصفية والمزجية التي قد تندرج ضمن التّراكيب غير التامّة التي لا يحسن السّكوت عليها.

---

[1]– الجرجاني الشريف، معجم التعريفات، ص176 .

2– التراكيب غير التامة: هي ما لا يصح السكوت عليه، والمركب غير التام إما تقييدي إن كان الثاني قيدا للأول، كالحيوان الناطق، وإما غير تقييدي كالمركب من اسم وأداة نحو: فيِ الدّارِ، أو كلمة وأداة نحو: قدْ قامَ. وهي عدة أنواع مثل[1]:

أ– التركيب الإضافي: وهو ما ركب من مضاف ومضاف إليه نحو: كتاب الله.

ب– التركيب البياني: هو ثلاث أنواع: (تركيب وصفي: ما تألف من صفة وموصوف: نجح الطالب المجدُّ. وتركيب توكيدي: ما تألف من مؤكِّد ومؤكَد: حضر الطلاب كلهم. وتركيب عددي: المركب من عددين نحو: خمسة عشر).

ج– التركيب الصوتي: المركب من صوتين نحو: سيبويه.

د– التركيب المزجي: المركب من كلمتين، وآخر الكلمتين يبقى على حاله قبل التركيب، نحو: بعلبك.

ثانيا– أنواع التراكيب بحسب الإسناد

يمكن تقسيم التراكيب بحسب الإسناد إلى تراكيب إسنادية وتراكيب غير إسنادية، نوضحها كما يلي:

[1]– لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية والأعلام، المطبعة الكاثوليكية للنشر والتوزيع، بيروت، 1946، ط1، ص839.

1- التراكيب الإسنادية: هو أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، على سبيل مثال يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة[1]. وقد يكون بين فعل واسم وقد تكون بين اسمين[2].

عرَّفه السَّكاكي النَّحو بأنَّه: "كيفية التَّرْكِيب فيما بين الكلمِ لِتأديةِ أصلِ المعنى مُطلقًا بمقاييس مُسْتَنْبَطَةٍ مِنْ استقراء كلامِ العربِ وقوانين مَبنِيَّةٍ عليها والنَّحْوُ هنا يبحث تأليفَ الكلامِ أَو التَّرْكِيب فيما بين الكَلِمِ.[3]

تنعقد على علاقة الإسناد بين مسند ومسند إليه (فعل وفاعل)، أو بين مسند إليه ومسند (مبتدأ وخبر)، وكل من المسند والمسند إليه لا يُغْني واحدٌ منهما عن الآخر، فهما يؤلفان ركني الجملة. ولا يجد المتكلم منهما بدًا، فهما العمدة وما سواهما فضلة.

1-1- العمدة: هي جذر الجملة (المسند والمسند إليه)، فهو أساسي الوجود في الجملة وتعتمد عليه مهما تعددت عناصرها، مثل وجود حروف الجذر في الكلمة. وتسمى أيضا المركّب الإسنادي أو النّواة الإسناديّة، وقد تكون فعليّة أو اسميّة.

---

[1]- أيمن عبد الرزاق الشوا، مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية، دار اقرأ، سوريا، دمشق، 2006، ط1، ص26.

[2]- رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسنادية والوظيفية في النحو العربي، دار ومؤسسة أرسلان، دمشق، سوريا، 2008، ط1، ص121.

[3]- حجازي محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، ص ص107-108.

ولا يكون المسند إليه إلا اسما كما يلي: مبتدأ، ما أصله مبتدأ كأسماء النواسخ الفعلية أو الحرفية، فاعلا، فاعل شبه الفعل التام، نائب فاعل الفعل التام، المفعول الأول لظن وأخواتها، المفعول الثاني لرأى وأخواتها، اسم فعل ناقص، أو أسماء الحروف المشبهة بليس، أو اسم لا النافية للجنس.

أما المسند فهو محدِّدُ نوع النواة الإسنادية، ويكون خبراً (للمبتدأ، للنواسخ الفعلية أو الحرفية)، الفعل التام، اسم الفعل، المصدر النائب عن الفعل، الوصف، المفعول الثاني لظن وأخواتها، المفعول الثالث لرأى وأخواتها، والأحرف المشبهة بليس.

1-2- الفضلة: هي ما زاد في الجملة على المسند والمسند إليه، مثل حروف الزيادة التي تضيف معنى آخر للمعنى الأصل في الكلمة من غير أن يترتب على حذفها تقدير شيء، فكما لا يقال في الفعل (غفر) إن فيه أحرفا محذوفة هي (ا، س، ت) وأنه كان في التقدير (استغفر)، فإنه لا يقال بعد إعراب جملة (حضر زيد) إن فيها عناصر محذوفة كالحال والنعت وغيرهما.

وقد تكون في هيئة الحال أو المستثنى أو التمييز أو الظرف أو المجرور بالحرف أو المجرور بالإضافة أو المفاعيل الخمسة. وهي تشير إلى غير المقدر في البنية النحوية الإعرابية للكلمة، وليس صحيحا أنها فضلة في المعنى، بل يمكن أن تكون الفضلة العنصر الأهم في تحديد معنى الجملة[1].

[1]– الملخ حسن حسين، التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء، التحليل، التفسير)، ص ص137–138.

كجملة الحال في قوله تعالى: ﴿..لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى..﴾ [النساء، 43]، وهنا نستنتج أن العمدة في بعض الأحيان يمكن أن تكون شارحة لمعناها دون الفضلة وفي أحيان أخرى يمكن أن تكون توضيحا هاما لعنصر العمدة.

1-3- أصناف التراكيب الإسناديّة:

تحدث عنها سبويه فذكر أن من ذلك: الاسم المبتدأ والمبني عليه، كقولك عبد الله أخوك، هذا أخوك، وأيضا: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر من الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، ولَيْتَ زيداً منطلقٌ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده.

واعلم أن الاسم أول الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلق إن شئت أدخلت "رأيت" عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة[1].

ولتبسيط كلامه نقسم التراكيب الإسنادية إلى ما يلي:

أ- **الجملة الابتدائيّة:** هي الجملة التي لا تتضمّن ما يدلّ على أنّها مسبوقة بكلام وهي التي تستهلّ بها النّصوص.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص ص 23-24.

ب– الجملة الاستئنافيّة: هي الجملة التي تتضمّن ما يدلّ على أنّها مسبوقة بجملة أخرى مربوطة بها. وقرائن الاستئناف هي: أدوات الرّبط (الواو، الفاء، ثُمّ، أو، بل، حتّى، لكن، لكنّ، أمّا، إمّا..أو، إذن)، أو أن يكون الاستئناف ذكريا باحتواء الجملة اللاّحقة على اسم يشعر بوجود جملة سابقة، كالضّمير وأسماء الإشارة والعلاقة المعنويّة بين الجمل.

ج– الجملة الاعتراضية: تتمثّل في قطع خطِّيَّة النصّ بأن تتقدّم جملة حقّها التأخّر بين عنصري جملة أخرى (بين الفعل والفاعل، بين المبتدإ والخبر، بين اسم النّاسخ وخبره، بين الموصوف والصّفة).

2– التراكيب غير الإسنادية: هي أشكال لغويّة مستقلّة يحسن السّكوت عليها، ولكنّها لا تقوم على علاقة إسناديّة مثل: جملة النّداء (يا رجل، أيّها النّاس)، جملة الجواب (نعم، بلى، كلاّ، أجل).

3– التراكيب شبه الإسنادية: هي مركّبات اسمية تبدأ بمشتقّ أو أكثر تعمل عمَل الفعل وتتعلّق به، وهي أنواع:

أ– المركّب شبه الإسنادي القائم على اسم الفاعل: مثل: الحقّ قاطع سيفُه كلَّ باطل.

ب– المركّب شبه الإسنادي القائم على اسم المفعول: مثل: الورد مَحْبُوبٌ جماله.

ج– المركّب شبه الإسنادي القائم على الصّفة المشبّهة: مثل: الجبل طَيِّبٌ هواؤه.

د– المركّب شبه الإسنادي القائم على المصدر: مثل: جنى على الأمير طَمعُ قادته.

هـ– المركّب شبه الإسنادي القائم على اسم التّفضيل: مثل: يحرص أشدّ النّاس تواضعًا على تبجيل غيره، إنّ أقرب النّاس إلى القلب من حسُنت أخلاقُه.

و– المركّب الموصولي: يتكوّن من موصول وصلة، وتكون الصّلة مركّبًا إسناديًّا فعليًّا أو اسميًّا. وهو نوعان: مركّب موصولي اسمي: يتكوّن من اسم موصول وصلة، والأسماء الموصولة هي: من ما، الذي، وما تصرّف منها جنسا وعددا وإعرابا. ومركّب موصولي حرفي: يتكوّن من حرف موصول وصلة، والحروف الموصولة هي: أَنْ، أَنَّ، كَيْ، لوْ، مَا. وتحتلّ المركّبات الموصولة المحلاّت الوظيفيّة التي تحتلّها الأسماء.

ثالثا– التمام الدلالي ونقصه من حيث أصل المسند والإسناد

إذا تأملنا العناصر الإسنادية التي تتكون منها الجملة في العربية، وهي العناصر التي لا يمكن أن تقوم الجملة بدونها وجدناها تتعدد بتعدد العوامل الداخلة، مما يجعل الدارس العربي يواجه تعدد المصطلحات في العنصر الواحد ويجعله يهتم بربط كل مصطلح بعامله قبل أن يجتهد في ربط كل عنصر بوظيفته ودلالته.

فالجملة الاسمية مثلا تتكون من عنصرين إسناديين هما المسند إليه والمسند وهذان العنصران يضلان دالين على العملية الإسنادية سواء دخلت العوامل عليهما أم لم تدخل فالمسند إليه هو والمسند هو في كل الأحوال، وإذا لاحظنا الجمل الآتية نجد في التسمية ركني الجملة: "التلميذ نجيب": التلميذ مبتدأ ونجيب خبر. "إن التلميذ نجيب": التلميذ اسم إن ونجيب خبر إن. "كان التلميذ نجيبا": التلميذ اسم كان ونجيبا خبر كان[1].

وهكذا فلو تتبعنا العوامل الداخلة على الجمل الاسمية لوجدنا العديد من التسميات نسبة لكل عامل داخل عليها، ولكننا نحن في غنى عن ذلك لأن المسند إليه يبقى هو في كل الأحوال، وكذلك نجد أن المسند ينتسب إلى العامل وليس إلى المسند إليه من الناحية الإعرابية لهذا نجد المسند يتعدد نسبة لفكرة العامل.

ومن هذا المنطلق يمكن استخدام المسند أو المسند إليه سواء أكانت العوامل داخلة أو غير داخلة على الجملة الاسمية بدلا من أن يتعدد الأسماء تحت وطأة العوامل، وتلك التسميات يمكن أن يصدق عليها مصطلح واحد هو المسند إليه، وما قيل عن المسند إليه يقال عن المسند.

يقول القزويني: "والخبر لابد له من مسند إليه ومسند وإسناد، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه من مصدر أو اسم مفعول وما أشبه

[1]– الشريف ميهوبي، المسند والمسند إليه في العربية رأي في المصطلح والتحديد، ص ص 60–61.

ذلك[1]. والالتزام بهذين المصطلحين يغنينا عن المصطلحات السابقة، فقد صارت عرفا سائدا في النحو العربي بالرغم من أنها لا تعبر عن الحقيقة.

إن الحديث عن المسند ينبغي أن يكون عاما لا يفرق بين مسند خاص بالجملة الاسمية وآخر خاص بالجملة الفعلية كما كان الأمر بالنسبة للمسند إليه، وإن تجد دراسته من خلال الجملة العربية البسيطة ضمن باب واحد دون تفريق بين الخبر والفعل سواء من حيث الرتبة أو من حيث الربط أو دخول أدوات المعاني عليهما، فما يحتاج إليه الخبر في الربط يحتاج إليه الفعل كذلك.

وإن أي وصف تتصف به الجملة إنما يكون مأخوذا من المسند، فطبيعة المسند وتنوعه هو ما أدى إلى ذلك فهو محل أي تغيير أو إضافة تتطلبها الجملة، أما المسند إليه وإن كان هو المحور أو الأساس الذي تقوم عليه الجملة فإنها لا تأخذ صفتها منه بل تأخذ مما يترتب أو يبنى عليه، ولا يختلف الربط في ذلك عن غيره فالرابط أو العائد إنما يدخل على المسند أو يقدر من خلاله بربط المسند إليه والمسند في الجملة البسيطة أو المركبة نفسها[2].

وفي ذلك يقول ابن يعيش: «اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يفيد السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما، والذي يدل على ذلك أنه به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله منطلق فالصدق والكذب إنما وقعا في

---

[1]– القزويني أبو يحي زكريا، شرح التلخيص في علوم البلاغة، تح: محمد هاشم دويدري، بيروت، 1982، ص17.

[2]– ميهوبي الشريف، المسند والمسند إليه في العربية رأي في المصطلح والتحديد، ص44.

انطلاق عبد الله في عبد الله، لأن الفائدة انطلاق وإنما ذكر عبد الله هو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق»[1].

وبالتالي فإننا نجد أن كل أنواع الجملة لا تختلف عن بعضها سواء دخلت عليها العوامل أم لم تدخل عليها كدخول أدوات النفي الناصبة أو الجازمة على الجملة الفعلية فإنها تدخل على الجملة الاسمية عن طريق أفعال الكينونة.

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص87.

الدرس السابع

التركيب الاسمي

أولا– مفهوم التركيب الاسمي

يحدده محمد حماسة بأنّه: «كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها البعض عن غير طريق التبعية، لتتمم معنى واحدا يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو عنصرا واحدا في الجملة، بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة»[1].

فالمركب الاسمي هو ما نريد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل باسم ليس مشتقا عاملا عمل فعله أو مضافا، وليس مصدرا عاملا عمل فعله أو مضافا، وهو على أربعة أنواع: الإسنادي، والإضافي، والتمييزي، والنعتي. ولطول هذا الموضوع سنركز فقط على النوع الأول وهو التركيب الاسمي الإسنادي.

ويراد به تلك الهيئة التركيبية المكونة في أبسط صورها مما يعرف بالمبتدإ أو الخبر أو الجملة الاسمية، ونناقش في التركيب الإسنادي الاسمي حالات المسند إليه فقط .

ثانيا– أنواع التركيب الاسمي

1– المسند إليه المبتدأ

[1]– محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ط1، دار غريب، القاهرة 2003، ص59.

وهنا ينبغي معرفة حقيقة المبتدأ وأنواعه والعامل فيه.

1-1- تعريف المبتدأ: هو كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده، فهو مسندٌ ومسند إليه[1]. فهو كل اسم تبتدئ به الجملة الاسمية ليبنى عليه الخبر.

فالمبتدأ الأصل فيه أن يكون مرفوعاً سواء كان اسما صريحاً أو مؤولاً ولا يقع نكرة إذ لا معنى لأن تتحدث عن المجهول، مثل (رجل عالمٌ)، لكن النكرة إذا أفادت جاز الابتداء بها، كأن تقول عن رجل معروف عند السامع: "رجل عندك عالم"[2].

والمواضع التي أجاز النحاة فيها الابتداء بالنكرة هي:

1. إذا أضيفت مثل: "نائب أمير قادم" إذ بهذه الإضافة تقريب من المعرفة وأفادت.

2. إذا وصفت لفظاً مثل: "حادث هام وقع" أو تقدير مثل: "أمر أتى بك شويعر نشيد" فالتقدير أمر عظيم أتى بك، شاعر صغير ينشد.

3. إذا تقدمها الخبر الظرف أو الجار والمجرور: عندي ضيف، ولك هدية.

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج2، ص126.

[2]– سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ط1، ص197.

4. إذا دلت على عموم وذلك في سياق النفي أو الاستفهام مثل: ما أحد سافر، هل أحد في القاعة؟

5. بعد (لولا) أو (إذا) الفجائية: مثل: لولا بردٌ لحضرت، خرجت فإذا شرطي واقف.

6. إذا كانت من الألفاظ المهمة كأسماء الشرط والاستفهام و(ما) التعجبية و(كم) الخبرية: مثل: من عندك؟ – ما تفعل تجد عاقبته – ما أكرمك!– كم عبرة في التاريخ[1]!

7. إذا كانت عاملة فيما بعدها: مثل: إكرامٌ فقيراَ حسنة، أمرٌ بمعروف صدقة.

8. إذا دلت على دعاء: رحمة لك، ويل للظالمين.

9. إذا قامت مقام الموصوف أو أريد بها الجنس لا فردٌ منه فقط مثل: محسنٌ أفضل من بخيل، رجل أقوى من امرأة.

10. إذا دلت على تفضيل مثل: صبرٌ فيوم لك ويوم عليك.

11. إذا وقعت صدر جملة حالية مثل: دخلت السوق ودينارٌ بيدي.

[1]– سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ص197–198.

ويغني عن ذلك كله التمرس بالكلام العربي، فكل موضع تفيد فيه النكرة معرفة يصح الابتداء بها، وهذا قانون لا يختلف وإنما حصروا هذه الأحوال لمن لا يثق بملكته[1].

يعني أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد غالبا فإذا أفاد الإخبار عن النكرة، جاز الابتداء بها، يعني عند الحصول على فائدة.

1-2- أنواع المبتدأ:

أ- **الصريح:** هو ذلك الاسم المصرح به والظاهر في لفظه والذي لا يحتاج إلى تأويل نحو قولنا (الطالب مجد) فالطالب هنا اسم صريح ولا يحتاج إلى تأويل.

والصريح ينقسم إلى قسمين: الأول يحتاج إلى خبر حتماً نحو (الصلاة فرضٌ)، والثاني لا يحتاج إلى خبر وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلا أو نائب الفاعل نحو: (ما ممدوح المهل في أعماله)[2].

ب- المؤول: فهو غير الصريح والمقصود به هو لفظ غير مصرح به، وإنما يقدر ويؤول تأويلاً عن جملة نحو: "أن تذاكر أنفع لك" فعبارة "أن تذاكر" مبتدأ والتقدير "مذاكرتك أنفع لك"، ونحو قوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم إن كنتم

---

[1]- سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص198.

[2]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص444.

تعلمون﴾ [البقرة، 184] فجملة "أن تصوموا" مبتدأ و"خيرٌ" خبره، التقدير: "صوموا أو صيامكم خير لكم"[1].

[1]– إبراهيم حركات، النحو العربي، ج1، دار النشر للجامعات، مصر، 2007 ، ط1، ص 24.

1-3- العامل في المبتدأ:

اختلف النحاة حول العامل في المبتدأ، حيث اتفق البصريون على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ويقصدون بالابتداء التجريد من العوامل اللفظية فنجد سيبويه يقول: "وأما الذي يبنى عليه شيء؛ فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"، وذلك قولك: عبد الله منطلقُ، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته[1].

أما في المذهب الكوفي فنجد السيوطي[2] ذهب إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وذلك كما يرون "أن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر، ويقتضي صاحبه، عمل كل واحد منهما في صاحبه، مثل عمل صاحبه فيه، وقالوا: ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حالة واحدة[3].

وخالفهم (ابن يعيش) الرأي حين قال: «إن العامل حقه أن يتقدم على المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخراً في حالة واحدة[4]، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليها نحو: "كان زيد أخاك"

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج2، ص127، كما ذكر بصيغة مشابهة عند: المبرد، المقتضب، ج4، ص126، الزمخشري، المفصل، ص24، ابن السراج، الأصول، ج1، ص58، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص58.

[2]– السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص7.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل،ج2، ص84.

[4]– ابن يعيش، المرجع نفسه، ج2، ص84.

و"أن زيد أخوك" و"ظننت زيداً أخاك"، فلو كان واحدا منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره.

2- المسند إليه الفاعل

2-1- تعريف الفاعل: بدأ ابن هشام بالفاعل لأمرين أحدهما: أن عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ، فإن عامله معنوي، وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي، تقول في زيد قائم: "كان زيد قائما" و"أن زيدا قائم" و"ظننت زيدا قائما" ولما بينت أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مقدم على الأضعف، الثاني: أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، فقدمت ما هو الأصل[1].

والضمير في قولي: "وهو" للفاعل، وقولي: "ما قدم الفعل أو شبهه عليه" مخرج لنحو: "زيد قام" و"وزيد قائم" فإن زيدا أسند إليه الفعل وشبهه ولكنهما لم يقدما عليه، ولابد من هذا القيد، لأن به يتميز الفاعل من المبتدأ، و قولي: "أسند إليه" مخرج نحو: "زيدا" في قولك: "ضربت زيدا" و"أنا ضارب زيدا"، فإنه يصدق عليه فيهما أنه قدم عليه فعل أو شبهه، ولكنهما لم يسند إليه، وقولي: "على جهة قيامه به أو وقوعه منه" مخرج لمفعول مالم يُسَمَّ فاعله، نحو: "ضُرِب زيدٌ" و"عمرو مضروب غلامه" فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل

---

[1]– ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ط1، ص88.

وشبهه وأسند إليهما، لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما، لا جهة القيام به كما في قولك: علم زيدٌ، أو الوقوع منه كما في قولك: ضرب عَمْرُوُ[1].

والفاعل هو الاسم المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال التالي فقال:

الفاعل الذي كمر فوعى أتى * زَيْدٌ منيرًا وجهه نعم الفتى

فأتى بمثالين الأول أتى زيد، فزيد فاعل لأنه اسم اسند إليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى، والثاني منيرا وجهه فوجهه فاعل اسم أسند إليه وصف جار مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منير[2]، والفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ علة جهة وقوعه منه أو قيامه به[3].

2-2- أنواع الفاعل: الفاعل ثلاثة أنواع: صريح وضمير ومؤول.

أ- **الصريح:** مثل: فاز الحق

ب- الضمير: إما متصل كالتاء من "قمت" والواو من "قاموا"، والألف من "قاما" والياء من "تقومين"، وإما منفصل "كأنا ونحن" من قولك: "ما قام إلا أنا،

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص88.

[2]- المكودي زيد بن صالح، شرح المكودي على الألفية، تح: عبدالحميد هنداوي، شركة البناء، بيروت، 2005، ط1، ص90.

[3]- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص159.

وإنما قام نحن"، وإما مستتر نحو: "أقوم، ونقوم، وتقوم، وسعيد يقوم، وسعاد تقوم"[1].

ج– المؤول: هو أن يأتي الفعل، ويكون فاعله مصدرا مفهوما من الفعل بعده، نحو "يحسن أن تجتهد"[2].

2–3– أحكام الفاعل: للفاعل سبعة أحكام نذكر منها ما يلي:

أ. وجوب رفعه: وقد يجر لفظا بإضافته إلى المصدر، نحو: "إكرام المرء أباه فرض عليه" فإكرام هنا مضاف والمرء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله: مجرور لفظا بالإضافة، مرفوع حكما لأنه فاعل المصدر، أو إلى اسم المصدر نحو: "سلم على الفقير سلامك على الغني".

ب. وجوب وقوعه بعد المسند: فإن تقدم ما هو فاعل في المعنى كان الفاعل ضميرا مستترا يعود إليه نحو: "علي قام" والمقدم إما مبتدأ كما في المثال والجملة بعده خبره، وإما مفعول لما قبله، وإما فاعل لفعل محذوف[3].

ج. لابد منه في الكلام: فإن ظهر في اللفظ فذاك، وإلا فهو ضمير راجع إما لمذكور، نحو: "المجتهد ينجح" أو لما دل عليه الفعل، كحديث «ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمرة حين يشربها وهو مؤمن»، أو لما دل عليه

---

[1]– الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، ص248.

[2]– الغلاييني مصطفى، المرجع نفسه، ص249.

[3]– الغلاييني مصطفى، المرجع نفسه، ص239.

الكلام كقولك في جواب هل جاء سليم؟ "نعم جاء" أو لما عليه المقام نحو "كلا إذا بلغت التراق" أو لما دلت عليه الحال المشاهدة نحو: "إن كان غدًا فائتني"[1].

د. أن يكون في الكلام وفعله محذوف القرينة دالة عليه: كأن يجاب به نفي، نحو: "بلى سعيد" أي بلى جاء سعيد، في جواب من قال: "ما جاء أحدٌ"، ومنه قول الشاعر[2]:

تَجَلَّدْتُ، حتى قِيلَ لَمْ يَغرُ قَلْبُهُ * من الوجد شيء قلت: بل أعظم الوجد

أو استفهام، تقول: "من سافر؟" فيقال سعيد.

هـ. أن يبقى الفعل معه بصيغة الواحد: وإن كان مثنى أو مجموعا، فكما نقول: "اجتهد التلميذ" فكذلك نقول: "اجتهد التلميذان واجتهد التلاميذ"، إلا على لغة ضعيفة لبعض العرب، فيطابق فيها الفعل الفاعل، فيقال على هذه اللغة: أكرماني صاحباك، وأكرموني أصحابك. وما ورد من ذلك ففصيح الكلام، فيعرب الظاهر بدلا من الضمير.

و. الأصل اتصال الفاعل بفعله: ثم يأتي بعده المفعول، وقد يعكس الأمر، فيتقدم المفعول ويتأخر الفاعل نحو: "أكرم المجتهد أستاذه"[3].

ز. مطابقته لفعله من حيث الجنس: أتى فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبناء المضارعة في أول المضارع، نحو: "جاءت فاطمة وتذهب خديجة"، وللفعل

---

[1]– الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، ص240.

[2]– الغلاييني مصطفى، المرجع نفسه، ص241.

[3]– الغلاييني مصطفى، المرجع نفسه، ص243.

مطابقة الفاعل من حيث التذكير والتأنيث ثلاث حالات: وجوب التذكير، ووجوب التأنيث، وجواز الأمرين[1].

3- المسند إليه نائب الفاعل

3-1- تعريف نائب الفاعل: يسمى النائب عن الفاعل ويسمى أيضا المفعول الذي لم يُتِمَّ فاعله، قوله:

ينوب مفعولٌ به عن فَاعِلٍ * فيما له كنيل خير نائل.[2]

ونائب الفاعل هو ما حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وغير عامله إلى طريقة فعُلَ أو يُفْعَلُ أو مفعول، وهو المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وقُضِيَ الأَمْرُ﴾ [البقرة، 210]، وإن فقد فالمصدر نحو قوله تعالى: ﴿فإذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَة﴾ [الحاقة، 13]، أو الظرف نحو: "صِيمَ رَمَضَانُ" و"تجلس أمامك" أو المجرور نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة، 7].

ونائب الفاعل هو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يتم فاعله أحدهما أن النائب من الفاعل يكون مفعولاً وغيره، كما سيأتي والثاني أن المنصوب في قولك "أعطي زَيْدٌ ديناراً" يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يتم فاعله وليس مقصودا لهم ومعنى ذلك أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه[3].

3-2- أنواع النائب عن الفاعل: ينوب عن الفاعل إذا حذف واحد مما يلي:

---

[1]- الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، ص ص243-244.

[2]- المكودي زيد بن صالح، شرح المكودي على الألفية، ص95.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص89.

أ. المفعول به نحو: "غيض ماء، وقضي الأمر".

ب. الجار والمجرور نحو: "ولما سقط في أيديهم"[1].

ج. الظرف: بشرط أن يكون متصرفا "أي غير جامد على الظرفية" ومختصا "أي غير مبهم كمكان أو زمان" نحو: "صيم رمضان، وجلس أمام الباب".

د. المصدر: بشرط أن يكون متصرفا "أي غير جامد على المفعولية أو مختصا" أي غير "عام" نحو: "فإذا نُفِخَ فِي الصُورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَة".

وعند اجتماع هذه الأنواع أو واحد منها مع المفعول يجب إقامة المفعول به مقام الفاعل في رأي البصريين، فيقال: "ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره"، وجوز الكوفيون إنابة المفعول به وإنابة غيره من مصدر وظرف وجار ومجرور محتجين لقراءة أبي جعفر قوله تعالى: ﴿..ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾ [الجاثية،14] ببناء الفعل "يجزي" للمجهول وإنابة الجار والمجرور مناب الفاعل[2].

3-3- أحكام نائب الفاعل وأقسامه: كل ما تقدم من أحكام الفاعل يجب أن يراعى مع نائبه، لأنه قائم مقامه، فله حكمه فيجب رفعه، أن يكون بعد المسند، وأن يذكر في الكلام، فإن لم يذكر فهو ضمير مستتر، وأن يؤنث فعله إن كان

---

[1]– الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، دار الشروق، السعودية، 1980، ط7، ص116.

[2]– الفضلي عبد الهادي، المرجع نفسه، ص117.

هو مؤنثاً، وأن يكون فعله موحداً، وإن كان هو مثنى أو مجموعاً، ويجوز حذف فعله لقرينة دالة عليه[1].

ونائب الفاعل كالفاعل ثلاثة أقسام صريح وضمير ومؤول[2]، فالصريح: نحو"يحبُ المجتهد"، والضمير: إما متصل، كالتاء من "أكرمت" وإما منفصل نحو: "ما يكرم إلا أنا" وإما مستتر، نحو: "أَكْرَمُ، وتُكْرَمُ، وتُكرم، وزهير يكرم، وفاطمة تكرم". والمؤول: نحو "يحمد أن تجتهدوا" والتأويل "يحمد اجتهادكم".

[1]– الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، ص256.

[2]– الغلاييني مصطفى، المرجع نفسه، ص257.

الدرس الثامن

التركيب الفعلي

أولا– تعريف التركيب الفعلي

هو المركب الإسنادي المتشكل من فعل وفاعل (مسند ومسند إليه). وقد يدخل على الفعل بعض الحروف فتحوّر معناه، وهي: لم، لن، لمّا، لا، السّين، سوف، قد، لام الأمر، لا النّاهية[1].

ثانيا– أنواع التركيب الفعلي

يقسم التركيب الفعلي بحسب المسند الذي قد يكون فعلا، أو أحد الأسماء أو المصادر التي تعمل عمل الفعل مثل: اسم الفعل، المصدر، اسم المفعول، اسم التفضيل.

1– المسند الفعل: يعرفه سيبويه بأنه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، ولها أبنية كثيرة[2].

---

[1]– الساقي فاضل صالح، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تح: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ط1، ص229.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

وللفعل وظيفية صرفية مركبة، لأن صيغته تدل على حدث وزمن، ويقسم الفعل بحسب الزمن إلى: ماض، ومضارع، وأمر[1].

1-2- أنواع الفعل: ينقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام (ماضي، ومضارع، وأمر)

1-2-1- الفعل الماضي: هو ما دل على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم نحو: كتبت ونعم وبئس. وقد يدل على الحال إذا استعمل في العقود، نحو: بعتك هذا الكتاب ووهبتك هذه الفرس، ويدل على الاستقبال إذا وقع بعد أداة الشرط غير "لو" نحو: إن استقام التلميذ عفوت عنه، أو بعد "لا" النافية مسبوقة بقسم نحو: تالله لا كلمتك حتى تستقيم، أو كان للدعاء نحو: رحمه الله[2].

وعلامات الماضي هي قبوله: (تاء التأنيث في آخره نحو: ذهبت، تاء الفاعل المتحركة نحو: ذَهَبْتُ، ذَهَبَتِ، نون النسوة نحو: ذَهَبْنَ، قد نحو: وقد جئنا لنتعلم)[3].

يبنى الفعل الماضي على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة نحو: كتبوا. ويبنى على السكون إذا اتصلت به: (نون النسوة نحو: كَتَبْنَ، تاء الفاعل نحو: كَتَبْتُ، كَتَبَتَ، كَتَبْتِ). يبنى على الفتح إذا اتصلت به: (تاء التأنيث نحو: كتبَتْ، ألف الاثنين نحو: كتبَا)، أو إذا لم يتصل به شيء نحو: "كتبَ.

---

[1]– الساقي فاضل صالح، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تح: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ط1، ص229.

[2]– بوخدود بهاء الدين، المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1987، ط1، ص50.

[3]– بوخدود بهاء الدين، المرجع نفسه، ص52.

1-2-2 الفعل المضارع: هو الذي يقبل: (قد نحو: قد يهطل المطر، أداة النصب والجزم نحو: لن أذهب، لم أشرب، السين وسوف نحو: سأرحل، سوف أرحل، ياء المخاطبة نحو: أنت تكتبين، نون التوكيد نحو: لأجتهدن، حروف المضارعة الأربعة: الألف، النون، الياء، التاء، نحو: أَذْهَبُ، يَذْهَبُ، تَذْهَبُ، نَذْهَبُ)[1].

الأصل أن يكون الفعل المضارع معربا، لكن يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو: هن يشكوْن. ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالا مباشرا مثل: يشكرَنْ.

أما إذا لم يتصل المضارع بنون التوكيد اتصالا مباشرا، وأسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فيكون معربا نحو: لا تنصران الظالم، لا تنصرن الظالم[2].

وينصب الفعل المضارع إذا سبقه أحد حروف النصب وهي: أن، لن، كي، إذن، لام التعليل، لام الجحود، فاء السببية، حتى[3].

ومن علامات نصبه الفتحة مثل: لن أكتبَ، أو حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة مثل: لن تكتبا، لن يكتباَ، لن تكتبوا، لن تكتبي.

---

[1]– بوخدود بهاء الدين، المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، ص52.

[2]– فؤاد نعمة، ملخص قواعد اللغة العربية، نهضة مصر للنشر، مصر، 1938، ط19، ص135.

[3]– فؤاد نعمة، المرجع نفسه، ص136.

1-2-3- فعل الأمر: هو ما يطلب به حصول شيء يلي زمن من المتكلم، أي في المستقبل مثل: أَدْعُوكَ فَأَجِب. وعلامات الأمر هي دلالته على طلب نحو: ابتعد، وقبوله: (ياء المخاطبة نحو: اذهَبِي، نون التوكيد نحو: أدرَسَنَّ). وامتناع سبقه بضمير المتكلم أو الغائب[1].

فإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل، وإلى ذلك أشار ابن عقيل في كلامه:

والأمران لم يَكُ للنون محل فيه هو اسم نحو صَهْ وحَيَّهَلَ[2]

ويبنى فعل الأمر على السكون إذا لم يتصل به شيء أو اتصلت به نون النسوة نحو: كافحْ، كافحْن، ويبنى على الفتح إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد (الحقيقية والثقيلة) نحو: ادرسنَّ، ادرسنْ[3].

ويبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، نحو امش (امشي)، ادع (ادعو)، اسع (اسعى). ويبنى على حذف النون إذا اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، نحو اذهبا (اذهبان)، اذهبوا (اذهبون)، ادرسي (ادرسين)[4].

---

[1]– عبد القادر محمد مايو، علم النحو (بنية الفعل اللفظية)، مراجعة: زهير مصطفى يازجي، دار القلم العربي، بيروت، ط1، ص4.

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص25.

[3]– ابن عقيل، المرجع نفسه، ص53.

[4]– ابن عقيل، المرجع نفسه، ص53.

2- المسند اسم الفعل

2-1- تعريف اسم الفعل: هو ما ناب عن الفعل في المعنى والعمل، ولم يقبل أية علامة من علامات الأفعال، وهو يدل على المبالغة في المعنى أكثر من الفعل الذي هو بمعناه[1]. واسم الفعل عدة أقسام هي:

أ. ما يسمى به الماضي: كـ (هيهات) بمعنى بَعُدَ، قال الشاعر:

فهيهات هيهات العتيق ومن به وهيهات خِلٌ بالعتيق نواصله

ب. ما يسمى به الأمر: كـ (صه) بمعنى اسكت، وفي الحديث الشريف: "إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صَهْ فقد لغوت".

ج. ما سمي به المضارع: كـ "وَيْ" بمعنى أعجب، قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَايُفْلِحُ الكَافِرُونَ﴾ [القصص، 82]. أي أعجب لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه "وَا" قال الشاعر:

وا، بأبي أَنْتِ وفُوكَ الأشنبُ كأنما دُرَّ عليه الزَّرْنبُ

و: "وَاهاً" قال الشاعر:

وَاهاً لسلمى ثم واهاً وَاهاَ يا ليت عيناها لنا وفاهَا[2]

2-2- عمل اسم الفعل: يعمل اسم الفعل عمل مسمَّاه، نقول: "هيهات نجْدٌ" كما نقول: "بعدت نجدٌ"، وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به،

---

[1]– محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص541.

[2]– ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص ص257–258.

فتستعمل على عدة أوجه نحو: "حَيْهَلَ الثَّرِيدَ" بمعنى أنت الثريد، و" حَيْهَلَ على الخير" بمعنى أَقْبِلْ على الخير.

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله، حيث يقال: "عليك زيدا" بمعنى الزم زيدًا، ولا يجوز أن يقال: زيدًا عليك. ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، خلافا للكسائي الذي استشهد بقوله تعالى: ﴿..كتاب الله عليكم..﴾ [النساء، 24]، وقول الأعرابي: "يا أيُّهَا المائِحُ دَلوي دونكَا". وإذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه، تقول: "نزال نحدِثْكَ" بالجزم كما نقول "انزل نحدثْك"، ولا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه، لا نقول: "مكانَكِ فتحمدي"، "صه فنحدِثْكِ" خلافا للكسائي[1].

3- المسند اسم المفعول

3-1- تعريف اسم المفعول: هو اسم مشتق أو مصوغ من الفعل المبني للمجهول، ليدل على من وقع عليه الفعل على وجه التجدد والحدوث، لا الثبوت والدوام، نحو: مكتوب، مشكور، محبوب، وهو أيضا ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كمضروب ومُكْرَمٌ، وعبارة "ما اشتق من الفعل" من المجاز، وقوله "لمن وقع عليه" مخرج للأفعال الثلاثة ولاسم الفاعل ولاسم الزمان والمكان[2].

---

[1]– ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص ص209– 210.

[2]– ابن هشام الأنصاري، المرجع نفسه، ص205.

ويصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه بميم مضمومة وخالفه بفتح آخره بدل الكسر[1].

3-2- عمل اسم المفعول: يعمل عمل فعل المفعول، وهو كاسم فاعل، في أنه إن كان بأل عَمِلَ مطلقًا، وإن كان مجردا عمل شرط الاعتماد وكونه للحال أو الاستقبال. تقول: "زيد معطىً أبوه درهمًا، الآن أوغدا"، كما نقول: "زيد يعطي أبوه درهما" ونقول: المعطي كفافا يكتفي" كما نقول: "الذي يعطي أو أعطي فالمعطي مبتدأ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى أل، وكفافا مفعول ثان ويكتفي خبر.

وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجوار إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه. تقول: "الورع محمُودَةٌ مقاصدهُ" ثم تقول: "الورع محمود المقاصدَ" بالنصب، ثم تقول: "الورع محمُودُ المقاصدِ" بالجر[2].

4- المسند اسم الفاعل

4-1- تعريف اسم الفاعل: هو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم، فإن صُغِرَ أو وصف لم يعمل، وإلا فإن كان صلة لِأَلْ عَمِل مُطْلَقًا وإلا عمل إن كان حالاً أو استقبالاً واعتمد "ولو تقديرا" على نفي أو

---

[1]- محمد الحضر حسين، القياس في اللغة العربية، المكتبة السلفية، القاهرة، 1353هـ، ط1، ص63.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص232.

استفهام أو مخبر عنه أو موصوف. يصاغ من الثلاثي المجرد الصحيح كان أو معتلا على وزن فاعل نحو ناصرٌ وبَائِعٌ[1].

4-2- عمل اسم الفاعل: يعمل اسم الفاعل عمل فعله فيأخذ فاعلا إن كان فعله لازما ويتعدى إلى المفعول به إن كان فعله متعدياً.[2]

وجاء في شرح المفصل: "اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنه جار عليه في حركاته وسكناته ويطرد فيه وذلك نحو ضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج. أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى فجرى مجراه وحمل عليه في العمل كما حمل فعل المضارع على الاسم في الإعراب لما بينهما من المشاكلة، فاسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال يعمل عمل الفعل إذا كان منونا أو فيه الألف واللام لأن التنوين مانع من الإضافة واللام تعاقب الإضافة فنقول مع التنوين "زيد ضارب غلامه عمر"[3].

حيث إنه جاء في نفس الكتاب أن اسم الفاعل يأتي على ثلاثة أضرب وهي: الماضي والحال والاستقبال، كما أن الفعل كذلك، إلا أن الفعل تختلف صيغته للزمان، وتتفق في اسم الفاعل، لأن الفعل بابه التصرف والأسماء بابها الجمود[4].

---

[1]– الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص 243.

[2]– الفضلي عبد الهادي، المرجع نفسه، ص244.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص68.

[4]– ابن يعيش، المرجع نفسه، ص 76.

5- المسند المصدر

5-1- تعريف المصدر: هو الاسم الموضوع بأصالة، الدال على المعنى الصادر به أو الواقع عليه وهو أصل الاشتقاق كما يرى البصريون ويرجحه النحاة، وقد اختلفوا في مصدرية المصدر مع الكوفيين الذين يرون أنها في الفعل لا في المصدر، ولكل في ذلك حججه وأدلته أوردها (ابن الأنباري) في الإنصاف كما تعرض لها النحاة في معظم مراجعهم وكتبهم[1].

وقد جعل لكل فعل من الأفعال الثلاثية أو الرباعية أو الخماسية أو السداسية مصدرا ينبثق منه باختلاف صيغته[2]، وهو أنواع منها: القياسي والسماعي والمؤول والصريح والصناعي.

واسم المصدر هو اسم مساو للمصدر في الدلالة على المعنى المجرد دون تقيد بزمان، ولكنه يخالفه بنقص بعض حروفه لفظا و تقديرا دون تعويض، مثل الفعل "أعطى" مصدره الأصلي "إعطاء" واسم مصدره "عطاء"[3].

وله أسماء أخرى هي: اسم المصدر، الاسم، اسم في معنى المصدر، اسم للمعنى الحاصل بالمصدر، المصدر. ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وبشروطه.

---

[1]– اللبدي محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، بيروت، 1985، ط1، ص123.

[2]– اللبدي محمد، المرجع نفسه، ص123.

[3]– فوال بابتي عزيزة، المعجم المفصل في النحو العربي، ص127.

5-2- عمل المصدر: يعمل المصدر عمل فعله، نكرة كان أو معرفة من ناحية التعدي واللزوم فإذا كان الفعل المأخوذ منه المصدر لازما رفع المصدر فاعلا فقط، وان كان متعديا رفع المصدر فاعلا ونصب مفعولا به وان كان الفعل متعديا بواسطة حرف الجر عُدِي، المصدر بذلك الحرف[1]، ويكون لهذه الأعمال شروط:

أ. صحة وقوع فعل مع "أن" المصدرية محل المصدر سواء أكان الزمن ماضيا أم حاضرا أم مستقبلا مثل: "عجبت من سماعك أمس" والتقدير عجبت أن أسمعك أمس، أو أن يحل محله مع "ما" المصدرية والزمان للحاضر مثل "أحبك إخلاصك لرفاقك"، والتقدير أحب ما أخلصت لرفاقك.

ب. ألا يكون مصغرًا فلا يجوز القول "أحب فُهَيْمَكَ ما أقول".

ج. ألا يكون مقدرا بضمير فلا يجوز أن نقول: "قدومك إلينا بهجة وهو إلى أخيك سعادة".

د. ألا يدل على المرة فلا تقول "سرتني فرحتك بنجاحك".

هـ. ألا يتبع بصفة قبل العمل، فلا تقول "سرتني فرحتك الكبيرة بنجاحك".

و. ألا يكون مفصولا عن معموله بفاصل أجنبي، فلا تقول "سرتني فرحتك مرتين بنجاحك".

---

[1]– فوال بابتي عزيزة، المعجم المفصل في النحو العربي، ص129.

ز. يجب أن يتقدم المصدر على معموله فلا تقول "أحب ما أقول فهمك" أما إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز ذلك مثل "سرتني بنجاحك فرحتك"، أو سرتني اليوم فرحتك بنجاحك.

ح. إذا كان المصدر واقعا موقع الأمر يجوز تقديم معموله، مثل: "ساعد الفقير مساعدة"، نقول: "ساعد مساعدة الفقير"[1].

6- المسند اسم التفضيل

6-1- تعريف اسم التفضيل: اسم التفضيل هو صفة تؤخذ من الفعل للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، مثال: "باسم أحسن من قاسم"[2].

وله وزن واحد هو "أفعل" والمؤنث منه"فعلى" أفضل مؤنثه فضلى وقد تحذف همزة "أفعل" في ثلاث كلمات هي: خير، شر، حب، وأصل هذه الكلمات "أخير، أشر، أحب" فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ودورانها على الألسنة[3].

6-2- عمل اسم التفضيل: يرفع اسم التفضيل الفاعل، وأكثر ما يرفع الضمير المستتر نحو "خالد أشجع من سعيد"، ولا يرفع الاسم الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو "ما رأيت رجلا أوقع في نفسه النصيحة منها

---

[1]- فوال بابتي عزيزة، المعجم المفصل في النحو العربي، ص129.

[2]- أحمد الخوض، قصة الإعراب (أسلوب متطور في القواعد والإعراب)، مراجعة: عبد الرحمان النجدي، ج2، المطبعة العلمية، دمشق، 1987، ط4، ص119.

[3]- أحمد الخوض، المرجع نفسه، ص120.

في نفس زهير"، ونحو: "رأيت كنفس زهير أوقع فيها النصيحة"، ونقول "ما رجل أحسن به الجميل كعلي". فإن قلت فيها تقدم "ما رأيت رجلا تقع النصيحة في نفسه كزهير"، "ما رجل يحسن به الجميل كعلي"، "ما رأيت امرؤاً يحب البذل كابن سنان". وقد يرفع الاسم الظاهر، وان لم يصلح وقوع فعل موقعه، وذلك في لغة قليلة، نحو "مررت برجل أكرم منه أبوه"[1]. والأفضل أن يرفع "أكرم" على أنه خبر مقدَّمٌ، و"أبوه" مبتدأ مؤخر، وتكون جملة المبتدأ أو الخبر صفة لرجل.

[1]– الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، ص283.

الدرس التاسع

التراكيب الجملية

أولا– مفهوم التراكيب الجملية

يقصد بالتراكيب الجملية الجمل المفيدة على إطلاقها، وبهذا المعنى تكون التراكيب الجملية أعم من التراكيب الإسنادية، لأن الأخيرة تقتصر على المركب الإسنادي المشكل من المسند والمسند إليه.

بينما تتجاوز التراكيب الجملية عمدة الجملة وتتوسع إلى مختلف قيودها مما يسمح لها باحتواء أنواع عديدة من الجمل.

ثانيا– أنواع التراكيب الجملية

هناك أنواع للجمل تحدث عنها القدماء، ووجدت أنواع أخرى أضافها المحدثون؛ "لكن هذه التصنيفات الحديثة وهذه التقسيمات لا تخرج عن الإطار العام الذي حدده النحاة القدامى لأقسام الجمل"[1].

وهنا يمكن تقسيم الجمل حسب معايير التصنيف، سواء أكان المعيار قديما أم حديثا، وأبرز هذه المعايير: استقلال التركيب، نوع الإسناد، المحل الإعرابي.

---

[1]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص569.

1- التراكيب الجملية بحسب استقلال التركيب: تنقسم الجملة إلى صغرى وكبرى وإلى جملة لا توصف بكبرى ولا بصغرى.

1-1- الجملة الصغرى: هي المبنية على المبتدأ أو ما أصله مبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم[1].

ويرى (ابن هشام) أنه بإمكان الجملة أن تكون صغرى وكبرى فيقول: «وقد تكون الجملة صغرى و كبرى باعتبارين، نحو "محمد أبوه غلامه منطلق" فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار "غلامه منطلق"، وصغرى باعتبار جملة الكلام»[2].

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو (محمد أبوه غلامه مسافر)، فجملة (غلامه مسافر) صغرى لا غير و(أبوه غلامه مسافر) كبرى باعتبار (غلامه مسافر)، وصغرى باعتبار جملة الكلام ومثله قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف، 38]. تقدير الكلام: لكن أنا هو الله ربي، ف (أنا) مبتدأ أول، و(هو) ضمير الشأن مبتدأ ثان و(الله) مبتدأ ثالث و(ربي) خبر المبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث مع خبره خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر للمبتدأ الأول، فالجملة كلها جملة كبرى، وجملة (الله ربي) جملة صغرى لا غير، وجملة (هو الله ربي) صغرى بالنسبة لمجموع الكلام، وكبرى بالنسبة إلى (الله ربي).

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص437.

[2]- ابن هشام الأنصاري، المرجع نفسه، ص 438.

فالفرق بين الجملتين يكمن فقط في التركيب، فالصغرى هي جملة بسيطة تتكون من مبتدأ وخبر مثلا، أما الجملة الكبرى هي التي تكون مركبة من جملتين فأكثر.

"الجملة الصغرى هي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرا للمبتدأ"[1]، أي هي الجملة المخبر بها عن مبتدأ كقولك "الظلم مرتعه وخيم" فمرتعه وخيم: جملة صغرى، أُخبر بها عن المبتدأ "الظلم"[2].

1-2- الجملة الكبرى: "الجملة الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو "زيد قام أبوه، و زيد أبوه قائم""[3]، أي الجملة الكبرى هي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية؛ نحو الزهر رائحته طيبة، أو: الزهر طابت رائحته"[4].

ويمكن القول أيضا بأنها: "ما كان الخبر فيها جملة، فقولك: "الظلم مرتعه وخيم" جملة كبرى، مكونة من مبتدأ خبره جملة اسمية"[5]. وهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة أو الجملة المصدرة بفعل ناسخ والخبر فيها جملة بحسب الأصل. وذلك نحو: (محمد سافر أخوه) و(زيد سافر) و (كان محمد أخوه منطلق) أو (ظننت محمدا يسافر أخوه)[6].

---

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ص16 .

[2]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص570.

[3]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص437.

[4]– عباس حسن، النحو الوافي، ص16.

[5]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص570.

[6]– السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص168.

ولقد قسّم (ابن هشام) الجملة إلى نوعين: كبرى وصغرى، وذلك من جهة أنّ جملا تتضمّن عملية إسنادية واحدة وأخرى تتضمن أكثر من عملية إسنادية. ويذهب إلى أبعد من ذلك حين قسّم الجملة الكبرى إلى قسمين: جملة ذات وجهين وجملة ذات وجه، وبيّن أنّ الجملة الكبرى ذات الوجهين هي اسمية الصّدر فعلية العجز نحو "زيد يقوم أبوه" أو فعلية الصدر اسمية العجز نحو "ظننت زيدا أبوه قائم". وأمّا ذات الوجه فما كانت اسمية الصدر والعجز مثل "زيد أبوه قائم" أو فعلية الصدر والعجز مثل "ظننت زيدا يقوم أبوه"[1].

1-3- الجملة لا بكبرى ولا بصغرى: نحو قولك (أخوك مسافر) و(سافر أخوك) فهذه ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة لمجموع الجمل[2].

2- التراكيب الجملية بحسب نوع الإسناد

2-1- الجملة الاسمية: وهي"التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون"[3].

فالجملة الاسمية هي التي تبتدئ باسم مخبر عنه أو بما هو في حكم الاسم المخبر عنه، و يُعرب هذا الاسم مبتدأ، ويكون دائما مرفوعا بالابتداء.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص35.

[2]- السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص169.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص433.

والجملة الاسمية ثلاثة أنواع: جملة اسمية مبدوءة باسم صريح مخبر عنه مثل: العلم نور، جملة اسمية مبدوءة بمصدر مؤول مثل جمال الزهر يبهرني، جملة اسمية مبدوءة باسم وهو وصف رافع لما يُغني عن الخبر[1].

2-2- الجملة الفعلية: وهي"التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم"[2]، أي هي التي تبتدئ بفعل مهما كان نوعه.

2-3- الجملة المحتملة الوجهين: يقول أبو علي الفارسي (ت 377هـ): "وأمَّا الجملة الَّتي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأوَّل: أن تكون مركَّبة من فعل وفاعل، والثَّاني: أن تكون مركَّبة من مبتدأ وخبر، والثّالث: أن تكون شرطا أو جزاءً، والرَّابع: أن تكون ظرفا[3].

وسار الزّمخشري على خطى الفارسي وجعل القسمة رباعيَّة فيقول:" والجملة على أربعة أضرب : فعليَّة، واسميَّة، وشرطيَّة، وظرفيَّة.[4]

بمعنى الجملة التي يمكن أن تعد اسمية كما يمكن أن تعد فعلية، وفيها نوعان آخران هما الجملة الشرطية والجملة الظرفية، غير أن هاتين الأخيرتين يمكن أن تندرجا بوجه من الأوجه في الأولتين.

---

[4]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص575.

[2]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص433.

[3]– الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص92.

[4]– الزمخشري جار الله، المفصل في العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009، ط2، ص29.

الجملة الشرطية هي التي تتصدرها أداة شرط، والجملة الظرفية هي الجملة المصدرة بظرف أو بجار ومجرور مثل: أفي الدار أحد؟ أعندك كتب؟ فالجملة الظرفية تحتمل الاسمية والفعلية فإن قدّرنا الظرف والجار والمجرور متعلقين بفعل فالجملة فعلية، وإن قدّرناهما متعلقين باسم فالجملة اسمية[1].

3- التراكيب الجملية بحسب محلها الإعرابي

تنقسم الجملة بحسب الحكم محلها الإعرابي إلى قسمين هما: جمل ليس لها محل من الإعراب وجمل لها محل من الإعراب؛ والأصل في الإعراب أن يكون للمفرد لا للجملة، لأنّ المفرد تظهر في آخره الحركات أو ما يقوم مقامها[2].

3-1- الجمل التي لها محل من الإعراب: تعّرف بأنها: "التي تحل محل المفرد فتعرب بإعرابه فتكون في موضع الخبر أو المفعول به أو المضاف إليه أو الحال أو النعت وما إلى ذلك فيكون لها محل من الإعراب وذلك بحسب الموقع الذي وقعت فيه"[3]. وهي كالآتي:

أ- **الجملة الواقعة خبرا:** سواء أكانت خبرا لمبتدإ أم خبرا لناسخ[4]. فالأولى: مثل قولك: محمد أخوه ناجح، أو محمد نجح أخوه. فجملة "أخوه ناجح" اسمية وهي في محل رفع خبر المبتدأ "محمد". وجملة "نجح أخوه" فعلية وهي في محل رفع خبر المبتدأ "محمد".

---

[1]- إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص585.

[2]- إبراهيم قلاتي، المرجع نفسه، ص589.

[3]- السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص195.

[4]- إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص587.

والثانية مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الّذينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ استقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيهمُ المَلائكَةُ أَلَّاَ تَخَافُوا ولا تَحزَنُوا﴾ [فصلت، 29]. فجملة: "تَتَنَزَّلُ عَلَيهمُ المَلائكَةُ" في محل رفع خبر إنَّ أما اسمها فهو: "الّذينَ"[1].

ب– الجملة الواقعة حالا: سواء أكانت هذه الجملة مرتبطة بالواو فقط نحو: جاء البشير والشمس طالعة، أم كانت مرتبطة بالضمير فقط، مثل: جاء علي يده على رأسه، أم كانت مرتبطة بالضمير والواو معا كقولك: جاء علي ويده على رأسه[2].

وقد تكون جملة فعلية مثل: كتبتُ الدرسَ والشمسُ تُشرق، أو جملة اسمية مثل: كتبتُ الدرسَ والشمسُ مشرقة.

ج– الجملة الواقعة مفعولا للقول: مثل قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءاتانيَ الكِتَابَ﴾ [مريم، 30]. فجملة "إنّي عبد الله" المكونة من الناسخ واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به للفعل قال[3].

د– الجملة المضاف إليها اسم زمان أو مكان: تعرب في محل جر مضاف إليه[4]، نحو: "تكلمت يوم طُلب مني ذلك"، فجملة "طلب مني" في محل جر مضاف إليه.

---

[1]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص589.

[2]– إبراهيم قلاتي، المرجع نفسه، ص590.

[3]– إبراهيم قلاتي، المرجع نفسه، ص591

[4]– إبراهيم قلاتي، المرجع نفسه، ص591

هـ– جملة جواب الشرط الجازم: تقع بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابا لشرط جازم[1]، نحو: "من يخاف الله، فإنه يعينه" فالجملة "إنه يعينه" وقعت جواب الشرط بعد الفاء، ونحو: "كنت أسبح إذا البرد أصابني" فالجملة "البرد أصابني" وقعت جواب الشرط بعد إذا الفجائية.

و– جملة الصفة: هي التي تصف اسما مفردا نكرة، فتكون تابعةً له، لذلك يكون محلها بحسب ذلك الموصوف في إعرابه: نصباً ورفعاً وجرّا[2]، نحو: "أعجبني نصٌّ خطه واضح"؛ فجملة "خطه واضح" في محل رفعه صفة للنص.

ز– الجملة التابعة: هي الجملة التابعة لجملة لها محل إما بعطف النسق، أي العطف بالحروف كقولك: "علي جاء أبوه وذهب أخوه"، وإما أن تكون تابعة لها بتوكيد لفظي، وهو الذي يكون بتكرار اللفظ مثل: "علي جاء أبوه جاء أبوه"[3].

ك– جملة المستثنى: نحو: كتبوا جميعا الدرس إلا علي[4].

ل– جملة المبتدأ بعد همزة التسوية: نحو: سواء علي أفعلت أم لم تفعل[5].

م– جملة الفاعل و نائبه: وفيها اختلاف هل يكونان جملة أم لا[6].

3-2– الجمل التي ليس لها محل من الإعراب: وهي كالتالي:

---

[1]– السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص200.

[2]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص599.

[3]– إبراهيم قلاتي، المرجع نفسه، ص600.

[4]– السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص200.

[5]– السامرائي، المرجع نفسه، ص201.

[6]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص491.

أ– **الجملة الابتدائية أو الاستئنافية:** هي التي تقع في ابتداء الكلام وأول النطق، سواء أكانت اسمية أم فعلية[1]. مثل: جاء الرجل، الجو لطيف.

أما الجملة الاستئنافية فهي نوعان: جمل استئنافية مفتتح بها النطق مثل بعض الجمل التي تفتح بها بعض السور القرآنية، وجمل استئنافية منقطعة عمّا قبلها مثل: تركني الأصدقاء سامحهم الله، فجملة "سامحهم الله" استئنافية لا محل لها من الإعراب[2].

ب– **جملة صلة الموصول:** الموصول هو الاسم أو الحرف الذي لا يصل إلى مدلوله إلا بصلة توصله إلى هذا المبتغى، وهذه الصلة لا تكون إلاّ جملة تسمى صلة الموصول[3]، مثل: "جاء الذي أحترمه" فجملة "أحترمه" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ج– **الجملة المفسرة أو الجملة التفسيرية:** وهي: "الكاشفة الموضحة لحقيقة ما قبلها، سواء أكان ما قبلها مفردا أم مركّبا، وهي فضلة كقولك: هذا عسجد أي ذهب. فأي حرف تفسير، وذهب مفسر لعسجد، فكأنك قلت: هذا ذهب"[4]. فالجملة التفسيرية "أي ذهب" لا محل لها من الإعراب.

والجملة التفسيرية "قد تكون مقترنة بحرف تفسير، وقد تكون مجردة منه، وحروف التفسير هي: "أي" و"أن" التي قد تأتي تفسيرية مكان" أي" والفرق بينهما

---

[1]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص605.

[2]– إبراهيم قلاتي، المرجع نفسه، ص606.

[3]– السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص313.

[4]– السامرائي، المرجع نفسه، ص313.

هو أن "أي" تفسر المفردات و الجمل، في حين أنّ "أن" تفسر الجمل فقط، و ذلك وفق شروط معينة[1].

د– الجملة المعترضَة: هي الواقعة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، وتقع في مواضع منها: بين الفعل ومرفوعه، وبين الفعل ومفعوله، وبين المبتدأ والخبر، وبين الشرط وجوابه، وقد يقع الاعتراض بين جملتين مستقلتين[2]. مثل:

بين الفعل وفاعله: قال –رحمه الله– عليُ، قولا مأثورا.

بين الفعل ومفعوله: شاهدت –على ما أظن– الأستاذَ اليوم في الجامعة.

بين المبتدأ والخبر: الجامعةُ –تبدو لي– هادئة هذه الصبيحة.

هـ– الجملة الواقعة جوابا للقسم: سواء أذُكر فعل القسم أم لم يُذكر، كقولك: "أقسم بالله لأفعلنّ كذا وكذا". فأُقسم: فعل قسم، بالله: مقسم به، لأفعلنّ كذا وكذا: جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم، وحروف القسم هي: "باء القسم (بالله)، تاء القسم (تالله)[3].

و– جملة جواب الشرط غير الجازم: كما في الحديث الشريف: «إذا لم تستح فافعل ما شئت»[4].

---

[1]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، ص ص619–620.

[2]– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج3، ص ص446–453.

[3]– إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، ص637.

[4]– إبراهيم قلاتي، المرجع نفسه، ص639.

هـ– الجملة التابعة: ونقصد بها الجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب؛ أي هي الجملة التي تكون معطوفة على جملة أُخرى لا محل لها من الإعراب، فيكون لها نفس حكم الجملة الأولى[1].

ومثال ذلك: "الجو جميل والشمس حارة"؛ الجملة الأولى "الجو جميل" جملة اسمية لا محل لها من الإعراب لأنها جملة ابتدائية، والواو للعطف، والجملة الثانية "الشمس حارة" جملة اسمية معطوفة على سابقتها وبالتالي لا محل لها من الإعراب أيضا.

[1]– إبراهيم قلاتي ، قصة الإعراب، ص643.

الدرس العاشر

شبه الجمل

أولا– تعريف شبه الجملة

إنّ ما يشبه الجملة يُطلق على حرف الجر والاسم المجرور، وكذلك على ظرفي الزّمان والمكان، ويدخل تحت الظروف أسماء الشرط والاستفهام التي تدلّ على الظّرفيّة، وتعود تسمية شبه الجملة إلى أنّ الظّرف والجارّ والمجرور يتردّدان بين المفردات والجُمَل[1].

وتسميتها بشبه الجملة يرجع إلى أسباب منها: لأنها لا تؤدي معنى مستقلا في الكلام، وإنما تؤدي معنى فرعيا، فكأنها جملة ناقصة أو شبه جملة، ولأنها تنوب عن الجملة، وينتقل إليها ضمير متعلق بها[2].

أي تتكون من أكثر من كلمة، وفى نفس الوقت ليست كالجملة التي تعطي معنى كاملا، ولا يكتمل معناها إلا بتعلقها بمفهوم الجملة.

بالإضافة إلى أنها تنوب عن الجملة، فأنت حين تقول: زيد في البيت أو زيد عندك. فإن معنى كلامك هو: زيد استقر في البيت، وزيد استقر عندك. فالجار والمجرور والظرف ينوبان هنا عن الخبر الذي يتكون من الفعل وفاعله، أي إنهما

---

[1]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص75.

[2]– الراجحي عبده، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ط2، ص355.

شبيهان بالجملة في مثل هذا الموضع، كما أن الضمير المستتر في الفعل قد انتقل مضمرا في الظرف والجار والمجرور.

ثانيا– أوجه الشّبه بين شبه الجملة والجملة: يتشابهان فيما يلي[1]:

1– التّركيب: إذ تتألّف شبه الجملة –كما الجملة– من أكثر من كلمة عادةً، فالجار والمجرور كلمتان، والظّرف ويليه المضاف إليه، والمعلوم أنّ المضاف والمضاف إليه كالشّيء الواحد.

2– الدّلالة: فقد تدلّ شبه الجملة على مكان الفعل أو زمانه أو علّة وقوعه، وقد تدلّ كذلك على ما حُذِفَ من الأفعال، كقولهم: عرفتُ ما في يدكَ، فشبه الجملة هنا حلّ محلّ جملة صلة الموصول، وأغنى عن ذكر الفعل .

3– العمل: فقد كان القُدماء يُعمِلونَ شبه الجملة عملَ الفِعل، ولكن بشروط؛ فإذا قال بعضهم: ما عندكَ أحدٌ، فإنّ مذهب القدماء في إعراب كلمة "أحد" فاعِلٌ لشبه الجملة.

ثالثا– أنواع شبه الجملة: هي نوعان كما يلي:[2]

1– حرف جر+ اسم مجرور: وحروف الجر هي: من، عن، على، إلى، في، الباء، اللام، الكاف، والتي لابد أن يأتي بعدها اسم باعتبار أن الحرف لا يظهر معناه إلا إذا اتصل به اسم، **مثال:** في الحديقة، على الشاطئ، إلى الجزائر.

---

[1]– تكريتي رامي، الموجز في تعلّم فنّ الإعراب، دار الدقّاق، دمشق، 2014، ط1، ص68.

[2]– اللبدي محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص111.

2– ظرف+ مضاف إليه: ظرف زمان أو مكان ويأتي بعده مضاف إليه، حيث إن الظرف دوماً يأتي بعده مضاف إليه ليبين ما عليه من معنى، **مثال:** عند الطبيب، بعد الظهر، خلف المبنى.

رابعا– ترتيب أشباه الجمل[1]

إن ترتيب أشباه الجمل يوظف توظيفاً دلالياً؛ إذ لكل تركيب نحوي دلالاته التي جاء من أجلها. في قوله تعالى: ﴿يومَ يَفِرّ المرءُ منْ أَخِيهِ وأُمِّه وأبيه وصاحِبتِه﴾[عبس،34]، ورد الترتيب وفق تدرج أحوال النفس وما يصحبها من أحاسيس ومشاعر؛ فتتصاعد معه في وصف القرآن لأهوال يوم القيامة، وشغل كل امرئ بنفسه وفراره من أهله. فقد بدأ الفرار من الأخ ثم من الأبوين؛ والأبوان أقرب من الأخ، فالمكروب يفر من أخيه قبل أن يفر من أبيهِ، وعند ازدياد الكرب يفر من الأبوين ويبقى متمسكاً بالصاحبة والبنين، وعندما يتضاعف الكرب يفر من الصاحبة وبعد ذلك يفر من بنيه.

خامسا– إعراب شبه الجُملة

هناك اختلاف بين النحاة بين اعتبارها تأخذ موقعا إعرابيا كالخبر أو المفعولية وغيرها، وبين اعتبارها فقط متعلقة بمحذوف أو بمذكور هو الذي يأخذ الموقع الإعرابي، مثل: "زَيْدٌ في الدّار": زيد مبتدأ، وفي الدّار جارّ ومجرور متعلّقانِ بخبرٍ محذوف تقديره استقرَّ أو مُستقِرّ، فلا يُتصوّرُ أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا.

---

[1]– الفياض سليمان، النحو العصري، مركز الأهرام، مصر، 1995، ط1، ص196.

ولكنّ النّحاةَ لمّا أعربوهما خبراً فعَلى سبيل المجاز لا الحقيقة، فالظّرف أو الجار والمجرور خبر مجازاً، أمّا الخبر الفعليّ فهو الذي يستحقّ أن يُخبَرَ به عن المبتدإ وتكتملَ به فائدة الجملة[1].

ويأخذ حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات حكم الجمل؛ ففي نحو: "رأيت طائراً فوق الغصن، أو على الغصن" هما صفتان؛ لأنهما بعد نكرة محضة، أما في نحو: "رأيت الهلال بين السحاب، أو في الأفق" فهما حالان؛ لأنهما وقعا بعد معرفة محضة[2]. وقد يكون لشبه الجملة محل إعرابي أو ليس لها محل إعرابي وهذا بحسب موقعها في التركيب.

وقد تأخذ شبه الجملة موضع النصب، ومما يدل على ذلك ما يلي:

أ– نزع الخافض عند حذف حرف الجر الأصلي ينصب الاسم بعده، وذلك في نحو : "زهدت المال" و"وصلنا القرية" و"أمرتك الإحسان" و"لا تقعد قارعة الطريق"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا ﴾[الأعراف،155]، أي اختار موسى من قومه سبعين رجلاً؛ فحذف الجار وأوصل الفعل.

ب– أخذه حكم المفعول: وينتصب المفعول بعاملٍ مضمر لدلالة قرينة أو حالية أو لفظية، وقد يضمر عامل الظرف إذا دل دليل عليه، يقول (المبرد): "فإذا قلت "يوم الجمعة زيد في الدار" فـ "يوم الجمعة" غير زيد، وقد عمل فيه استقرار

[1]– فخر الدّين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حَلَب، سورية، 1989، ط5، ص271.

[2]– الفياض سليمان، النحو العصري، ص197.

زيد، وهذا هو الأشهر عند النحويين في جعلهم محل شبه الجملة النصب، فقد يكون الجار والمجرور المتعلق بالفعل مفعولاً به أو مفعولاً لأجله، بينما الظرف يصير مفعولاً فيه.

سادسا– تعلق شبه الجملة

التعلق عبارة عن ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه؛ لأنها تدل على معنى فرعي يتمم نقصان معنى الحدث، بالإضافة إلى دلالته على الحيز الذي يقع فيه الحدث (زمان، مكان)[1]. فالتّعلّق هو الارتباطُ المعنويّ لشبه الجملة بالحَدَث، وكأنّها جزء منه، به يظهر معناها ويكتمل، لأن شبه الجملة ترِدُ تكملةً للحدثِ الذي تُقيّدُه، فيتمّ معناها بهذا التّعلّق، أمّا الحدث فيعملُ في شبه الجملة التي تتعلّقُ به[2].

مثل: "سافر محمد يوم الجمعة من الجزائر إلى تونس بالطائرة ليحضر الملتقى". فجملة: "سافر محمد" دلت على معنى مستقل يمكن أن نقتصر عليه. لكن أشباه الجمل المتكونة من الظرف أو الجار والمجرور (يوم الجمعة، من الجزائر، إلى تونس، بالطائرة، ليحضر) كلها متعلقة بالفعل سافر، وهي تدل على معان فرعية مرتبطة بالفعل سافر؛ وتضيف إلى معناه معان جديدة هي زمان السفر ومكانه ومساره ووسيلته وهدفه.

---

[1]– الراجحي عبده، التطبيق النحوي، ص356.

[2]– فخر الدّين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص272.

إن الشيء الذي يتعلق به شبه الجملة هو الفعل، أو ما يشبه الفعل مما يحمل معنى الحدث، مثل: (المصدر: "أحب **السفر** في القطار ليلا"، اسم الفعل: "**أُفٍّ** من المنافقين"، اسم الفاعل: "زيد **مسافر** غدا بالطائرة"، اسم المفعول: "هذا الكتاب **منشور** في مصر"، الصفة المشبهة: "زيد **كريم** و**شجاع** في كل موقف"، اسم الزمان والمكان: "هذه الأرض كانت **الملعب** لأطفالنا"، اسم جامد مؤول بمشتق: "زيد **الأسد** في القتال" بتأويل جريء أو مقدام)[1].

ومعرفة تعليق شبه الجملة هو السبيل لفهم معنى الجملة؛ إذ اختلاف التعليق يؤدّي إلى اختلاف المعنى، والمقصود بالتعليق هو تحديد الارتباط بين شبه الجملة وبين ما قبلها أو ما بعدها سواء كان فعلًا أم مصدرًا أو اسم فاعلٍ أو غير ذلك، فلو قال قائلٌ: رأيتُ الذي مَرِضَ أمام المستشفى، فإنّ معنى الجملة يختلف باختلاف التعليق، فلو عُلِّقَ الظّرف –أمام– بالفعل رأيتُ لأصبح المعنى: مشاهدة المريض كانت أمام المستشفى، ولو عُلِّقَ بالفعل مرِضَ لكان المعنى: مشاهدة المريض أثناء دخول المرض إلى جسمه كانت أمام المستشفى[2].

وقد يتعلق شبه الجملة بمحذوف، وذلك في المواضع الآتية[3]:

أ– أن يكون مفهوما، نحو: "بحياتي هذا الوطن". "بحياتي" متعلق بفعل محذوف تقديره "أفدي".

---

[1]– الراجحي عبده، التطبيق النحوي، ص ص357–358.

[2]– تكريتي رامي، الموجز في تعلّم فنّ الإعراب، ص70.

[3]– الراجحي عبده، التطبيق النحوي، ص ص358–359.

ب– أن يدل عليه دليل، مثل: "أسافر اليوم إلى القاهرة، أما الشهر القادم فإلى الإسكندرية". "اليوم+ إلى القاهرة" متعلقان بالفعل "أسافر". أما "الشهر+ إلى الاسكندرية" فمتعلقان بفعل محذوف تقديره أسافر.

جـ– أن يقع خبرا، مثل: "زيد في البيت". "في البيت" متعلق بمحذوف في محل رفع خبر "المبتدأ زيد" تقديره كائن، أو خبر "إنّ" بتقدير إن زيدا كائن في البيت، أو في محل نصب خبر "كان" بتقدير كان زيد موجودا في البيت.

د– أن يقع صفة، مثل: "هذا رجل من مكة". "من مكة" متعلق بمحذوف صفة لـ"رجل" في محل رفع، التقدير: "هذا رجل مكيٌّ".

هـ– أن يقع حالا، مثل: "أحترم الرجل في إخلاصه". "في إخلاصه" متعلق بمحذوف حال من "الرجل" في محل نصب. التقدير: أحترم الرجل حالة كونه مخلصا.

و– أن يقع صلة: مثل: "الرجل الذي في البيت غريب". "في البيت" متعلق بمحذوف صلة لا محل له من الإعراب. التقدير: "الرجل الذي يوجد في البيت غريب".

ز– أن يكون الاستعمال قد جرى على حذفه، كأن تقول: (لمريض شرب دواء: بالشفاء= متعلق بفعل محذوف تقديره شربت، أو لضيف تناول طعاما: بالصحة= متعلق بفعل محذوف تقديره أكلت، أو لصديق تزوج: بالرِّفَاءِ والبنين= متعلق بفعل محذوف تقديره تزوجت، أو لشخص تقسم له: والله أو تالله= جار ومجرور وشبه الجملة متعلق بفعل محذوف تقديره أقسم).وحرف الجر إن كان

يدل على معنى، فإن هذا المعنى لا يتصور تصورا صحيحا إلا بارتباطه مع حدث من الأحداث، ومن ثَمَّ ظهرت فكرة التعلق.

وحرف الجر ثلاثة أقسام: (حرف أصلي يضيف إلى ركني الجملة معنى فرعيا، ولا بد أن يكون متعلقا، وحرف شبيه بالزائد يضيف معنى لكنه لا يتعلق، وحرف زائد لا يضيف معنى فرعيا، وليس معنى زيادته أنه خالٍ من المعنى أو أن وجوده في الكلام مثل عدمه، وإنما يفيد التوكيد وتقوية الربط بين أجزاء الجملة) [1].

وتتعدد الأنماط التركيبية لشبه الجملة؛ فقد يكون له أكثر من متعلقٍ، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[البقرة،60]، فشبه الجملة الجار والمجرور "في الأرض" يحتمل أن يتعلق بالحدث "تعثوا" وهذا هو الظاهر ويحتمل تعلقه بـ "مفسدين" مع استقامة المعنى.

[1]– الراجحي عبده، التطبيق النحوي، ص ص360–361.

الدرس الحادي عشر

الرؤية التركيبية في التراث

انطلاقا من شهادة نعوم تشومسكي من أن التراث اللغوي العربي ومن ضمنه النحو كنز عظيم –لا يمكن أن يموت– وأنه لو التفت إليه الغرب مبكرا لكانت اللسانيات في مرحلة متقدمة عن الزمن التي هي فيه[1]، كان حريا بنا أن نفرد محاضرة خاصة بالرؤية التركيبية في التراث العربي.

بالرغم من أنّ الجملة لا نجد لها تعريفا واضحا في القديم بالمصطلح الذي هي عليه الآن، إلاّ أننا عندما نبحث في كتب القدماء من النحويين نستشفُّ مفهوما لها بألفاظ بسيطة معبرة عنها، ولكن لها معاني مختلفة التوجه.

أولا– الرؤية التراثية للمفهوم الدلالي للجملة

لقد استخدم سيبويه (ت180هـ) المفهوم الدلالي في عدة مواضيع: يقول«هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن ومحال مستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب وأما المستقيم الحسن فقولك: آتيتك أمس وسآتيك غدا... »[2]

---

[1]– مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص56.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص25.

نلاحظ هنا أنّ (سيبويه) عرّف الجملة بمصطلح الكلام ثم قسّمه إلى عدة أقسام كل قسم له معنى خاص، ولكنها بصفة عامة تتعلق بمدى إمكانية إفادة الكلام، وفي الإطار نفسه نجده يتعمق في تعريفه للكلام حتى جعل منه مرادفا للجملة، ومع أنه لم يستعمل ألفاظا صريحة للتعبير عن ذلك؛ إلاّ أننا نستلمح مما سنعرضه من قول له: توضيحا لحدود الجملة؛ أي هي الكلام الذي ينتهي بالسكوت،حيث قال: «ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبدُ الله حسن السكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسُن واستُغنى في قولك: هذا عبد الله»[1]

إذ ضرب مثال: "هذا عبد الله" كجملة مستقيمة لنا أن نتوقف عندها. كما يستوقفنا تعريف آخر للجملة عند سيبويه الذي ألبسها لباسا نحويا، فقال: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبدُ الله أخوك: وهذا أخوك"[2]

إذن من خلال تعريفات سيبويه للكلام نجده يقصد به الجملة في أغلب معانيها، لكنه تارة يعرفها من منظور دلالي معنوي، وتارة أُخرى يعرفها من منظور تركيبي نحوي، وأيا كانت هذه التعريفات فهي حين تكون مجتمعة تعني "الجملة" في أشكالها المختلفة.

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج2، ص88.

[2]– سيبويه، المرجع نفسه، ج1، ص23 .

ويقول (ابن جني، ت392هـ) «إن الكلام جنس للجمل التوأم مفردها ومثناها ومجموعها كما أن القيام جنس للمقومات مفردها ومثناها ومجموعها. فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام»[1].

وقال أيضا: «إن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل»[2].

ويقول في موضع آخر: «أما الكلام فهو لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه؛ وهو الذي يسميه النحويون الجمل: زيد أخوك –قام محمد– فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت ثمرة معناه فهو كلام»[3].

ويضع الجملة مرادفا للكلام؛ إذ أكد مساويا بين الكلام والجملة بأن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، فقد أعطى تعريفا للكلام، ليختصره في الأخير بتسميته "الجمل" كما يسميها أهل النحو على حد تعبيره، معتبرا أو مشترطا في الجملة لكي تكون جملة عنصري الاستقلالية والإفادة، ومن دونهما لا يُعتبر الكلام كذلك.

وإذا كان (ابن جني) قد عرّف الجملة بمصطلح "الكلام" ، فإنّ (ابن السرّاج، ت316) وإن كان قد عاش قبله، إلا أنه قد أتى على ذكر الجمل بمصطلحها وبيّن أنواعها فقال: "والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص27.

[2]– ابن جني، المرجع نفسه، ج1، ص 32.

[3]– ابن جني، المرجع نفسه، ج1، ص17.

وخبر"[1]. إذن أنواع الجمل المفيدة عنده هي إما جمل فعلية أو جمل اسمية، وهذين النوعين من الجمل كانا ولا يزالان هما شكلا كلام العرب.

وأما (ابن يعيش، ت643هـ) فقد اعتبر: «أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها».[2]

أما (ابن هشام، ت761هـ) فقد اعتبر: «الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل معنى يحس السكوت عليه»[3].

لقد حاولت (أولزكه موزول) أن تتبين هي مفهوم الجملة عند (سيبويه) فانتهت إلى أن الجملة عنده جزء من الكلام مستغن بنفسه، وأن الجملة تنتهي بالسكوت أو انقطاع الكلام. ولكن (موزول) ترى أن هاتين السمتين: الاستغناء والسكوت لا تكفيان لتعريف الجملة عنده لسببين هما:

أولهما: أنه يسمى جملة الشرط في الجملة الشرطية كلاما ويقول مع ذلك أن الجواب لا غنى للشرط عنه. والكلام هنا عنه. والكلام هنا ليس جملة مستغنية بنفسها عما كان في يا عبد الله وهذا عبد الله.

---

[1]– ابن السراج أبو بكر محمد بن سيهل، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ط3، ص 64.

[2]– ابن يعيش، شرح مفصل، ص21.

[3]– ابن هاشم، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص490.

والثاني: أنه قال في أيها الرجل لا يجوز أن ينقطع الكلام عند أيها والآن الكلام في هذا المثال عبارة لا جملة في رأي (موزول).

فلا بد أن نفترض أنه ليست الجملة وحدها هي التي تنتهي بالسكوت، وإنما الأجزاء الصغيرة أيضا. ثم نقول: "إن جزء الكلام الذي يعقبه السكوت يتفق تقريبا مع المفهوم اللغوي للكلام عند علماء اللغة المحدثين"[1]

ومن خلال المفاهيم السابقة نجد النحاة اعتبروا أن الكلام هو الدال على الإفادة وبالتالي فإن كل لفظ دل على معناه وحسن السكوت عليه اعتبر كلام، وكما نجد مفهوم (ابن جني) أن كل لفظ مستغني عن غيره يسمى جملا؛ وهذا معناه أن الكلام هو نفسه الجملة وهو جنس لها ولا يوجد أي فروق بينهما، وقد جرى على هذا النحو (سيبويه) و(ابن يعيش) لكن (موزول) تنتقد بشدة هذه الأقوال. وخاصة قول (سيبويه) حيث اعتبرت أن الكلام ليس نفسه الجملة، وذلك من خلال أدلة جملة الشرط وعبارة أيها.

ثانيا– الرؤية التراثية للمفهوم التركيبي للجملة

تحدث النحاة القدامى أيضا عن الجانب التركيبي للجملة من خلال إثارة قضية الإسناد.

حيث يقول (سيبويه): «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدلا من ذلك الاسم المبتدأ أو المبني أو

[1]– نحلة محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، ص ص18–19.

المبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل قولك يذهب زيد، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول من الآخر في الابتداء»[1].

ويقول: (ابن جني) في أثناء حديثه عن الجملة «وهي على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل»[2].

ويعطي (الزمخشري، ت538هـ) تعريفا للكلام، انطلاقا من المفهوم التركيبي، وهذا ما سيوضحه قوله: «الكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأُخرى وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد، وانطلق بكر، وتُسمى الجملة»[3].

لقد قسّم (الزمخشري) هو الآخر الكلام إلى قسمين هما: ما تركّب من اسمين أو من فعل واسم، وهذا التعريف نجده أقرب للمعنى التركيبي النحوي من الدلالي.

أما (ابن يعيش) فيقول: «اعلم أنه قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي تخلو منها وما عداها فضلة، يستقل الكلام دونها، ثم قدم الكلام عن الفاعل لأنه الأصل في الاستخدام الرفع وما عداه محمول عليه»[4].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص 23.

[2]– ابن جني، الخصائص، ص ص110–111.

[3]– الزمخشري، المفصل في العربية، ص6.

[4]– ابن يعيش، شرح مفصل، ج1، ص 74.

أما (ابن هشام) فيقول: «الجملة عبارة الفعل وفاعله ك: قام زيد والمبتدأ أو خبره ك: زيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص أقائم الزيدان»[1].

من خلال المفاهيم السابقة نجد أن الجملة تتركب من مسند ومسند إليه وتكون مركبة عل ضربين إما اسمية أو فعلية من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل وما عداها فهي فضلة يمكن الاستغناء عنها.

ولكن لا يمكن أن يحمل هذا الكلام على أن كل فضلة يمكن الاستغناء عنها انطلاقا من أنها لا تضيف شيئا للمعنى لأن كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى وإنما ينبغي أن يحمل هذا الكلام على أن المقصود بالعمد العناصر الأساسية التي لا يمكن أن تنعقد الجملة بدونها والحد الأدنى من العناصر التي تتألف منها الجملة والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

نستخلص من خلال النظرة التراثية للتركيب أن علمائنا الأولين قد تفرقوا بين من يعرِّف الجملة من منظور دلالي يخص المعنى، وبين من يعرفها من منظور نحوي تركيبي تتعلق بركني الجملة والعلاقة الإسنادية بينهما. كما نجد بعضهم يجعلها هي نفسها الكلام، وبعضهم الآخر يجعلها جزءا منه فقط أو في معناه.

[1]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص490.

الدرس الثاني عشر

الدرس اللساني الحديث وعلم التراكيب

لقد قطعت الدراسات اللسانية الحديثة مسارا طويلا وحافلا بتطورات واسعة مست مجال التركيب والدلالة وتعدتها إلى التداول باحثة عن الملابسات التي لها تعلق بالملفوظ من أجل تحقيق فهم جيد له، وإدراك لكيفية اشتغال وحداته ومختلف التعالقات التي تحكمها، بدءا بإسهامات المدرسة البنيوية ومرورا بالمدرسة الوظيفية والمدرسة التوليدية التحويلية، واستطاعت في خضم كل تلك التطورات أن تحقق تراكما معرفيا استفاد من اختلاف الأطر المرجعية المنطلق منها في دراسة وتحليل الظاهرة اللغوية، وأضافت لتركيب الجملة العربية عناصر جديدة في التحليل لم تكن معروفة من قبل في الدرس القديم.

أولا– المفاهيم اللسانية الحديثة للجملة

لقد تعددت مناهج تعليل الجملة، باعتبارها بنية الدرس اللغوي والنواة الأساسية للغة، وتنوعت تعريفات الجملة عند المحدثين بتنوع مشاربهم المعرفية وتأثرهم باللسانيات الحديثة، فمنهم من يرى بأنها أصغر صورة لفظية ومنهم من يُطبق عليها قواعد التوليد والتحويل ومنهم من يرى بأن لها دورا وظيفيا هاما. ولكن وإن اختلفت نظرتهم إلا أنها في النهاية تظل قطعة كلام يحسن السكوت عندها.

1- المفهوم البنوي للجملة

إذا انتقلنا إلى دي سوسير مؤسس علم اللغة الحديث وجدناه لا يقدم تعريفا محددا للجملة، وإنما يشير إلى أن الجملة هي النمط الرئيسي من أنماط التضام والتضام عنده يتألف من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب بل في مجموعة الكلمات أيضا، وهي الوحدات المركبة من أي نوع كانت (الكلمات المركبة، المشتقات، أجزاء الجملة، الجملة كلها) وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي، وقد أدى هذا إلى أن تهتم البنائية الأوروبية المرتبطة بدي سوسير وبخاصة مدرسة جنيف ببحث ما هو سبب التضام بدل من أن تهتم ببحث الجملة[1].

ولقد لاقت آراء (سوسير)، في النصف الأول من القرن العشرين نجاحا عظيما بين عدد كبير من الدارسين، وكانت بمثابة القواعد التي استندت عليها دراساتهم، فالتَّركيب عنده: تأليف وحدتين أو عدة وحدات متتابعة في السِّلسلة الكلاميَّة[2]. ويجب أن يجمع التَّركيب بين عنصرين لغويين داليَّن على معنى وفق قسمين من العلاقات: العلاقات الاستبداليَّة والعلاقات التَّركيبيَّة.

وقد ماز (ديسوسير) بين المقدرة اللغويّة (الكلام)، والمادّة اللغويّة (اللغة)، فاللغة هي التراكيب التي يستعمل فيها المتكلّم قوانين اللغة للتعبير عن فكرة الشخص. أمّا الكلام؛ فهو الآليّة النفسيّة الفيزيولوجيّة التي تسمح له بإخراج هذه

---

[1]– نحلة محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص13.

[2]– دي سوسير فرديناد، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي، الدار العربية للتعريب، طرابلس، ليبيا، 1985، ص105.

التراكيب. والميزة الأخرى هي؛ إنَّ اللغة ظاهرة اجتماعيّة بمعزل عن إرادة المتكلّم. أمّا الكلام فهو عمل فرديّ يمُارس فيه المتكلّمُ قدرتهُ التعبيريّة للاتصال بالآخرين[1].

أمَّا الشَّكلانيون فيهملون المعنى في دراستهم ويهتمون بالشَّكل دون غيره باعتباره الأهمّ في التَّركيب، فقد تمسك (بلومفليد، Bloomfield) بفكرة الاستقلال في تعريف الجملة وأسقط فكرة التمام لاتصالها بالمعنى، وكان ذلك محاولة حقيقية للتحرر من معيار المعنى في تعريف الجملة يقول: «الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه»[2].

يركز البنيويون هنا على أن الجملة تتم عن طريق البناء أي إنها تكون شكليا ولا حاجة للمعنى لها حتى تقبل، وقد برهن على هذه الفكرة (تشومسكي) حيث أقر بوجود جملة مقبولة نحويا ولكنها مرفوضة دلاليا كجملة: "الأفكار الخضراء المجردة من اللون تنام خانقة".

2- المفهوم التوليدي للجملة

يتناول (ميشال زكريا) أهمية الجملة من زاوية تشومسكية فيقول: «تتخذ قاعدة إعادة كتابة الجملة أهمية بالغة في القواعد التوليدية التحويلية من حيث القاعدة الأساسية التي تنطلق منها بقية القواعد في البنية العميقة. فالجملة، من هذه الزاوية، هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد»[3].

---

[1]– دي سوسير فرديناد، دروس في الألسنية العامة، ص ص106–107.

[2]– نحلة محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة، ص11.

[3]– ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص23.

ورأى أن الجملة هي وحدة كلامية مستقلة يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدّها، وأنه لا فرق بين الجملتين: "الرجل أكل التفاحة"، "أكل الرجل التفاحة"، لأنهما تحتويان على العناصر ذاتها وعلى العلاقات نفسها القائمة بين هذه العناصر، لذلك فالعلاقة بينهما علاقة تحويلية فقط[1]. ويلحظ أنه جعل العلاقة التي تجمع بين جملة فعلية وجملة اسمية علاقة تحويلية ببساطة، دون الرجوع إلى تفاصيل حالة ركني الإسناد في الجملة بين المخبر به والمخبر عنه مثلا، أو الابتداء بالفعل وتأخير الفاعل لأسباب تركيبية، أو تقديم للمفعول بين الوجوب والجواز...الخ.

3- المفهوم الوظيفي للجملة

ينظر (أحمد المتوكل) منظورا وظيفيا للجملة، ويقسمها إلى ثلاثة أنواع: الجملة الفعلية والجملة الرابطية والجملة الاسمية، لكن حسب مقولة المحمول التركيبية، فهي جملة ذات محمول فعلي أو جملة ذات محمول غير فعلي[2].

والبنية التركيبية هي التي ترتبط فيها الوحدات وظيفيا داخل منظومة الجملة، حيث إن الوظائف التركيبية هي العلاقات التي تربط الوحدات بعضها ببعض داخل البنية، في حين أن الارتباطات داخل البنية المركبة تمثل التتابع الخطي للوحدات[3]. إذن فالوظيفة التركيبية تعني العلاقات الناشئة بين العناصر التي تتألف منها الجملة.

---

[1]– ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ص24–25.

[2]– المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الأمان، الرباط، 2003، ط1، ص78.

[3]– المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 80.

4- المفهوم الدلالي للجملة

يعرف (جسبرسن) الجملة بأنها قول بشري تام ومستقل، والمراد بالتام والاستقلال عنده أن تقوم الجملة برأسها أو تكون قادرة على ذلك. أما (هرينجر) فقد أشار إلى التعريفات المؤسسة على التفسير الثنائي إلى موضوع أو مسند إليه ومحمول أو مسند لابد أن نستبعد الجمل المكونة من كلمة واحدة مثل: النار! وأن تنظر إليها على أن فيها حذفا ولكننا لا نستطيع أن نقرأ أي حذف فيها لأننا لا نعرف على وجه التحديد ما حذف منها[1]. يرى (هرينجر) هنا أن الجمل يجب أن تتكون من العناصر الإسنادية الأساسية فبها يتم معنى الجملة.

5- المفهوم التركيبي الدلالي للجملة

يفرق (هرينجر) بين الجملة بوصفها حدثا واقعا تنتمي إلى الكلام الفردي، وبوصفها نمطا يمكن أن يستخدم بنفس التركيب في سياق آخر من متكلم الآخر[2]، فالجملة هي موضوع مجرد وما يمكن ملاحظته هو الكلام، أي إن الجمل لا يمكن أن نستدل عليها إلا من خلال الحدث الكلامي.

ورأى (عبد الرحمان أيوب) أن علماء اللغة المحدثين قد فرقوا بين الجملة باعتبارها أمرا واقعيا، وبينها باعتبارها نموذجا يصاغ على قياس منه عدد من الجمل الواقعية، مثل عبارة: المبتدأ والخبر جملة اسمية، يصاغ منها واقعيا نموذج: محمد قائم. فالكلام يمثل التحقق الفعلي للغة من خلال وحدات دنيا تمثلها

---

[1]– نحلة محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ص13–15.

[2]– نحلة محمود أحمد، المرجع نفسه، ص15.

الجمل، وإذا أردنا أن نصل إلى معرفة النظام اللغوي الكامن في ذهن أصحاب اللغة؛ فإنه ينبغي أن ندرس الحدث الكلامي الذي يتحقق من خلاله ذلك النظام، والوحدات الدنيا التي تمثلها الجمل تتحقق من خلال ذلك الحدث، ولذلك ينبغي أن نفرق بين اللغة بوصفها نظاما والكلام بوصفه أداء فعليا يعبر عن ذلك النظام[1].

وفي هذا الصدد يرى (عبد اللطيف حماسة) أن هناك فرقا بين النظام النحوي والحدث اللغوي حيث يقول: «أن أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الإسناد وما سواهما قد تكون ضرورة وقد يستغني عنها ولكنها تبنى جملة في الأساس من حيث هي، فإذا كان الكلام مفيدا فإن العنصرين الأساسيين لابد أن يكونا لفظا وتقديرا، وأما الحدث اللغوي وهو المجال الذي ينطق منه النظام النحوي فإنه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد»[2]. يقصد أن طرفي الإسناد لا يكونا إلا في الجملة أما الفضلات فهي من شأن الحدث اللغوي أي إن الكلام هو الذي يحدد معناها.

وهذا (مهدي المخزومي) يُعرِّف الجملة بقوله: «هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يُبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع، والجملة التامة التي تُعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، هي:

---

[1]– عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص125.

[2]– محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص ص46–47.

المسند إليه، أو المتحدث عنه أو المبني عليه، والمسند الذي يُبنى على المسند إليه»[1].

كما نجد في التوجه نفسه (إبراهيم أنيس) يقول: «إنّ الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: "من كان معك وقت الجريمة؟" فأجاب: "زيد" فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة»[2].

يقصد من كلامه هذا أن الجملة جزء من الكلام، وتبدأ من كلمة واحدة مفيدة وتُؤدي معنى واضحا، وتمتد إلى أكثر من كلمة.

ويرى (خليل أحمد عمايرة) أن الجملة هي ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيد المعنى يحسن السكوت عليه. وتفيد "ما" الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسميه الجملة المنتجة أو التوليدية.[3] وهذا نفس القول الذي أقره إبراهيم أنيس من أنه أقصر صورة في الجملة تستطيع أن تحدد المعنى وليس شرط طرفي الإسناد.

---

[1]– المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31 .

[2]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ص276–277 .

[3]– عمايرة خليل أحمد، نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، 1984، ط1، ص77.

ويرى (عبد الحميد دباش) أن الجملة عبارة عن بنيتين متداخلتين تركيبية وإخبارية أو دلالية لا ينبغي الخلط بينهما، بل معاملة كل من هذين الحدثين في بنيته الخاصة[1].

فالجملة عبارة عن تداخل بنيتين، البنية الأولى هي الملفوظ وهي بنية شكلية من مجموع الوحدات اللغوية التي ينضم بعضها إلى بعض وتترابط وفق نظام معين، أما البنية الثانية فهي الرسالة التي تصاغ في قالب الملفوظ، وهي وبنية دلالية إخبارية تتمثل في المعنى الذي تفيده هذه الجملة. غير أن البنيتين لا تتطابقان، وهذا هو جوهر الفرق بين التراكيب وعلم الدلالة.

ثانيا– التمثيل البياني للتركيب

إن الشكل الخطي للخطاب المكتوب أو المنطوق تتسلسل عناصره في شكل أفقي، وهو لا يساعد على كشف كل المعلومات التركيبية للجملة، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى التمثيل البياني لها بتقديمها في صورة مخطط تجريدي يبرز مختلف العناصر المشكلة لها وطبيعة هذه العناصر والأقسام التي تنتمي إليها، ويهدف إلى توضيح البنية المجردة للملفوظ والوظائف التركيبية لعناصره والعلاقات التي تترابط وفقها.

[1]– دباش عبد الحميد، بين قدرة الفعل وتعديته، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، مج4، ع6، جوان 2004، ص202.

وقد استعملت أشكال بيانية لتمثيلها، أهمها طريقة الأحواض وطريقة العوارض وطريقة العلب وطريقة المشجر، وتعتبر طريقة المشجر هي المفصلة للجملة والميسرة أكثر من الطرائق الأخرى"[1].

فالمشجر الذي اقترحه (تشومسكي) (المخطط ذو الفروع) قد لاقى قبولا وبخاصة لدى التحويليين، فهو أكثر دقة في التعبير وأقوى دلالة من غيره، وأفضل وسيلة تمثل بها تجزئة الجملة إلى مؤلفات مباشرة.

ثالثا– استقلال التركيب عن الدلالة

السؤال المطروح هنا؟ هل الترتيب الخطي يوافق البنى السطحية فقط دون غيرها؟ هل الدلالة تمثل البنية العميقة دون السطحية؟

يورد (دي سوسير) أن التركيب الدلالي يقر بأن ليس هناك مكون دلالي ولا بنية تركيبية إن البنية التحتية الوحيدة هي التمثيل الدلالي، والقواعد التحويلية تحول التمثيل الدلالي إلى بنية سطحية. أما (تشومسكي) فيدافع عن أطروحة استقلال التركيب التي تصل العناصر التركيبية وفقها في استقلال عن عناصر مكونات النحو الأخرى، هذه المكونات لا تلعب إلا أدوارا تأويلية[2].

لكننا من خلال دراستنا للتركيبية نجدها تحدد القيمة الدلالية للجملة ومعناه أن معنى الجملة هو محصلة بنيتها التركيبية يقول مصطفى حميدة: تستمد بعض

---

[1]– دباش عبد الحميد، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، ع02، 2003، ص06.

[2]– الفاسي الفهري عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص72.

الوظائف النحوية تحققها من الجانب الدلالي[1] فالمعنى لا يعرف إلا من خلال البنية التركيبية.

تختلف التركيبية عن الدلالة في حين أن التركيبية تمثل وظائف الوحدات اللغوية الموجودة شكلا في الملفوظ بينما الدلالة لا يمكن أن تكون موجودة على الظاهر بل هي خفية ومستترة وظاهرة في نفس الوقت. فمثلا عندما نقول "اقطع الحبل" تعني التركيبة بإعطاء وظيفة للفعل "اقطع" والمركب الاسمي "الحبل" ولا تعني بالعناصر غير الظاهرة، أما البنية الدلالية فتقوم على الوحدات الظاهرة والخفية كالضمير الدال على شخص المخاطب في هذا المثال ومنه أن علم التراكيب لا يبحث في العناصر الخفية وإنما يبحث في العناصر الظاهرة في بنية الجملة[2].

وهذا ما يقوله (عبد الحميد دباش) فالوظيفة التركيبية تكون لوحدات بارزة موجودة شكلا لا تقديرا؛ هذا يعني أن التقدير يهدف إلى إيجاد العناصر الخفية للبنية الدلالية للجملة، هذه البنية المتمثلة بكافة العناصر المشاركة في المعنى بارزة كانت أم مستترة في حين إن المؤلفات التركيبية تنتمي إلى المستوى الشكلي الظاهري للجملة حيث يتواجد تواجدا صريحا ومن هنا يصبح الحذف والاستتار والتقدير مسالك دلالية تستعمل للوصول إلى عناصر البنية الدلالية للجملة[3].

---

[1]– حميدة مصطفى، نظام الربط والارتباط، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، 1997، ط1، ص 57.

[2]– محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص 113.

[3]– عبد الحميد دباش، بين قدرة الفعل وتعديته، ص202.

التركيبية أو علم التراكيب (syntaxe) هو أحد فروع اللسانيات يتخذ من الجملة موضوعا له والجملة "وحدة تركيبية إبلاغية في آن واحد، أي إن الجملة لها شكل لغوي يمثل الملفوظ الذي يتألف من مجموع العناصر المترابطة داخلها ولها محتوى دلالي وإخباري يمثل الرسالة التي تنظم الخبر المنتقل من المتكلم إلى المخاطب"[1].

ومنه نجد أن التركيبية تهتم بالعلاقات الموجودة بين الوحدات الظاهرة في الملفوظ وهو جوهر الفرق بين التركيبية والدلالة. لكن من المؤكد أن البنية التركيبية هي التي تحدد معنى الجملة وأن الشكل التركيبي هو القالب الذي يصاغ فيه المعنى أي لمعرفة المعنى لابد من معرفة الشكل الذي يصيغه قبلا.

[1]– عبد الحميد دباش، بين قدرة الفعل وتعديته، ص203.

الدرس الثالث عشر

التركيب من منظور بنوي

أولا: تعريف البنوية

1- البنوية لغة: تشتق البنيوية من لفظ البنيِ، والبنيُ: نقيض الهدم، بنى البناء البناء بيتا والجمع، أبنيّة، وبنيات، (جمع الجمع) والبنية والبنية: ما بنيته، وهو البُني والبِنى)[1].

2- البنوية اصطلاحا: هي الدراسات اللّسانية البنيوية التي قدمها مبادئها (دي سوسير) ما بين سنتي 1906 و1911، إذ كان هو أول من دعا إلى دراسة اللّغة في ذاتها دراسة وصفية تبحث في نظامها وقوانينها، بوضعها كما هي في فترة زمنية معينة والنظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية، دونما الاهتمام بجوانبها التاريخية التطورية الزّمانية، واعتبر الرموز الصوتية عديمة المعنى في ذاتها.

"فالفكر البنيوي يرى أن اللّغة بنية منظمة متكاملة فيعنى بتصنيف الكلمات وصلاتها الاشتقاقيّة وصورها الإضافية مع إبراز الطابع العضوي لأنماط اللّغة،

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ج4، باب الياء، ص365.

وما يترتب على ذلك من فكرة المعاقبة في الموقع ثم الربط بين الصورة في النظام"[1].

ثانيا– خواص التركيب في اللسانيات البنوية

تتسم البنوية بخاصية الكلية، فاللغة نظام يعمل ككل متكامل وليس كوحدات متفارقة[2]، وتتصف بالشمولية والتماسك الداخلي للكل الموحد. ومن هنا تبدو أنها مجموعة تصوّرات من القوانين تقابل خصائص العناصر، ويبقى أن تقتني بلعبة التحولات نفسها دون أن تتعدى حدودها أو تستعين بعناصر خارجية[3].

فاللّسان بناء تراثي من الوحدات الصوتيّة والحرفيّة والتركيبيّة والدلاليّة والمعجميّة، ويتم تحديد كل مستوى بالنظر إلى تشابه الوحدات المكونة له كليا أو جزئيا سواء من حيث طبيعتها الصورية، أم من حيث اشتغالها أم نوعية العلاقات التي تربط بينها.[4]

وتتشكل البنية اللغوية من بنيتين؛ بنية عميقة، وهي التركيب الباطني المجرد الموجودة في ذهن المتكلم وجودا فطريا، وهي أول مرحلة من عملية الإنتاج الدلالي للجملة، وبنية سطحيّة تتمثل في التركيب التسلسلي السطحي للوحدات

---

[1]– البهنساوي حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، دار المناهل للطباعة، مصر، 1994 ، ط1، ص27.

[2]– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ط2، ص131.

[3]– أحمد مومن، المرجع نفسه، ص132.

[4]– غلفان مصطفى، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2013، ص103.

الكلامية المادية أو المكتوبة، إنه التفسير الصوتي للجملة[1]. لذا فإن البنية عبارة عن تركيب دلالي صورّي موجود في ذهن المتكلم، يظهر في جانب مادي ملموس صوتي مترابط الوحدات الكلامية.

تنظر البنوية إلى تركيب الجملة باعتبارها مجموعة متناسقة من الأبنية الفرعية داخل بنية واحدة وقد اجتهد الباحثون في تجريد القواعد التركيبية لضبط المكونات المباشرة لبنية الجملة العربية ووصف المركبات الاسمية والفعلية والحرفية وتوزيعها ومن هذه القواعد:

- بنية الجملة قابلة للتفكيك والتحليل إلى أجزاء.
- كل ركن من أركان الجملة يؤدي وظيفة تساهم في دلالة البنية.
- ترتبط مكونات البنية ببعضها بعلاقات تخدم وحدة تلك البنية.

ثالثاً– دراسة التركيب من المنظور البنوي

1– إجراءات التحليل البنيوي: يبدأ التحليل البنوي للتركيب بإجراءات تركيبية تهتم بدراسة الأجزاء من أصغر وحدة إلى أعلاها، أي من الصوت إلى الجملة[2]، ثم إجراءات تحليلية للكشف عن شبكة العلاقات التي تربط بين عناصر البنية بحسب مستوى التحليل: صواتة، صرافة، تركيب[3]. ودراسة الجملة بنويا تقوم على تحليل مكوناتها انطلاقا من مباني النظام الصرفي، حيث يتم التمييز بين الفونيمات من خلال المقابلة بين عناصرها المتماثلة وغير المتماثلة في

[1]– العلوي شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ط1، ص ص52–53.

[2]– مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص21.

[3]– مصطفى غلفان، المرجع نفسه، ص22.

المورفيمات التي تنتظمها، مكونة العنصر الرئيسي في تمييز المعاني الدلالية بحيث يرتبط كل صوت بمعنى[1]. ثم مراعاة مبادئ التحليل البنوي الآتية:

أ– وصف اللّسان البشري وتحديد القوانين المشتركة، وخصائصه العامة من خلال دراسة اللّغات الخاصة[2]، وتشمل هذه القوانين المشتركة الجوانب الصوتية والنحوية والدلالية والمعجمية وغيرها.

ب– الاعتماد على المنهج الاستقرائي من أجل فحص أكبر عدد ممكن من اللّغات إذ يجمع اللّغويون مادتها ثم يعتمدونها في وصف أنظمتها وتصنيف وحداتها واستنباط قوانينها[3].

ج– اكتشاف الآلية التي تعمل بها اللّغات وذلك بتصنيف وحداتها وإدراجها بعد تقطيعها إلى أصغر الأجزاء التي تدل على معنى في جملة، وهي المونيمات، مثل لفظ مدرّسون تقطع (مدرس+ ون) فتصنف ضمن مجموعات وأقسام يتم في كل منها بحث كيفية ترتيب وحداتها.

د– رفض الاعتماد على الموقف المعياري باعتباره يستند إلى موقف تعسّفي يقحم درس اللّغة فيما ليس منها ويحاكمها إليه.

---

[1]– شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص30

[2]– الطيب دبه، مبادئ في اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص43.

[3]– الطيب دبه، المرجع نفسه، ص43.

هـ– لا يدرس البنيويون اللّغة إلا لذاتها ومن أجل ذاتها، أي إنهم لا يتخذون اللّغة وسيلة لأغراض غير لغوية كما هو الشأن في الدرس التاريخي الفيلولوجي[1]، لأن هدف البنيويين هو دراسة بنية اللّغة مغلقة ومنعزلة عن كل ما يحيط بها خارجيا، دون اهتمام بالوقائع الخارجية لها كالمقام الذي قيلت فيه ولمن قيلت، عكس الدّرس التاريخي الذي يدرس اللّغة لأغراض غير لغوية لغرض تعليمي أو تثقيفي.

و– اعتماد الدراسة الصورية التي تنظر إلى اللّغة بوصفها قوانين صوريّة ذهنيّة تنتظم خلالها مجموعات من الدّوال (الصور السمعية) إزاء مجموعة من المدلولّات (التصوّرات)[2]؛ أي دراسة الجانب الذّهني الدّاخلي للّغة الذي تتشكّل فيه صورة ذهنية إزاء الصور السّمعية السابقة، فعند سماعنا لكلمة شّجرة تستدعي هذه الكلمة صورة ذّهنية في ذهن المستّمع.

2– التحليل التوزيعي للتركيب: سارت التوزيعية عند (بلومفيلد) على نهج البنوية، فأصبحت فرعا من فروعها، وتهتم بدراسة الموقع الذي يحتله العنصر اللساني ضمن التركيب اللغوي، فالمتكلم يقوم بعملية الانتقاء للعناصر اللسانية، التي تحقق المحتوى الفكري لكلامه ثم يوزعها في الجملة بناء على قواعد لغوية معروفة.

ويحاول التحليل التركيبي التوزيعي وصف البنية التركيبية وصفا بنيويا تاما بتفكيك بنية الجملة باعتبارها مؤلفة من طبقات بعضها أكبر من بعض إلى أن يتم

---

[1]– الطيب دبه، مبادئ في اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، ص45.

[2]– الطيب دبه، المرجع نفسه، ص45.

تحليلها إلى عناصرها الأولية من المورفيمات كونها أصغر وحدة تفيد دلالة، حيث يتم معرفة أجزاء الكلمة التي تتبع بعضها بعلاقات لغوية، ثم الاهتداء إلى علاقات الكلمات بعضها ببعض، يسمح التقسيم إلى مكونات مباشرة، وإلى مكونات نهائية بمعرفة الصنف التوزيعي الذي تنتمي إليه الوحدة، ويقصد بالتوزيع احتلال الوحدة اللغوية أو القطعة لموقع معين بين بقية الوحدات داخل التركيب[1]، وعلى سبيل المثال فإن الوحدات كتاب، وطن، عمل، يمكنها أن تقترن بياء المتكلم في الأقوال: كتابي مفيد، وطني حر، عملي متقن.

انطلاقا من ذلك فإن كل القطع القابلة للاستبدال في نفس الموقع تنتمي إلى نفس القسم التوزيعي، وعند تمثيل توزيع جملة: (نحن في أتم الاستعداد للعمل) نحصل على صنف من الوحدات المنتمية إلى نفس القسم التوزيعي وهي: نحن، هي، هؤلاء، أولئك، الرجل، المرأة.

إن تحليل الجملة على الطريقة التوزيعية ينطلق من تجزئة الجملة إلى مكوناتها الموالية ثم التدرج في تجزئة هذه المكونات إلى أجزاء أصغر حتى الوصول إلى أجزاء غير قابلة للتجزئة، وينتهي إلى ضبط الأقسام التوزيعية لهذه الأجزاء الصغرى، فهو تحليل هيكلي تصنيفي تفصيلي للتركيب اللغوي انطلاقا من مؤلفاته الكبرى إلى مؤلفاته الصغرى.

---

[1]– قدادة عبد السلام، المبحث التركيبي في الدراسات اللسانية الحديثة بين كتاب (القواعد) للسنة السابعة أساسي وكتاب (اللغة العربية) للسنة أولى من التعليم المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، 2005/2004، ص43.

ويعين هذا التدرج في التقسيم على إبراز الأقسام الرئيسية للتركيب اللّغوي كمرحلة أولى لدراسته وعلى سبيل المثال فإن الجملة: (العمل الصالح غاية كل مسلم) تقسّم في المرحلة الأولى إلى: العمل الصالح غاية كل مسلم.

ولعل ذلك يدفع إلى التساؤل عن الأساس الذي يعتمده التوزيعيون للربط بين أجزاء هذه التقسيمات الأولية إذ كان من الشائع أنهم يلغون المعنى من اعتباراتهم، والواقع أن التوزيعيين يستعينون دائما بمعرفتهم معنى الوحدات لتنظيمها في أقسام.[1]

وظهرت بذلك عروض تتبع المنوال التوزيعي في تمثيل مكونات التركيب اللّغوي ومن أشهرها طريقة صندوق (هوكين) التي تعتمد التدرج في تجزئة مكونات الجملة، ونمثل لذلك في الجملة: (الطالب المثابر يحلل نصوص القراءة)، فهنا تقسم إلى مؤلفين مباشرين:

الأول: الطالب المثابر هو تركيب اسمي syntagne nominal

الثاني: يحلل نصوص القراءة هو تركيب فعلي syntagne verbal

أما المؤلفات النهائية فهي كالآتي: (ال) وهي أداة (article)، طالب: اسم (nom)، ال مثابر: صفة (adjectif)، يحلل: فعل (verbe)، ال قراءة: اسم (nom)

[1]– قدادة عبد السلام، المبحث التركيبي في الدراسات اللسانية الحديثة بين كتاب (القواعد) للسنة السابعة أساسي وكتاب (اللغة العربية) للسنة أولى من التعليم المتوسط، ص44.

لقد وجد التحليل الهيكلي الذي انتهجه التوزيعيون صدى كبيرا ومعتمدا علميا في إقامة نظرية وصفية حديثة عند من وليهم من اللّسانيين.

3- ضبط العلاقات التَّركيبيَّة والعلاقات الاستبداليَّة: التَّركيب عند (دي سوسير) هو ترابط العناصر اللسانية أو اجتماع الوحدات اللُّغويَّة في السِّلسلة الكلاميَّة وتتابعها[1]، ويحدث ذلك وفق علاقات تركيبيَّة وعلاقات استبداليَّة.

إنَّ ثنائية العلاقة الَّتي تبناها (دي سوسير) تمثل رُكْنًا أساسيًّا في اللِّسانيات البنيويَّة وتتمثَّل ثنائيتها في شكل علاقات استبدالية تقع بين الكلمة وما يَمُتُّ لها بصلةٍ لفظيَّة أو معنويَّةٍ من الكلمات الأخرى الَّتي لم يقع ذكرها في النَّص، وعلاقات تركيبيَّة تتكوَّن بين الكلمة وغيرها من الكلمات في الجملة.[2]

أ- **العلاقات التَّركيبيَّة:** وتسمى أيضا علاقات (أفقيَّة، خطيَّة، رُكنيَّة، نظمية، سياقية).

يتمثَّل هذا النَّوع في العلاقات الأفقيَّة بين الوحدات اللُّغويَّة ضمن السِّلسلة الكلامية الواحدة وذلك كالعلاقة بين أصوات الكلمة الواحدة وكلمات الجملة الواحدة. فكلّ منها يضفي معنى إضافيّا على الكلِّ وتعدُّ كل وحدة في حالة تقابليّة مع الوحدات الأخرى ولا تكتسب قيمتها إلاَّ بتقابلها مع الوحدات الَّتي تسبقها أو تعقبها وتسمى هذه الأنساق الخطيَّة تراكيب.

---

[1]- دي سوسير فرديناد، دروس في الألسنية العامة، ص142.

[2]- شكري عيَّاد، اللغة والإبداع مبادئ علم الأسلوب العربي، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص38.

مثلا في جملة "صار الطقس باردا": توجد ثلاث علاقات تركيبيَّة من ثلاث وحدات هي: صار+ الطقس+ باردا.[1]

أمَّا على مستوى المفردات فتتمثَّل العلاقة في إدماج بعض الصَّوامت في أنساق تركيبيَّة حسب القوانين الصَّوتيَّة (الفونولوجية) الَّتي تتعارض عليها في تكوين مفردة لغويَّة مثل المجموعة الصَّوتيَّة التَّالية : ل+ س+ ا+ ن+ ي+ ا+ ت تعني مجتمعة "لسانيات".

ويرى (دي سوسير) بأنَّ الكلمات تكتسب في الخطاب بعلاقات مبنيَّة على ضوء اللّغة الخطيَّة بسبب ترابطها مع بعضها الأمر الَّذي يمتنع نطق عنصرين في آن واحد[2].

وتسمى العلاقات التَّركيبيَّة بالسياقية؛ لأنها تُحدِّد الوحدات الَّتي تتواجد داخل ملفوظ معيَّن واحد؛ فهي إذن تتعلَّق بتراكيب الوحدات اللِّسانية الَّتي يختارها المتكلِّم فِعْلاً ويرصفها حسب نظام معيَّن (نظام اللغة الَّتي ينتمي إليها أو يجيدها لمجتمع آخر). وتسمى بالعلاقات الأفقيَّة أو الخطيَّة أو الرُّكنيَّة؛ لأنها تحدث على مستوى المحور الأفقي الَّذي تتابع فيه الوحدات اللُّغويَّة في السِّلسلة الكلاميَّة.

ب– العلاقات الاستبداليَّة: وتسمى أيضا علاقات (عمودية، رأسية، تصريفية، ترتيبية، ترابطيَّة). ترابطية لأن العناصر اللُّغويَّة الَّتي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في سياق واحد. إنَّها تعكس العلاقة الموجودة بين علامة في

---

[1]– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص131.

[2]– دي سوسير فرديناد، دروس في الألسنية العامة، ص145.

جملة ما وعلامة أخرى غير موجودة في الجملة، إنَّما هي موجودة في ذهن المتكلِّم أو في أذهاننا بصورة عامة. قال (دي سوسير): «تتَّسم الكلمات خارج الخطاب بشيء مشترك وتترابط في الذَّاكرة مشكِّلة مجموعة تسودها علاقات مختلفة» فكلمة (تعلَّم) مثلا تجعل قافلة كلمات أخرى تنبثق في الذِّهن لا شعوريا فتستدعي مثل: علَّم، أعلم، تثقيف، تعبير، تربية، اكتساب. إنَّ الكلمات مجتمعة في شيء مشترك من جانب أو من آخر[1].

لتوضيح العلاقة التَّرابطيَّة نأخذ المثال:

أصبح الجوّ صحواً– صار الجوّ رطباً– كان الأمن منعدما.

يمكننا أن نعوِّض كلمة (أصبح) مثلا بـ (صار، كان، أضحى.. إلخ). ونعوِّض كلمة (المناخ) بـ (الجوّ، الأمن، البحر، الطفل، المعهد... إلخ). وكلمة (صحواً) بـ (رطباً، منعدما... إلخ)[2].

وقد أعطى (دي سوسير) مثالا لهذه العلاقة وهي: (علَّمَ، تعلُّمٌ)، وتنتج عن هذه العلاقة نماذج مختلفة من الترابط المعنوي:

النموذج1– تكون الكلمات مرتبطة به ذات جذر واحد نحو: تعليم، تعلُّم، معلِّم، عالم.

---

[1]– دي سوسير فرديناد، دروس في الألسنية العامة، ص ص149–150.

[2]– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص131.

النموذج 2– تشترك الكلمات فيه في اللَّواحق نحو: enseignement, armement, changement.

النموذج 3– يقوم التشابه بين المدلولات نحو: تعليم: (enseignement)، وتثقيف (instruction)، واكتساب(apprentissage)، وتربية (éducation).[1]

أمَّا عن علاقة الضمائر بعضها ببعض على مستوى الخط الرُّكني نأخذ المثال: (أنجزتُ خمسَ مقالات).

اختار كلمة أنجز من مجموع الخيارات الممكنة: كتبتُ، أعددتُ ونحوهما، واختار التَّاء المضمومة (تاء الفاعل) بدلا من الضمائر الدَّالة على جماعة المتكلمين (ن)، أو تاء المخاطب، أو ضمير المخاطبين (تم) أو ضمائر الغائب (هو، هي ...). واستبعد من التَّركيب: واحد، واثنين، وثلاثة. واستبعد: محاضرات، أو دروسا، أو رسائل والملاحظ أن كلَّ كلمة من الكلمات المختارة في علاقة استبداليَّة مع غيرها من الكلمات المستبعدة.[2]

أمَّا على مستوى المفردات فإنَّ تحديد كلّ صوت يتم بمقابلته بالأصوات الأخرى الَّتي يمكن أن تحلَّ محلَّه في سياقات متعدِّدة من أجل تكوين الكلمات وذلك كأنْ نستبدل الصَّوت الأوَّل ببعض الأصوات على أن تبقي الصَّوتين الثَّاني والثَّالث نحو: نام، قام، رام، هام، دام. أو تستبدل الصَّوت الثَّاني من الكلمة بصوت آخر وتبقي الصَّوت الأوَّل والثَّالث نحو: عجن، عفن، عان.

---

[1]– دي سوسير فرديناد، دروس في الألسنية العامة، ص165.

[2]– شكري عيَّاد، اللغة والإبداع مبادئ علم الأسلوب العربي، ص40.

وعليه فإنَّ العلاقات الاستبداليَّة تحدث على مستوى محور الاستبدال الَّذي نستطيع من خلاله تعويض الوحدات اللُّغويَّة الموجودة في السِّلسلة الكلاميَّة بأخرى موجودة في الذِّهن. فهي علاقات ذهنية بين عناصر لسانية ترتبط فيما بينها على أسس المبنى والمعنى أهمها: الأساس الدلالي، الأساس الاشتقاقي، أساس الاشتراك في السوابق واللواحق.

الدرس الرابع عشر

التركيب من منظور وظيفي

إن الحديث عن التركيب من المنظور الوظيفي يستلزم علينا أولا معرفة المقصود بالوظيفية ثم النظرية الوظيفية ثم علاقة التركيب اللغوي بها.

أولا– وظيفة اللغة

ظهرت البذور الأولى لفكرة وظيفية اللغة مع (جاكبسون) في حلقة براغ، ثم تطورت عبر عدة علماء مرورا بوظيفية (مارتيني) إلى أن استقرت نظرية النحو الوظيفي عند الهولندي (سيمون ديك)، حيث قدّم الصياغة الأولية العامة للنحو الوظيفي سنة 1978م، ولهذه النظرية نماذج كثيرة متعاقبة وهي نظرية تستجيب لشروط التنظير والنمذجة، ودخلت العربية على يد (أحمد المتوكل).

ويكاد يتّفق العلماء العرب القدامى على أن وظيفة اللّغة هي تحقيق التّواصل ويُتوسّل بها للتعبير عن القصد والغرض. فهذا (ابن جنّي) يقول: «حدّ اللّغة

أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[1]، ويقول (عبد القاهر الجرجاني): «والنّاس إنّما يكلّم بعضهم بعضا ليعرف السّامع غرض المتكلّم ومقصوده»[2].

ولم يبتعد الوظيفيون المحدثون كثيرا عن هذه التعريفات رغم التفصيلات التي حاولوا إضافتها للفكرة، وقد كان (جاكبسون) أول من أشار إلى الوظائف الست للغة، وهي: المرجعية (الإحالية)، التعبيرية، التأثيرية، الشعرية، اللغوية، والمثالغوية[3].

ويقول (سيمون ديك): «يتأسّس النّحو الوظيفيّ على منظور وظيفيٍّ لطبيعة اللّغة الطبيعيّة، وهو منظور يعتبر اللّغة الطبيعيّة في المقام الأول أداة للتّفاعل الاجتماعي بواسطتها يمكن للكائنات الإنسانيّة أن تتواصل وأن تؤثّر في بعضها البعض»[4].

أي إن النظرية الوظيفية تسعى لمقاربة اللّغة على أساس أنّها أداة للتّواصل داخل المجتمعات البشريّة. وهذا التصور كان وراء توجيه الدراسات اللغوية نحو محاولة معرفة الترابط والعلاقات القائمة بين بنية اللغة من الناحية التركيبية ووظيفتها، باعتبار هذه التراكيب وسيلة لتأدية أغراض تواصلية معينة.

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص33.

[2]– الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص530.

[3]– بومزبر الطاهر، التواصل اللساني والشعرية، مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2007، ص 35–65.

[4]– Dik Simon Charles, Studies in Functional Grammar, London: Academic Press, 1980, P1.

ثانيا– موضوع نظرية النحو الوظيفي

لم تقف النظرية عند وصف القدرة التواصلية، وإنّما وسّعتها برصد مجموعة الملكات والطاقات التي يعملها مستعملو اللغة الطبيعية حين يتواصلون فيما بينهم، وهي: المعرفية، واللغوية، والإدراكية، والمنطقية والاجتماعية[1].

تقوم النظرية على مجموعة من المبادئ المنهجية أهمها: أن وظيفة اللغات الطبيعية هي التواصل، وأن ينظر للتركيب وللدلالة من وجهة نظر تداولية؛ لأن الوظيفة هي المتحكمة في البنية، وأن يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيق ثلاث كفايات: نفسية، تداولية، نمطية[2].

وهو ما يحيل إلى مبدأ الربط بين بنية اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل، فالتركيب من منظور وظيفي يركز فيه اللسانيون على الجانب التداولي مع الإقرار بأهمية الجانبين التركيبي والدلالي؛ لتحقيق التواصل والتفاهم[3].

ثالثا– أنماط الجمل في النحو الوظيفي

يرى النحو الوظيفي أن بنية الجملة هي البنية الأساس، وأن بنية النص ليست إلا إسقاطا لبنية الجملة، ويرى (سيمون ديك) أن النحو الوظيفي لا يمكن أن يكون نحو جملة؛ وذلك نظرا لتوجهه الوظيفي التداولي، ومن هنا فهو نحو خطاب

---

[1]– المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص ص8–9.

[2]– المتوكل أحمد، المرجع نفسه، ص ص10–11.

[3]– إسماعيلي علوي حافيظ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مجلة عالم الفكر، 2004، المجلد 33، العدد2.

واصفا ومفسرا للملفوظ والمكتوب اللغويين[1]؛ فالنحو الوظيفي لا ينظر إلى الجملة إلا بوصفها مرحلة عملية أولية تسبق النص وتمهد له.

الجمل في النحو الوظيفي بحسب عدد الحمول التي تتضمنها نوعان: بسيطة ومركبة، كما يلي[2]:

1- الجمل البسيطة: وهي التي تتكون من حمل واحد يتضمن محمول فعلي أو اسمي مثل: "علي أستاذ" هي جملة اسمية بسيطة، "سافر علي البارحة إلى العاصمة" هي جملة فعلية بسيطة.

2-**الجمل المركبة:** وهي الجملة المتضمنة لأكثر من حمل واحد مرتبطة فيما بينها، ببعض الروابط البنوية أو تكون مستقلة.

وبحسب ترابط الحمول تقسم الجمل المركبة إلى: مستقلة ومدمجة، كما يلي[3]:

أ- **الجمل المدمجة:** هي التي يشكل فيها كل حمل حدا موضوعا أو لاحقا بالنظر إلى الحمل الرئيسي، مثل: بلغني أنك مسافر.

فالجملة تتضمن حملين؛ الحمل الأول (بلغني)، والحمل الثاني (أنك مسافر)، وعليه فإن الحمل الثاني أخذ مكان حد من الحدود، وبالتالي فهو يأخذ وظيفة من

---

[1]- المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، 2006، ص97.

[2]- المتوكل أحمد، المرجع نفسه، ص104.

[3]- المتوكل أحمد، نفسه، ص104.

الوظائف الثلاثة المعروفة لدينا (دلالية، تركيبية، تداولية)؛ وعلى هذا يصبح لدينا في الجمل المدمجة حمل رئيسي، وحمل مدمج.

ب– الجمل غير المدمجة (المستقلة): هي التي تتضمن حمولا لا تشكل حدودا بالنسبة للحمل الرئيسي، فهي مستقلة عن بعضها البعض. ويمثل هذا النوع من الجمل في النحو الوظيفي؛ الحمول الاعتراضية، والحمول المتعاطفة، مثل: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بني الإسلام على خمس...

رابعا– مراحل إنشاء التركيب في النحو الوظيفي

تمر بنية التركيب الجملي في النحو الوظيفي بثلاث مراحل، مرتبة على النحو الآتي: البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكوّنية.

1– البنية الحملية: وفيها تتمثل الخصائص الدلالية، وتصاغ هذه البنية بتطبيق القواعد الأساس التي يسميها المتوكل "الخزينة" والمتكوّنة من عنصرين: معجم، وقواعد تكوين المحمولات والحدود، حيث يتولى المعجم تزويد المتكلم بالحدود الأصول، والأطر الحملية بنوعيها: الأصلية المشتقة[1].

تقوم البنية العامة للحمل على محمول وموضوعات ولواحق[2]، يقسمها المتوكل كما يلي[3]:

---

[1]– المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص140.

[2]– المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص108.

[3]– المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص ص143–145.

1–1– محمول يدل على واقعة مثل: (عمل: "شرب زيد اللبن"، أو حدث: "فتحت الريح الباب"، أو وضع: "جلس خالد على الكرسي"، أو حالة: "فرح الولد بلعبة العيد")، ويدخل في هذه المحمولات المشتقات (الأسماء).

1–2– عدد من الحدود تدل على الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها في المحمول، وهي بدورها صنفان:

أ– حدود موضوعات تسهم في تعريف الواقعة ذاتها (الحد المنفِّذ، والحد المتقبَّل، والحد المستقبِل)؛ وإذا تضمن الحمل حدا موضوعا واحدا فإن المحمول يسمى أحاديا، وقد يكون المحمول ثنائيا (ذو حدين موضوعين) مثل جملة "شرب زيد اللبن" المحمول الفعلي: (شرب)، الحدان: المنفذ (زيد)، والمتقبل (اللبن)، وقد يكون المحمول ثلاثيا (ثلاثة حدود موضوعات)، كما في الجملة: "أعطى الغني الفقير ثوبا"؛ المحمول الفعلي: (أعطى)، الحدود: المنفذ (الغني)، المستقبل (الفقير)، المتقبل (الثوب).

ب– حدود لواحق لا يتعدى دورها تخصيص الواقعة من حيث الزمان والمكان والحال، كما في الجملة الآتية: "أعطى خالد محمدا كتابا اليوم أمام المكتبة"؛ المحمول الفعلي: (أعطى)، والحدود الموضوعات: المنفذ (خالد)، المستقبل (محمدا)، المتقبل (كتابا)، الحدود اللواحق: مخصص زماني (اليوم)، مخصص مكاني (أمام المكتبة).

وعليه فبنية الحمل تقوم على: محمول، وحدود موضوعات، وحدود لواحق، وإذا كان المحمول لا يتضمن إلا حدود موضوعات فإنه إطار حملي نووي، وإذا اشتمل على حدود موضوعات، وحدود لواحق سمي إطارا حمليا موسعا.

2- البنية الوظيفية: وفيها تتمثل الخصائص الوظيفية، بنقل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية بواسطة تطبيق مجموعتين من القواعد؛ قواعد إسناد الوظائف، وقواعد تحديد مخصص الحمل[1]. والوظائف في النحو الوظيفي ثلاثة أنواع:

2-1- وظائف دلالية: ويقصد بها الأدوار التي يأخذها كل محل من محلات الموضوعات بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول[2]، وتشتمل على الوظائف الآتية؛ (المنفذ، المتقبل، المستقبل، الأداة، المكان، الزمان، الحال)، وتستند إلى الإطار الحملي حيث يُحدَّد الموضوعُ دلاليا، ومن ثَمّ يأخذ وظيفته الدلالية، وعليه فهي تحدد دور موضوعات المحمول ولواحقه في الواقعة.

2-2- وظائف تركيبية: وتشمل هذه الوظائف على وظيفتين هما؛ (فاعل، مفعول)، ويتم إسناد هاتين الوظيفتين إلى الحدود في الجملة وفق سلمية الوظائف الدلالية، وهي مفاهيم غير كلية بمعنى أنها غير واردة في كل اللغات الطبيعية.

يكون الحمل دالا على واقعة وعدد من الحدود المشاركين في الواقعة، وتنطلق الواقعة من وجهة معينة لتنتقي الحدود لتكون إما منظورا رئيسيا، أو

---

[1] – المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص32.

[2]– المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص93.

منظورا ثانويا، وإلى الحدين تسند الوظيفتان التركيبيتان (الفاعل)، و(المفعول)، وتبقى الحدود غير الوجهية دون وظيفة تركيبية[1]، وهي ترمز إلى الوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة.

ويرتبط إسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول بنوع الوظائف الدلالية التي تحملها حدود البنية الحملية. فوظيفة الفاعل تسند إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل. أما الوظيفة المفعول فتسند إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة التي تقدم انطلاقا من الواقعة الدال عليها محمول الحمل[2].

وعلى هذا تسند وظيفة الفاعل إلى الوظيفة الدلالية المنفذ، والمستقبل، والمتقبل، وتسند وظيفة المفعول إلى الوظائف الدلالية الآتية المتقبل والمستقبل.

2-3- وظائف تداولية: تنحصر في خمس وظائف منها الخارجية (المبتدأ، والذيل، والمنادى)، وسميت بذلك لأنها تُسند إلى مكونات تتموقع خارج الجملة، والداخلية (البؤرة، والمحور)، وهي التي تقوم بتحديد العلاقات بين مكونات الجملة على أساس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام الذي تنجز فيه الجملة، على حسب التواصل بين المتكلم والمخاطب[3].

---

[1]– المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص150.

[2]– المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص34.

[3]– المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص95.

2-3-1- الوظائف الداخلية: وفيها البؤرة والمحور.

أ- البؤرة: وهي المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة، أو التي يجهلها المخاطب أو يشك في صحتها أو ينكرها، وعلى هذا فهي نوعان، من حيث الطبيعة، بؤرة الجديد، وبؤرة المقابلة، ومن حيث المجال، بؤرة المكوّن، وبؤرة الجملة[1].

ب- المحور: وهو المكوّن الدال على العنصر (الذات) الذي يكون محط الحديث عنه في الجملة[2].

2-3-2- الوظائف الخارجية: وفيها المبتدأ والذيل والمنادى.

أ- المبتدأ: هو ما يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا، ويكون صالحا للإحالة على ما بعده، ويكون المخاطب قادرا على التعرف على ما يحيل إليه المبتدأ، لأن الإحالة على المجهول لا تفيد؛ فهي لحن تداولي[3]. مثل: (زيدٌ، قام أبوه)، الجملة تتكون من ركنين؛ حمل: (قام أبوه)، ومبتدأ: (زيد).

ب- الذيل: هو الذي يوضّح معلومة داخل الحمل أو يعدّلها أو يصححها؛ فالذيل ثلاثة: ذيل توضيح، وذيل تعديل، وذيل تصحيح، طبقا لمقامات إنتاج الخطاب، مثل: (أخوه مسافر، زيد. – نجح، الطالبان. – ساءني زيد، سلوكه. – قرأت الكتاب، نصفَه. – قابلت اليوم زيدا، بل عمرا.)، فالمتكلم هنا يعطي

---

[1]- المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص28.

[2]- المتوكل أحمد، المرجع نفسه، ص69.

[3]- المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص145.

المخاطب كلاما ثم يدرك أنه ليس هو المقصود فيوضحه أو يعدله أو يصححه، ولهذا نرى في كل مثال فاصلة بين الذيل وما قبله[1].

ج– المنادى: تسند وظيفة المنادى إلى المكوّن الدال على الكائن المنادى (المدعو) في مقام معين[2]؛ مثل: يا زيد، جاء الضيوف. يجب أن نميز بين النداء كفعل لغوي، والمنادى كعلاقة ووظيفة يرتبط إسنادها بالمقام، فهما يتلازمان حيث ما وجد النداء (الفعل الكلامي) يوجد المنادى (الوظيفة).

3– البنية المكوّنية: يقصد بها البنية الصرفية التركيبية بتطبيق قواعد التعبير وهي: قواعد صياغة الحدود، قواعد صياغة المحمول، قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية، قواعد الموقعة، قواعد إسناد النبر والتنغيم[3].

تطبيق: يمكن تطبيق ما سبق من خلال دراسة التركيب من المنظور النحو الوظيفي في الجملة: شرب خالد شايا البارحة.

الحمل= شرب خالد شايا البارحة.

الحمل= بنية حملية+ بنية مكونية+ بنية وظيفية.

البنية الحملية= محمول (شرب)+ موضوع1 (خالد)+ موضوع2 (شايا)+لاحق (البارحة).

---

[1]– المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 121.

[2]– المتوكل أحمد، المرجع نفسه، ص123.

[3]– المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص148.

البنية المكونية= مجموع البنية الصرفية والصوتية.

البنية الوظيفية= وظائف تركيبية+ وظائف دلالية+ وظائف تداولية.

الوظائف التركيبية= فعل (شرب)+ فاعل (خالد)+ مفعول (شايا)+ زمان (البارحة).

الوظائف الدلالية= محمول (شرب)+ منفذ (خالد)+ متقبل (شايا)+ ظرف (البارحة).

الوظائف التداولية= البؤرة (شرب الشاي)+ المحور (خالد).Ø +Ø + Ø

الدرس الخامس عشر

التركيب من منظور توليدي

أولا– مفهوم النظرية التوليدية التحويلية

أنشأ (تشومسكي) الاتجاه التوليدي التحويلي على أنقاض اللسانيات البنيوية، وهو يعالج التركيب وميكانيزماته التي تظهر في الاستعمال المبدع للغة، بوصف البنية اللغوية وتفسيرها من داخلها وليس من خارجها، حيث بيّن (تشومسكي) أنّ اللغة تتألف من عناصر محددة من الأصوات بالإضافة إلى مجموعة من القواعد المتناهية نستطيع بواسطتها توليد وإنتاج عدد غير محدود من الجمل[1].

وكل متكلم يكون قد استعمل اللغة واستنبط نحوا توليديا لا يعني أنه على وعي بالقواعد الباطنية التي قد يكون استعملها[2].

وتقوم النَّظرية التَّوليديَّة على اعتبار وجود مبدأين كبيرين في جميع اللُّغات هما: التَّوليد والتَّحويل، فالمستوى المركَّبي عند (تشومسكي) يتألَّف من مكوِّن توليدي ومكوِّن تحويلي.

---

[1]– عبد الحليم بن عيسى، القواعد التحويلية في الجملة العربية، ص 196.

[2]– غلفان مصطفى وآخرون، اللسانيات التوليدية التحويلية من النماذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ط1، ص203.

ثانيا– دراسة التركيب وفق المنظور التوليدي التحويلي

يدرس التركيب في المنظور التوليدي التحويلي وفق المبادئ الآتية:

1– الكفاءة والأداء: إن مفهومي الكفاءة والأداء اللّذين ظهرا في مؤلّف (تشومسكي) المسمى (مظاهر النظرية التركيبية) عام 1965 يرتبطان بمفهومي اللغة والكلام عند (سويسر).

فالكفاءة تتمثل في المعرفة اللّغوية الباطنية للفرد، أما الأدّاء فهو الاستعمال الآني المباشر للّغة في عملية التكلم[1]، وتتضح صورة المفهومين لدى المتعلم الذي يمتلك كفاءة معرفة قواعد الحساب، ويظهر أداءه في إجادة إجراء العمليات الحسابية واقعيا.

2– البنية العميقة والبنية السّطحية: يقصد بالبنية العميقة القواعد المجردّة مع الوحدات المعجمية والتي تمثل المادة الأولية للجملة، أي الشكل التجريدي لها. ويقصد بالبنية السطحية الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل، أي شكلها الفيزيائي بوصفها مجموعة من الأصوات أو الرموز.

وبين البنيتين علاقة تكاملية، ويوضحهما (تشومسكي) بالجملة: "جون يطلي البيت البنى" نعرف ظاهريا بدون إرشاد أن السطح الخارجي للبيت هو الذي يتم طلاؤه، وليس من الداخل؛ لأن معنى البيت لا يمكن حصره بسطحه الداخلي[2].

---

[1]– أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص ص210–211.

[2]– تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، 2009، ط1، ص21.

ومن مميزات البنية السطحية أنها تختلف من لغة إلى أخرى، في حين أن البنية العميقة تتميز بكونها موحدة بواسطة قواعد إعادة الكتابة والقواعد المعجمية.

3- الإبداعية: هي استعمال لنظام اللغة استعمالا ابتكاريا تجديديا، لا مجرد تقليد سلبي للقواعد، وهذا بفضل القدرة على الإنتاج غير المحدود للجمل، وتسمى بـ" لا نهائية اللغة" لأننا ننتج ونولد جملا لا نهاية لها[1].

فإذا كان الأمر كذلك فإن اللغة خلاقة بطبيعتها، وأن الإبداعية مرتبطة بالتوليد، وهي ميزة في الإنسان دون بقية الكائنات، والإبداعية نوعان: إبداعية تغير نظام اللغة، ومحلها التأدية، وإبداعية تحكمها القواعد وتوجهها ومجالها الملكة.

4- النحوية: ويقصد بها التمييز بين الجمل النحوية البسيطة وبين الجمل غير النحوية المنحرفة عن قواعد النظام اللّغوي الضمني[2].

ومن هنا يبدو أن التوليدية التحويلية تميز بين نوعين من الجملة: جملة نحوية خاضعة لمقاييس النظام اللغوي، وجملة غير نحوية منحرفة عن المقاييس. كما تسعى إلى تصحيح ما هو غير نحوي، فالجملة: "الجدران تأكل الأفكار" صحيحة نحويا خاطئة معنويا؛ إلاّ إذا نظرنا نظرة مجازية، وبالتالي فالنحوية تختلف عن الحقيقة، وهنا نعود إلى قدرة المتكلم وتمكنه من تمييز ما هو غير نحوي ثم تصحيحه.

---

[1]– شفيقة العلوي، محاضرات في اللسانيات المعاصرة، ص ص47–48.

[2]– أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص ص49–51.

5– قواعد تركيب أركان الجملة: قدَّم (تشومسكي) نموذجا لتحليل التَّركيب النَّحوي، يسعى إلى الوقوف على المكوِّنات المجرَّدة الَّتي تتَّفق فيها اللُّغات المختلفة، وهو قائم أساسا على نتائج تحليل (بلومفيلد) والتَّوزيعيين عامَّةً[1].

وهو يمثل قواعد تركيب أركان الجملة التي تقوم على إعادة كتابة أركان الجملة لبيان العلاقة القائمة بين مكوِّناتها، نحو: "الرَّجل ضرب الكرة"، قواعدها هي:[2]

القاعدة الأولى : الجملة: مركَّب اسمي+مركَّب فعلي= الرَّجل+ ضرب الكرة

القاعدة الثَّانية : المركَّب الاسمي: أداة التَّعريف+ الاسم= ال+ رجل.

القاعدة الثَّالثة : المركَّب الفعلي: الفعل+ مركَّب اسمي= ضرب+ الكرة.

القاعدة الرَّابعة : أداة التَّعريف: ال.

القاعدة الخامسة: الاسم: (الرَّجل، الكرة).

القاعدة السَّادسة : الفعل: ضرب.

6– التوليد: هو قدرة المتكلم الذاتية على الإنتاج غير المحدود للجمل السليمة نحويا، انطلاقا من وعيه بعدد محصور من قواعد اللغة[3].

---

[1]– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط2، 1999، ص317.

[2]– أحمد محمد قدور، المرجع السابق، ص318–319.

[3]– شفيقة العلوي، محاضرات في اللسانيات المعاصرة، ص ص42–43.

فالنحو التوليدي يهتم بالمعرفة اللّاواعية عند المتكلم بنظام اللغة التركيبي والدّلالي والفونولوجي، والتي تسمح له بإنتاج عدد غير محدود من الجمل الصحيحة نحويّا ودلاليّا بفضل الطاقة الترددية لقواعدها، حتى يحصل على آخر الوحدات الكلامية التي لا يمكن توليدها.

التوليد هو انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب من الجملة الأصل وتسمى الجملة التوليدية[1]. وهي الجملة التي تؤدي معنىً مفيدا، مع كونها أقل عدد من الكلمات، وخالية من كلِّ ظروف التَّحويل نحو: جاء زيد[2].

يتم توليد الجمل وفق شجرة (تشومسكي) التي يطلق عليها أيضا: علامة الجملة والمؤشر المركبي والشجرة الموسومة[3]، مثل تشجير الجملة: "ضرب الولد الكرة" كما يلي:

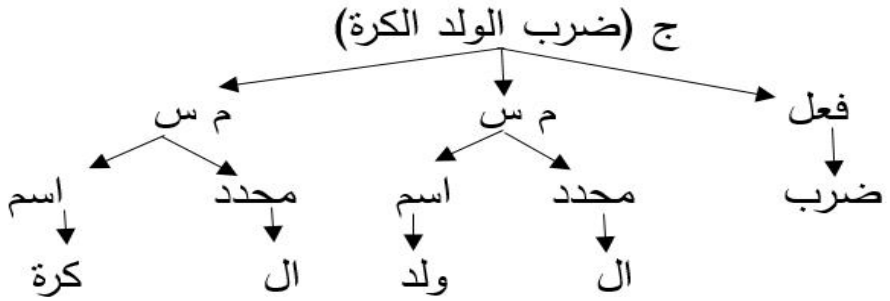

[4]– استيتة سمير شريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008، ط2، ص178.

[5]– استيتة سمير شريف، المرجع نفسه، ص178.

[3]– غلفان مصطفى وآخرون، اللسانيات التوليدية التحويلية من النماذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، ص ص61–62.

إن شجرة (تشومسكي) هي أشهر التمثيلات البيانية لأنها توضح وتبسط الجملة وهذه الشجرة ليست توليدية في حد ذاتها لأنها تمثل رسما بيانيا، وهذا التشجير يحتوي على تحليل للمكونات المباشرة، وذلك بالاعتماد على القواعد المعروفة عند (هاريس) في معادلة أو ما تعرف ب" قواعد إعادة الكتابة"، والشجرة عبارة عن فكرة مجرّدة تمثل العلاقات القائمة لمكونات الجملة[1].

تتكون هذه الشجرة من مجموعة من الأوسام المترابطة فيما بينها وفق تشجير يبدأ من القمة بالجملة ويتجه نحو القاعدة مرورا بالمركبين: المركب الاسمي، المركب الفعلي، ثم يتفرع المركبان إلى مكونات: الفعل والاسم والمحدد وغيرها. وتتخذ قاعدة توليد الجمل شكل قاعدة إعادة الكتابة مثلا: ركن فعلي مؤلف من فعل وفاعل ومفعول به، أما الركن الاسمي فيتكون من ال التعريف والاسم[2].

يقوم مبدأ التوليد على قدرة المتكلم على توليد جمل باستخدام اختبارات فمتى نجح اختبار الركن الأول في الجملة تبعه العنصر الذي يليه لأنه مرتبط به بعلاقة معنوية وبناء على ذلك يتتابع التركيب النحوي للجملة مثل جملة: "هذه المرأة اشترت فستانا"، لو افترضنا كلمة "هذا" لتغيرت الكلمة الموالية إلى المذكر لا المؤنث وتحذف تاء التأنيث ولتغيرت كلمة فستانا إلى قميصا مثلا، وعليه فعملية بناء الجملة وتوليدها يعتمد على مبدأ الاختيار[3].

---

[1]– غلفان مصطفى وآخرون، اللسانيات التوليدية التحويلية من النماذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، ص ص62–63.

[2]– ميشال زكريا، الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص13.

[3]– حافظ إسماعيل العلوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 262.

وتنطلق معالجة اللسانيين العرب للتركيب من منظور توليدي من خلال اهتمامهم بقضايا مفتاحية منها: الإعراب، الإسناد، الضمائر، وخاصة قضية الرتبة التي تقودنا إلى الاستناد على مفهوم شجري معين يعتبر الفعل رأسا له، والتركيز على الرتبة الأصلية يمكننا من فهم آليات الاشتقاق وأشكال النقل.

6– التحويل: ويقصد به تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى، عن طريق التغيرات التي يدخلها المتكلم والمستمع على التركيب فينقل البنيات العميقة المولدّة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام[1].

أما بخصوص التحويل فمفهومه يقوم على العلاقات الموجودة بين المكونات مع بعضها البعض، مثال: (أ= أكل الرجل التفاحة، ب= الرجل أكل التفاحة، ج= التفاحة أكلها الرجل).

وحتى نفسر العلاقة بين هذه الجمل فلا بد من البحث عن علاقة الجمل بعضها ببعض ليسمح لنا إعادة تركيب عناصرها، نجد أن الجملتين (ب، ج) جملتان متحولتان عن الجملة النواة (أ)، حيث نقل اسم الرجل في الجملة (ب) ونقل أيضا اسم التفاحة في الجملة (ج)، ووضعا في موقع ابتداء الكلام، ثم بعض التعديلات بالإضافة أو الإنقاص، وهذا التحويل يكون عن جملة واحدة موجودة في مستوى البنية العميقة[2].

---

[1]– رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسنادية والوظيفية في النحو العربي، ص ص47–48.

[2]– ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص14.

إنَّ قواعد التَّحويل تبيِّنُ الكيفيَّة الَّتي يتمُّ بها الانتقال من المستوى المجرَّد للبنية العميقة إلى مستوى آخر هو الشَّكل النِّهائي للجملة في البنية السَّطحيَّة. وهذا ما يفسِّر تنوُّع البنى السَّطحيَّة وتعدُّدها قياسا إلى المحدود للبنى العميقة.

وتصلح القواعد التَّحويليَّة للكشف عن التَّغيُّرات الَّتي حدثت في البنية العميقة أو الأصل أو التَّركيب الأساسي للعناصر اللُّغويَّة كالكلمة والعبارة والتَّركيب والجملة وتبدو هذه التَّغيُّرات واضحة على مستوى السَّطح أو البنية السَّطحيَّة أو الصُّورة المنطوقة لهذه العناصر[1]. ويعتمد التحويل في المقام الأوَّل على تطبيق قواعد تركيب أركان الجملة، ثمَّ تجري عليها تحويلات إجبارية أو اختياريَّة[2]. ومن هذه التحويلات: ويتم التحويل بعدة قواعد منها: الإبدال، الحذف، الزيادة والنقصان، الإحلال، التوسع، التضييق (الاختصار والتقلص).

أ– الإبدال: عمليَّة تقتضي إبدال عنصر أو مكوِّن من مكوِّنات الجملة بعنصر مكوِّن آخر. من هذا النَّوع تحويلة الإضمار وهي قاعدة تحوِّل الاسم بضمير: أفكِّر في الأمر أفكِّر فيه (أفكِّر في زيد أو في عمرو)[3]، ومن مظاهر الإبدال أيضا التقديم والتأخير.

ب– الحذف: حيث يتمُّ حذف عنصر ما (أو عدَّة عناصر) في سطح الجملة كما في الجملة التَّالية: زيدٌ جوابًا عن سؤال من حضر؟ والأصل [حضر زيدٌ].

---

[2]– ربيع عبد السلام خلف، التركيب الموسع في الفصحى المعاصرة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد116، ص29، جامعة جازان، السعودية، 2011، ص07.

[3]– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص320.

[4]– غلفان مصطفى وآخرون، اللسانيات التوليدية التحويلية من النماذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، ص101.

– قويًّا كان الرَّجل أو ضعيفًا . وأصلها [قويًّا كان الرَّجل أو كان الرَّجل ضعيفًا].[1]

ج– الزِّيادة: وذلك بإضافة عنصر في البنية السَّطحيَّة للجملة ليس له موقع أو دور في البنية العميقة، مثل: "عانى من انقطاعين اثنين"، "عانى انقطاعين اثنين". وقد ينظر إلى العلاقة بين هذين الجملتين على أنَّها نوع من الحذف (حذف حرف الجرّ)[2].

وفي صيغة المبني للمجهول زيادة غير ضرورية: "سجِّلت الإصابة"، "سجِّلت الإصابة من طرف اللاَّعب".

د– النقل: وتظهر هذه العمليَّة في نقل عنصرٍ من موقعٍ في الجملة إلى موقع آخر سواء كان ذلك تقديما أو تأخيرا[3]، فانطلاقا جملة: "عاد أبي اليوم من السَّفر"؛ يمكن أن نحصل عن طريق تحويلة النَّقل على الجملة التَّالية: (اليوم، عاد أبي من السَّفر+ أبي، عاد اليوم من السَّفر+ أبي، اليوم، عاد من السَّفر+ من السَّفر، عاد أبي اليوم).

هـ– الدَّمج: يتعلَّق الأمر بدمج عنصر أو مكوِّن أو جملة بكاملها داخل بنية الجملة، من هذا الصِّنف بنيات العطف والصِّلة. فالجملة: "شاهدت الرَّجل الَّذي يحمل الحقيبة" أصلها: [ج1: شاهدت الرَّجلَ]، وَ[ج2: الرَّجل يحمل الحقيبة][4].

---

[1]– غلفان مصطفى وآخرون، اللسانيات التوليدية التحويلية من النماذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، ص101.

[2]– ميشال زكريا، الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص14.

[3]– ميشال زكريا، المرجع نفسه، ص15.

[4]– ربيع عبد السلام، خلف التركيب الموسع في الفصحى المعاصرة، ص07.

و– التَّوسع: تحدث على مستوى البنية السَّطحيَّة ويمكن تطبيقها على الوحدات اللُّغويَّة المختلفة كالكلمة، والعبارة، والتَّركيب، والجملة، ويحدث التَّوسع على مستوى البنية السَّطحيَّة عن طريق إضافة وحدات لغويَّة إليها تجعل هذه العناصر توسم بأنَّها طويلة أو ممتدة[1].

ويعد التَّركيب الموَّسع من التَّراكيب المشتقة بواسطة قاعدة تحويليَّة واحدة على الأقل. وكُلُّ هذه القواعد تحدثُ على مستوى البنية السَّطحيَّة للجملة وتسهِم في توليد عدد لا متناهٍ من الجمل.

[1]– ربيع عبد السلام، خلف التركيب الموسع في الفصحى المعاصرة، ص08.

خاتمة

في هذه الدروس تعرفنا على أهم قضايا علم التراكيب المرتبطة بالنحو والأسلوبية وعلم المعاني واللسانيات الحديثة كالرتبة والإسناد وأنواع التراكيب الجملية والعمليات التي تمس التركيب كالتقديم والتأخير والتعريف والتنكير والفصل والوصل والقصر والحذف، وأوصاف البنية التركيبية كالعلاقات (التركيبية، الاستبدالية) والوظائف (التركيبية، الدلالية، التداولية) والبنية (العميقة، السطحية) والتوليد والتحويل وغيرها.

إن أهمية المستوى التركيبي من اللغة أمرٌ التفت إليه القدماء في مرحلة مبكرة، وعبّروا عنه بمفاهيم النظم والنسج والرصف والسبك وغيرها، وتدوولت عند اللسانيين المحدثين بعدهم كآليات عامة للتحليل الأدبي واللغوي والنقدي. فترتيب أجزاء بنية التركيب اللغوي يخضع لقوانين علمية وموضوعية صالحة للأخذ بها منطلقاً إلى النص الإبداعي؛ لأن بنية التركيب التي لا توافق معيارية اللغة لا تعبر عن كامل أغراض المتكلم؛ بل قد تؤدي إلى التعقيد اللفظي والغموض المعنوي.

كما أن بنية التركيب تتصل اتصالا وثيقا بما يدور في نفس المتكلم من صور وانفعالات يفصح عنها بما يمتلكه من ذخيرة لغوية معيارية متواضع عليها، مما يسمح بظهور كثير من السمات الجمالية والبلاغية في خطابه.

وتعدّ العلاقة بين علم التراكيب وبقية العلوم اللغوية الأخرى واحدة من القضايا التي تثير الإنتباه في الفكر الحديث، لما تفرزه من تصورات منهجية تنذر بوجود خلاف علمي بين نسقين مختلفين من التفكير اللّغوي هما المنظومة النحوية التّقليدية والنّظريات اللّسانية الحديثة؛ كان من أبرز أسبابه الرّبط المباشر والعفوي بين المفاهيم النّحوية القديمة والمفاهيم اللّسانية الحديثة رغم اشتراكهما في دراسة مادة واحدة تتمثل

في اللغة. غير أن الإشكال الحقيقي في التباس وضع علم التراكيب من منظور اللّسانيات الحديثة في الفكر العربي يصب في مواجهة الذات العربية بالآخر الغربي ويتمظهر في تنازع الأصالة والمعاصرة.

ونرجو أن يجد الطالب في هذا الجهد ضالته ويصل إلى غاية الفائدة العلمية والمنهجية، ليؤسس في نفسه ملكة لسانية وفي ذهنه مكتسبات معرفية تؤهله لخوض غمار البحث العلمي ونفع الأمة العربية والإسلامية، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية ورش

أولا– الكتب باللغة العربية

– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ط2.

– ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تعليق: أحمد الجوفي وبدوي طبانة، دار النهضة، مصر، ط2.

– ابن السراج أبو بكر محمد بن سيهل، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ط3.

– ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، ط2.

– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، 1980، ط2.

– ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1999.

– ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ط1.

– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1991.

– ابن يعيش محمد بن علي، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.

– أحمد الخوض، قصة الإعراب (أسلوب متطور في القواعد والإعراب)، مراجعة: عبد الرحمان النجدي، ج2، المطبعة العلمية، دمشق، 1987، ط4.

– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط2، 1999.

– أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2008، ط1.

- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006، ط1.

– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ط2.

– استيتة سمير شريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008، ط2.

– الاستراباذي رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تعليق: عبد الرحمن السيد، بدوي المخنون، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1996، ط2.

– الأفغاني سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ط1.

– الباقلاني أبو بكر محمد بن طيب، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط3.

– البهنساوي حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، دار المناهل للطباعة، مصر، 1994 ، ط1.

– الجرجاني الشريف علي بن محمد، معجم التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيل، القاهرة، 2004.

– الجرجاني عبد القاهر، الجمل، تح: علي حيدر، دمشق، سورية، 1972.

– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ط5، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2004.

– الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990.

– الراجحي عبده، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ط2.

– الزجاجي عبد الرحمان بن اسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1979، ط3.

– الزمخشري جار الله، المفصل في العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009، ط2.

– الساقي فاضل صالح، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تح: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ط1.

– السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الاردن، ط2، 2007.

– السمرائي فاضل صالح، معاني النحو، مطابع الحكمة للنشر، بغداد، 1991.

– السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

– الطوفي نجم الدين، الأكسير في علم التفسير، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1977.

– الطيب دبه، مبادئ في اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001.

– العكبري أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تح: محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، بيروت، 1992، ط1.

– العلوي شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ط1.

– الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2010، ط1.

– الفاسي الفهري عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، المغرب، 1993، ط3.

– الفاكهي عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993، ط2.

– الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، دار الشروق، السعودية، 1980، ط7.

– الفياض سليمان، النحو العصري، مركز الأهرام، مصر، 1995، ط1.

– الفيروز آبادي مجد الدين، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005، ط08.

– القزويني أبو يحي زكريا، شرح التلخيص في علوم البلاغة، تح: محمد هاشم دويدري، بيروت، 1982.

– اللبدي محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، بيروت، 1985، ط1.

– المبرد أبو العباس محمد، المقتضب، تح: عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1994، ط3.

– المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، 1987، ط1.

– المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، 2006.

– المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الأمان، الرباط، 2003، ط1.

– المخزومي مهدي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1987، ط2.

– المسدي عبد السلام والطرابلسي محمد، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

– المسدي عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986.

– المسدي عبد السلام، قضية البنيوية، دار أمية، تونس، 1991، ط1.

– المكودي زيد بن صالح، شرح المكودي على الألفية، تح: عبدالحميد هنداوي، شركة البناء، بيروت، 2005، ط1.

– الملخ حسن حسين، التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء، التحليل، التفسير)، دار الشروق، عمان، 2002، ط1.

– أيمن عبد الرزاق الشوا، مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية، دار اقرأ، سوريا، دمشق، 2006، ط1.

– بن عيسى عبد الحليم، القواعد التحويلية في الجملة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011.

– بوخدود بهاء الدين، المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1987، ط1.

– بومزبر الطاهر، التواصل اللساني والشعرية، مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2007.

– بومعزة رابح، الجملة والوحدة الإسنادية والوظيفية في النحو العربي، دار ومؤسسة أرسلان، دمشق، سورية، 2008، ط1.

– تشومسكي نعوم، اللغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة بن قبلان المزيني، المغرب، 1990.

– تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، 2009، ط1.

– تكريتي رامي، الموجز في تعلّم فنّ الإعراب، دار الدقّاق، دمشق، 2014، ط1.

– تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.

– حجازي محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة.

– حركات إبراهيم، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، 2007 ، ط1.

– حميدة مصطفى، نظام الربط والارتباط في الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، 1997، ط1.

– داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، عالم الكتب، بيروت، 1973.

– دي سوسير فرديناد، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي، الدار العربية للتعريب، طرابلس، ليبيا، 1985.

– سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

– شكري عيَّاد، اللغة والإبداع مبادئ علم الأسلوب العربي، دار المعارف، القاهرة، 1988.

– صلاح فضل، علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1985.

– طالب الإبراهيمي خولة، مبادىء في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000.

– عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، 1986، ط8.

– عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، دار المعارف، القاهرة، 1995.

– عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، السعودية، 1980.

– عبد القادر محمد مايو، علم النحو (بنية الفعل اللفظية)، مراجعة: زهير مصطفى يازجي، دار القلم العربي، بيروت، ط1.

– عتيق عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة، بيروت، 2009، ط1.

– علوي حافيظ إسماعيل، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، المدار الإسلامي، بيروت، 2009.

– عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، 1984، ط1.

– غلفان مصطفى وآخرون، اللسانيات التوليدية التحويلية من النماذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ط1.

– غلفان مصطفى، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2013.

– فؤاد نعمة، ملخص قواعد اللغة العربية، نهضة مصر للنشر، مصر، 1938، ط19.

– فوال بابتي عزيزة، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ج1، ط1.

– قباوة فخر الدّين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حَلَب، سورية، 1989، ط5.

– قلاتي إبراهيم، قصة الإعراب (إعراب الجمل)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

– لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية والأعلام، المطبعة الكاثوليكية للنشر والتوزيع، بيروت، 1946، ط1.

– ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، 1998، ط8.

– مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، بيروت، 1988.

– مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط5، 2011.

– محمد الحضر حسين، القياس في اللغة العربية، المكتبة السلفية، القاهرة، 1353هـ، ط1.

– محمد الشكيري، دروس في التركيب، دار الأمان، جامعة إنديانا، 2005، ط1.

– محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة.

– محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ط1، دار غريب، القاهرة 2003 .

– محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، المغرب، 2003، ط1.

– ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات لبنان، 1986، ط2.

– نحلة محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر.

ثانيا– الرسائل والأطاريح

– الشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني دراسة توليدية تحويلية، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1988.

– غيتري محمد، التركيب الفعلي العربي دراسة لسانية حاسوبية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 1998.

– قدادة عبد السلام، المبحث التركيبي في الدراسات اللسانية الحديثة بين كتاب (القواعد) للسنة السابعة أساسي وكتاب (اللغة العربية) للسنة أولى من التعليم المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، 2005/2004.

ثالثا– المجالات والدوريات

– دباش عبد الحميد، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، ع02، 2003.

– دباش عبد الحميد، بين قدرة الفعل وتعديته، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، مج4، ع6، جوان 2004.

– ربيع عبد السلام، خلف التركيب الموسع في الفصحى المعاصرة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة جازان، السعودية، ع116، 2011.

– علوي إسماعيلي حافيظ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مجلة عالم الفكر، 2004، مج33، ع2.

– ميهوبي الشريف، المسند والمسند إليه في العربية رأي في المصطلح والتحديد، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، ع7، ديسمبر 2003.

– ميهوبي الشريف، الرتبة والتطابق العددي في الجملة الفعلية بين الواقع اللغوي وآراء الدارسين، مجلة الدراسات اللغوية بجامعة منتوري بقسنطينة، ع1، 2002.

رابعا – الكتب باللغة الأجنبية:

- Dik Simon Charles, Studies in Functional Grammar, London: Academic Press, 1980.

- Jean Dubois, Dictionnaire de linguistique, Librairie La rousse Imprimerie Berger-Levrault Nancy.

- N.Chomsky, Dialogues avec Mitsou Ronat, Paris ,1977.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
المقدمة	أ – ب
الدرس الأول: ضبط المفاهيم والمصطلحات (01)	7-1
أولا– الكلام	1
ثانيا– الكلم	1
ثالثا– النحو	2
رابعا– الجملة	2
خامسا– النص	4
الدرس الثاني: ضبط المفاهيم والمصطلحات (02)	11-8
أولا– النظم	8
ثانيا– التركيب	9
1– التركيب لغة	9
2– التركيب اصطلاحا	9
أ– التركيب والتأليف	9
ب– التركيب والبناء	10
ج– التركيب والجمل	10
د– علم التراكيب	11
الدرس الثالث: قضايا علم التراكيب	18-12
أولا– علاقة قضايا علم التراكيب بالنحو	12
ثانيا– علاقة قضايا علم التراكيب بالأسلوبية	13
ثالثا– علاقة قضايا علم التراكيب بعلم المعاني	14

1– التقديم والتأخير	14
2– التعريف والتنكير	15
3– الحذف	16
4– الفصل والوصل	17
5– القصر	18
الدرس الرابع: الإسناد في اللغة العربية	24–19
أولا– تعريف الإسناد	19
ثانيا– تحديد العناصر الإسنادية	19
ثالثا– أنواع الإسناد	21
1– الإسناد التام والإسناد الناقص	21
2– الإسناد الحقيقي والإسناد المجازي	23
3– الإسناد اللفظي والإسناد المعنوي	24
4– الإسناد الأصلي والغير الأصلي	24
الدرس الخامس: الرتبة في الجملة العربية	30–25
أولا– البنية الأساسية للجملة	25
ثانيا– أصلية الرتبة (فاعل+فعل)	26
الدرس السادس: التراكيب الإسنادية	36–31
أولا– أنواع التراكيب بحسب تمام الفائدة	31
1– التراكيب التامة	31
2– التراكيب غير التامة	31
ثانيا– أنواع التراكيب بحسب الإسناد	32
1– التراكيب الإسنادية	32

2– التراكيب غير إسنادية	34
3– التراكيب شبه الإسنادية	34
ثالثا– التمام الدلالي ونقصه من حيث أصل المسند والإسناد	35
الدرس السابع: التركيب الاسمي	44–37
أولا– مفهوم التركيب الاسمي	37
ثانيا– أنواع التركيب الاسمي	37
1– المسند إليه المبتدأ	37
2– المسند إليه الفاعل	40
3– المسند إليه نائب الفاعل	42
الدرس الثامن: التركيب الفعلي	51–45
أولا– تعريف التركيب الفعلي	45
ثانيا– أنواع التركيب الفعلي	45
1– المسند الفعل	45
2– المسند اسم الفعل	47
3– المسند اسم المفعول	48
4– المسند اسم الفاعل	49
5– المسند المصدر	50
6– المسند اسم التفضيل	51
الدرس التاسع: التراكيب الجملية	58–52
أولا– مفهوم التراكيب الجملية	52
ثانيا– أنواع التراكيب الجملية	52
1– التراكيب الجملية بحسب استقلال التركيب	52

2– التراكيب الجملية بحسب نوع الإسناد	54
3– التراكيب الجملية بحسب محلها الإعرابي	55
الدرس العاشر: شبه الجمل	63–59
أولا – تعريف شبه الجملة	59
ثانيا– أوجه الشبه بين شبه الجملة والجملة	59
ثالثا– أنواع شبه الجملة	60
رابعا– ترتيب أشباه الجمل	60
خامسا– إعراب شبه الجملة	60
سادسا– تعلق شبه الجملة	61
الدرس الحادي عشر: الرؤية التركيبية في التراث	68–64
أولا– الرؤية التراثية للمفهوم الدلالي للجملة	64
ثانيا– الرؤية التراثية للمفهوم التركيبي للجملة	66
الدرس الثاني عشر: الدرس اللساني الحديث وعلم التراكيب	75–69
أولا– المفاهيم اللسانية الحديثة للجملة	69
ثانيا– التمثيل البياني للتركيب	73
ثالثا– استقلال التركيب عن الدلالة	74
الدرس الثالث عشر: التركيب من منظور بنوي	83–76
أولا– تعريف البنوية	76
ثانيا– خواص التركيب في اللسانيات البنوية	76
ثالثا– دراسة التركيب من المنظور البنوي	77
الدرس الرابع عشر: التركيب من منظور وظيفي	90–84
أولا– وظيفة اللغة	84

ثانيا– موضوع نظرية النحو الوظيفي	85
ثالثا– أنماط الجمل في النحو الوظيفي	85
رابعا– مراحل إنشاء التركيب في النحو الوظيفي	86
الدرس الخامس عشر: التركيب من منظور توليدي	91–96
أولا– مفهوم النظرية التوليدية التحويلية	91
ثانيا– دراسة التركيب وفق المنظور التوليدي التحويلي	91
خاتمة	97
قائمة المصادر والمراجع	98
فهرس المحتويات	106